وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر 3

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

عنوان المطبوعة:

دروس في مدخل للاقتصاد

موجهة لطلبة السنة الأولى (السداسي الأول) ليسانس – جذع مشترك -

من إعداد الأستاذة: ملال أم الخير

السنة الجامعية: 2020/2019

فهرس المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
مقدمة	1
الجزء الأول: مبادئ علم الاقتصاد	2
المحور الأول: مفاهيم أساسية حول علم الاقتصاد	2- 9
1- تطور علم الاقتصاد	2
2- مفهوم وتعريف علم الاقتصاد	3
3- أهداف علم الاقتصاد	5
4- موضوع علم الاقتصاد	5
5- منهج علم الاقتصاد	6
6- أقسام علم الاقتصاد	7
7- علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى	8
المحور الثاني: المشكلة الاقتصادية	10- 16
1- مفهوم المشكلة الاقتصادية	10
2- عناصر المشكلة الاقتصادية	10
3- الأنظمة الاقتصادية وعلاج المشكلة الاقتصادية	12
الجزء الثاني: مبادئ الاقتصاد الجزئي	17
المحور الثالث: الانتاج والعرض	17- 24
أولا: الانتاج	17
1- تعريف الانتاج	17
2- عوامل الانتاج	17
3- عوائد عوامل الإنتاج	18
4- أهمية الإنتاج	18
ثانيا: العرض	18
1- مفهوم العرض	18
2- قانون العرض	18
3- جدول العرض	19

4- منحنى العرض	19
5- العوامل المحددة للعرض	20
6- التغير في الكمية المعروضة والتغير في مستوى العرض	21
7- مرونة العرض	22
المحور الرابع: الاستهلاك والطلب	25- 33
أولا: الاستهلاك	25
1- مفهوم الاستهلاك	25
2- أنواع الاستهلاك	25
3- محددات الاستهلاك	26
ثانيا: الطلب	27
1- مفهوم الطلب	27
2- قانون الطلب	28
3- جدول الطلب	28
4- منحنى الطلب	29
5- العوامل المؤثرة في الطلب	29
6- التغيرات في الكمية المطلوبة والتغيرات في مستوى الطلب	31
7- مرونة الطلب	32
المحور الخامس: توازن السوق وحالات اختلاله	34- 42
1- تعريف السوق	34
2- أنواع واشكال الأسواق	34
3- مفهوم توازن السوق	35
4- حالات اختلالات توازن السوق	36
5- أشكال تدخل الدولة في السوق	39
الجزء الثالث: مبادئ الاقتصاد الكلي	43
المحور السادس: الادخار والاستثمار	43- 54
أولا: الادخار	43
1- مفهوم الادخار	43
2- العوامل المحددة للادخار	43

3- أنواع الادخار	45
ثانيا: الاستثمار	46
1- تعريف الاستثمار وخصائصه	47
2- أشكال الاستثمار	49
3- أهمية وأهداف الاستثمار	52
4- العوامل المؤثرة في الاستثمار	54
المحور السابع: الدخل الوطني والطلب الكلي	73 -55
1- مفهوم الدخل الوطني	55
2- طرق قياس الدخل الوطني	56
3- أهمية حسابات الدخل الوطني وصعوبة حسابها	59
4- الناتج الداخلي الخام GDP والدخل الشخصي المتاح Y_P^D	61
5- محددات الانفاق الكلي (الطلب الكلي)	62
1.5. الاستهلاك والادخار	62
2.5. الاستثمار	66
3.5. الإنفاق الحكومي	68
4.5. صافي الإنفاق الخارجي	70
6- استنتاج دالة الطلب الكلي	72
المحور الثامن: النقود والبنوك	84 -74
أولا : النقود	74
1- المقايضة	74
2- عيوب المقايضة	74
3- النقود وخصائصها	75
4- وظائف النقود	76
5- أشكال النقود	77
ثانيا: البنوك	79
1- نشأة ومفهوم البنوك	79
2- أنواع البنوك	82
3- وظائف البنوك	82

المحور التاسع: أزمة التضخم	89 -85
1- تعريف التضخم	85
2- أسباب التضخم	85
3- أنواع التضخم	86
4- الآثار المختلفة للتضخم	86
5- السياسات الكفيلة بالقضاء على التضخم	88
المحور العاشر: البطالة	93 -90
1- تعريف البطالة	90
2- أسباب البطالة	90
3- أنواع البطالة	91
4- الآثار الاقتصادية والاجتماعية للبطالة	92
المحور الحادي عشر: أزمة الكساد	96 -94
1- مفهوم الكساد	94
2- نشأة وأسباب أزمة الكساد العالمي 1929	94
3- آثار ومظاهر أزمة الكساد 1929	95
4- السياسات المعالجة لأزمة الكساد 1929	96
المحور الثاني عشر: النمو والتنمية الاقتصادية	100 -97
1- مفهوم النمو و التنمية الاقتصادية	97
2- أهداف التنمية الاقتصادية	98
3- الاختلافات بين مفهومي النمو والتنمية	98
4- محددات النمو الاقتصادي	98
5- عوائق التنمية والنمو الاقتصادي	99
قائمة المراجع	101

مقدمة:

يعتبر مقياس مدخل للاقتصاد من بين المقاييس التي تشكل الدعامة الأساسية لطلبة العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير وذلك لشموله على محاور دراسية تشترك مع باقي المقاييس كالاقتصاد الجزئي والكلي. ونهدف من خلال هذه المطبوعة إلى دراسة المبادئ الأساسية للاقتصاد ضمن اثنا عشر محور، حيث نتناول في المحور الأول مفهوم وتطور علم الاقتصاد، موضوعه ومنهجه وأهم فروعه وعلاقته بالعلوم الأخرى، وتناولنا في المحور الثاني المشكلة الاقتصادية من خلال تحديد مفهومها وطبيعتها وعناصرها وكيفية معالجتها ضمن الأنظمة الاقتصادية. أما المحور الثالث فقد خصصناه لدراسة الانتاج والعرض وذلك من خلال إبراز مفهوم الانتاج وعوامله، التعريف بالعرض والعوامل المؤثرة فيه، دالة ومنحنى العرض إلى جانب مرونة العرض، وهذا ما يقودنا إلى دراسة الاستهلاك والطلب ضمن المحور الرابع؛ أين عمدنا إلى تحديد ماهية الاستهلاك وأنواعه، تعريف الطلب وأنواعه، العوامل المتحكمة فيه إلى جانب دالة ومنحنى الطلب ومرونة الطلب، لنتوصل إلى تحقيق توازن السوق وحالات اختلاله ضمن المحور الخامس.

أما المحور السادس فيمثل انطلاقة لمواضيع الاقتصاد الكلي حيث استهلناه بدراسة الادخار والاستثمار، هذا الأخير يعتبر أحد مكونات الدخل الوطني الذي خصصنا المحور السابع لتحليل مكوناته وطرق حسابه. لنخصص المحور الثامن لدراسة التطور التاريخي للنقود والبنوك، من خلال ابراز نشأتها ومفهومها؛ إضافة إلى أنواعها ووظائفها. وفي المحور التاسع، العاشر، والحادي عشر تطرقنا لكل من الأزمات الاقتصادية التالية: التضخم، البطالة، والكساد على التوالي، وذلك من خلال التحليل النظري لها والعوامل المسببة لها وكذا السياسات المعالجة لها. وفي المحور الثاني عشر والأخير تطرقنا فيه إلى موضوع النمو والتنمية الاقتصادية.

نرجوا أن يكون هذا الجهد المتواضع يصبوا إلى تلبية الحاجة المعرفية لدى الطالب.

الجزء الأول: مبادئ علم الاقتصاد

من أجل الإلمام بمختلف مواضيع علم الاقتصاد، يتوجب علينا في بداية الأمر تحديد مفهومه، موضوعه ومناهج البحث المطبقة في دراسة الظواهر الاقتصادية، اضافة إلى أقسامه وعلاقته بالعلوم الأخرى. وتعتبر المشكلة الاقتصادية جوهر موضوع علم الاقتصاد الذي يهدف إلى احتوائها وإيجاد الحلول المناسبة لها.

المحور الأول: مفاهيم أساسية حول علم الاقتصاد

1. تطور علم الاقتصاد:

عند دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي، نجد بأنه قد مر بخمسة تيارات أساسية ساهمت في بلورة موضوعه وإرساء منهجه، وأصبح كعلم له أطره التي تحدد معالمه. نذكر هذه التيارات كما يلي:[1]

1.1. التيار التجاري (الماركنتيلي): ساد في أوروبا قرابة الثلاثة قرون، أي منذ أواخر القرون الوسطى إلى ما يقرب من منتصف القرن الثامن عشر، حيث أدت الاكتشافات الجغرافية إلى توسيع نظام التجارة، وتدفق المعادن النفيسة إلى الدول التي قامت بهذه الاكتشافات.

وكان التجاريون يرون أن مركز الدولة وقوتها يتحدد بمقدار ما تملكه من معادن نفيسة، وقد تميزت مرحلة التيار التجاري بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، ولذلك نستطيع القول أن التيار التجاري يشبه تيارا نقديا (يهتم بالمعادن وتراكمها) وأنه تيار وطني أو قومي(يهتم بمصالح الدولة)، كما أنه تيار تدخلي (لأنه يؤمن بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي).

2.1. التيار الطبيعي (الفيزيوقراطي): ظهر الطبيعيون في فرنسا في المدة ما بين 1756-1778 م، ويعتبر مؤسس هذا التيار هو الدكتور(الطبيب) فرانسوا كيناي مؤلف كتاب "الجدول الاقتصادي" في سنة 1778.

وقد بين في هذا الكتاب كيفية تداول الثروة في المجتمع الذي يتكون لديه من ثلاث طبقات: المنتجة (الزراعية)، المالكة والعقيمة. كما ذكر أهم المبادئ الطبيعية التي تبناها أنصار هذا التيار، والتي من بينها أن الظواهر الاقتصادية يسيطر عليها نظام طبيعي. وهم يؤكدون على الحرية الفردية والمساواة، كما يعتبرون أن مصدر الثروة هو الزراعة وما عداها من الأنشطة كالصناعة والتجارة، فهي غير منتجة أو عقيمة في نظرهم، كما ينادون بعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

3.1. التيار التقليدي (الكلاسيكي): ظهر الفكر التقليدي نتيجة التطورات التي عرفتها أروربا خلال القرن الثامن عشر، والمتمثلة في الثورة الصناعية وما أحدثته من تغيرات جذرية في المجال الاقتصادي، ولا سيما الميدان الصناعي. كما ظهر الفكر التقليدي كامتداد للتيار الطبيعي. إن الكثير من أسس هذا التيار قد وضعه آدم سميث وأكمله كل من دافيد ريكاردو وروبرت مالتوس، وجون استيورات ميل وجان باتيست ساي.

[1] بن حمود سكينة، مدخل لعلم الاقتصاد، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2009، ص ص 09، 11.

وخلاصة تفكير هذا التيار، أن النظام الطبيعي هو الذي يسيطر على الظواهر الاقتصادية إلا أن المنفعة الشخصية هي التي تقود الانسان في تصرفاته. كما أن مفكري هذا التيار دافعوا عن الحرية الاقتصادية، واعتبروا أن قوة الدولة ليس في مقدار ما تملكه من الذهب والفضة، وإنما في مقدار ما تملكه من قوة عاملة وإنتاج. ويقررون مبدأ الانسجام بين سعي الأفراد وراء مصالحهم الخاصة وبين مصلحة الجماعة.

4.1. التيار الماركسي (الاشتراكي): أثارت المآسي المتمثلة في بؤس الطبقة العاملة في المجتمع الرأسمالي، ردت فعل عنيفة في الفكر الاقتصادي. وقد لمس ماركس عمق بؤس الطبقة العالمة كما فهم مقدار القوة الكامنة فيها، فبنى نظريته على مناهضة المظهر الأول، وعلى دعم المظهر الثاني.

وتعتبر عقيدة (ايديولوجية) ماركس باعتراف أنصاره ومعارضيه أكبر عقيدة أنتجها الفكر الاقتصادي في وجه الرأسمالية. وهذا التيار، أسسه كارل ماركس وفريديريك أنجلز. وقد طبق نظرية ماركس في الاشتراكية بعد الثورة البلشفية في روسيا عام 1917. واعتمدت الاشتراكية على مبدأ الملكية الجماعية لوسائل الانتاج والتخطيط المركزي، وسد الحاجيات الفردية والجماعية للسكان.

5.1. التيار الحدي (النيوكلاسيكي): لقد أثر التيار الماركسي في التيار الكلاسيكي ونتج عن ذلك ظهور اقتصاد سياسي جديد، سمي بالاقتصاد السياسي الحديث أو النيوكلاسيكي. اذ ظهر تصور جديد لموضوع الاقتصاد، وهو ما ينعكس في سلوك الأفراد الذين هم من قبيل الرجل الاقتصادي، في علاقات بيت هؤلاء وبين الأشياء النادرة التي لا تصلح لإشباع حاجاتهم,

وقد أسس هذا التيار كل من الاقتصادي النمساوي كارل منجر، والرياضي الفلكي الانجليزي ستانلي جيفونس، والمهندس الفرنسي ليون فالراس والذين فسروا نظرياتهم على النفع الحدي (الهامشي)، بين 1871 و 1873م، وقادهم هذا البحث إلى إبداع نظرية المنفعة الحدية، وهؤلاء هم رواد الجيل الأول للحديين، أما الجيل الثاني فرائده هو ألفريد مارشال.

كما بدأ الاهتمام من قبل هذا التيار بمشاكل التنمية، وحل مشاكل البطالة والتضخم، وظاهرة الكساد وكيفية معالجتها، ومشاكل النقود والسياسات النقدية والمالية.

وقد ظهر الاقتصادي الانجليزي (كينز)، والذي جاء بأفكار جديدة تعتبر بداية المرحلة الحديثة، لاسيما ما جاء في نظريته العامة للتوظيف والفائدة والنقود، والتي ساهمت في حل أزمة الكساد العالمي الكبير، الذي حل بالدول الرأسمالية عام 1929، واعادت النظر في مجمل المبادئ التي قام عليها النظام الرأسمالي.

2. مفهوم وتعريف علم الاقتصاد:

بدأ استخدام كلمة اقتصاد (Economics) في العصر اليوناني القديم، من قبل الفيلسوف (أرسطو) لتشير إلى ما معناه (التدبير المنزلي)، أو إلى (الطريقة الحكيمة التي يمكن أن يتبعها رب الأسرة لكي يحقق أفضل

استخدام لدخله المحدود)، وهذه الكلمة مشتقة بالأساس من الكلمتين اليونانيتين (Oikos) أي المنزل و (Nomos) وتعني القانون.

وقد شاعت فيما بعد مصطلحات عديدة، أهمها (الاقتصاد السياسي Economic Politique) في العام (1615) حينما اتخذ منه الكاتب الفرنسي De Montechertin عنوانا لكتاب نشره في ذلك الحين، علمل أن كلمة (سياسي) ليس لها ذلك المغزى الذي يمت بصلة مباشرة إلى علم السياسة، حيث إن الكلمة اليونانية (Politicos) تعني (اجتماعي).[2]

إن علم الاقتصاد هو أحد العلوم الانسانية- الاجتماعية، وان تعريف أي علم يتعلق بالإنسان وسلوكياته يتسم بالتعقيد والصعوبة، ولهذا فان علماء الاقتصاد وفلاسفته لم يجمعوا على تعريف واحد، كما أن كل واحد منهم وضع تعريفا ينسجم مع الأوضاع الاقتصادية السائدة في عصره. ولذا يمكن ارجاع سبب عدم الاجماع على تعريف واحد لعلم الاقتصاد إلى عاملين أساسيين:[3]

- علاقة علم الاقتصاد بالسلوك الانساني غير المستقر
- تطور الأوضاع المعيشية والظروف الاجتماعية وما رافقها من تطور في مفاهيم الانسان من عصر "إلى آخر.

ومن بين تعاريف علم الاقتصاد لدى بعض المفكرين الاقتصاديين نذكر ما يلي:

- عرف **آدم سميث** علم الاقتصاد في كتابه ثروة الأمم بأنه: "العلم الذي يبحث في الكيفية التي تمكن الأمة من أن تغتني"
- عرف **ألفريد مارشال** علم الاقتصاد بأنه :" العلم الذي يدرس سلوك بني الانسان في حياتهم العادية"
- عرف **ليونيل روبنز** علم الاقتصاد بأنه :" العلم الذي يدرس السلوك الانساني بوصفه العلاقة بين أهداف وحاجات متعددة وبين وسائل نادرة ذات استعمالات مختلفة".
- عرفه **كيرنكروس** بأنه :" العلم الذي يقوم بدراسة سلوك الأفراد من حيث توزيع الموارد النادرة ذات الاستعمالات المختلفة بين الأهداف المتعددة وكيفية القيام بهذه المحاولة عن طريق اجراء المبادلة في السوق".

من خلال ما سبق يمكننا القول أن جل هذه التعاريف تميل إلى اعتبار أن علم الاقتصاد موضوعه دراسة السلوك الانساني في حل المشكلة الاقتصادية، أي كيفية استخدام الموارد المحدودة في اشباع حاجات لانهائية.

---

[2] عابد فضلية، رسلان خضور، التحليل الاقتصادي الجزئي، منشورات جامعة دمشق، 2008، ص17.

[3] عارف حمو وآخرون، مبادئ الاقتصاد، دار ابن رشد، الأردن، ص 05.

3. أهداف علم الاقتصاد:

تتمثل الأهداف الرئيسية التي تسعى كافة المجتمعات إلى تحقيقها فيما يلي: [4]

1. الكفاءة الاقتصادية: التطابق بين المجهودات ومستويات الانتاجية التي توصل إليها المجتمع مع تلك المجهودات والمستويات الانتاجية المرغوب فيها.

2. استقرار الأسعار: وهو الهدف الذي يعبر عن رغبة المجتمع في تفادي الزيادة السريعة أو النقصان السريع في المستوى العام للأسعار.

3. تحقيق مستوى عالي من التوظيف للمجتمع: أي توفير فرص عمل للأفراد الراغبين للعمل بالأجر السائد في السوق، فالبطالة تعد مؤشرا على تبديد جانب من الموارد الاقتصادية، وعلامة على تواجد نوع من الضياع الاقتصادي ويرجع ذلك إلى فقدان المجتمع لذلك القدر من السلع والخدمات التي كان يمكن إنتاجها لو أن الأفراد العاطلين كانوا في حالة توظف.

4. النمو الاقتصادي: أن يكون هناك استقرار في النمو الاقتصادي بالكيفية والمعدلات التي تضمن تحقيق مستويات مرضية ومقبولة من المعيشة لأفراد المجتمع في الحاضر والمستقبل، ومفهوم النمو الاقتصادي يختلف تماما عن مفهوم التنمية الاقتصادية.

5. التوازن الاقتصادي الخارجي: الحالة التي يتحقق فيها التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات.

6. توزيع عادل للدخل: أي توزيع الدخول بين فئات المجتمع وبين عناصر الانتاج المختلفة، بالشكل الذي لا يسمح بوجود فئات تزداد فقرا وفئات تزداد غنى أو توزيع الدخل بين أفراد المجتمع بطريقة عادلة.

4. موضوع علم الاقتصاد:

يعرف موضوع علم الاقتصاد بأنه المعرفة المتعلقة بالظواهر المكونة للنشاط الاقتصادي للإنسان في المجتمع، أي النشاط المتعلق بالإنتاج والاستهلاك والتوزيع والذي له علاقة مزدوجة. شقها الأول علاقة الانسان بمحيطه، وعلاقة الانسان بالإنسان، أي أن النشاط يحقق الانتاج في ظل هذه العلاقة مهما كان نوع المجتمع الذي تمارس فيه عملية النشاط.[5]

أولا: عملية الانتاج كعلاقة بين الانسان والطبيعة: الانسان ككائن مضاد للطبيعة له حاجيات، لا يمكن إشباعها من ذاته، وإنما لكي يتم ذلك يتعين عليه أن يتجه إلى الطبيعة. لإشباع هذه الحاجات يضطر الانسان إلى بذل جهده وقواه في سبيل الحصول من الطبيعة – بحالتها الطبيعية أو بعد تحويلها- على ما يشبع حاجاته، ما يحفظ وجوده،

[4] جميل محمد خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص 32-33.

[5] خالفي علي، المدخل إلى علم الاقتصاد، دار أسامة، الجزائر، 2009، ص21.

والانسان يبذل جهدا مستمرا يقصد منه السيطرة على قوة الطبيعة وجعلها أكثر ملاءمة لحياته. وتتمثل علاقة الانسان بالطبيعة إذا في تسخير الموارد الطبيعية ولها شروط هي: [6]

أ- قوة العمل: أي مجموع الأفراد الذين يساهمون في النشاط الاقتصادي، مزودين بخبرة فنية مكتسبة من خلال التجربة الاجتماعية ومتوارثة عبر الأجيال.
ب- أدوات العمل: أي وسائل العمل، وهي التي تزيد من القدرة المنتجة للقوة العاملة أي من إنتاجية العمل.
ج- موضوع العمل أو مادة العمل: أي المواد التي يجري تحويلها بواسطة العمل، مستخدما لأدوات العمل، حيث: أدوات العمل+ موضوع العمل = وسائل الإنتاج، والتي تشكل مع علاقات الانتاج بما يعرف بأسلوب الانتاج.

ثانيا: عملية الانتاج كعلاقة بين الانسان والانسان: الانسان لا يستطيع في الواقع أن يحفظ وجوده إلا من خلال عمل الآخرين، فأفراد المجتمع يكمل أحدهم الآخر. ومن ثم نجد أن التعاون بينهم، وعمل كل منهم للآخر يتم في صورة تقسيم العمل الذي بفضله يتخصص الأفراد في أنواع معينة من العمل.

على هذا النحو يتبين أن الانتاج لا يتمثل في العلاقة بين الانسان والطبيعة فقط، وإنما هو في ذات الوقت علاقة بين الإنسان والإنسان.[7]

5. منهج علم الاقتصاد:

تستخدم العلوم الاقتصادية بعض المفاهيم والعلاقات للوصول إلى الحل الأمثل للمشكلة الاقتصادية أو توضيح سبيل الوصول إلى ذلك الحل الأمثل، ونورد هنا بعض المفاهيم والفرضيات كما يلي:[8]

1- استخدام التجريد: يقصد بالتجريد محاولة التركيز على العناصر الرئيسية لمشكلة معينة وذلك عن طريق تجاهل بعض المؤثرات أو التفاصيل، والغرض هو التبسيط وتثبيت المؤثرات الخارجية التي قد تشوه فهم العلاقة. فالأصل فهم العلاقة الأساسية وبعدها يمكن الدخول إلى المزيد من التفصيل.
2- استخدام النماذج الاقتصادية: فالنموذج هو عبارة عن تجسيد مبسط للظواهر بهدف فهم التدفق المتبادل للعلاقات بين تلك الظواهر. ومن هنا يعبر عن النموذج بشكل معادلات أو رسم بياني أو بشكل وصفي.

---

[6] بن حمود سكينة، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[7] المرجع السابق، ص 14.

[8] أوسرير منور، بوعافية رشيد، منهجية البحث العلمي في العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال، الطبعة الأولى، المكتبة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2011، ص 26.

3- استخدام افتراضات رئيسية: تلجأ العلوم الاقتصادية في سبيل تسهيل وتوضيح العلاقات المختلفة إلى ثلاث فرضيات هامة تتلخص في فرض ثبات العوامل الأخرى وفرض الرشد أو العقلانية، وفرض السعي إلى التعظيم.

كما أن البحث في التحليل الاقتصادي شأنه أي تفكير علمي، يفسر فيه الباحث الظاهرة بإرجاعها إلى أسباب طبيعية صحيحة، ويمكن هنا أن نستخدم طريقتين هما:

أ- **طريقة الاستنباط أو القياس:** والمقصود بالقياس أو الاستدلال غير المباشر هو استنتاج نتيجة من مقدمتين لازمة عنهما ضروريا. أي الوصول إلى المجهول بواسطة المعلوم وهو يبدأ بالأحكام الكلية ويستنتج منها الحكم الجزئي الخاص (أي الانتقال من الكل إلى الجزء) ، على أساس أن ما نحكم به على الكليات ينطبق أيضا على جزئياتها.

ب- **طريقة الاستقراء:** وهي طريقة الاستدلال التجريبي أو الاستدلال الاستقصائي وهو الأسلوب الذي يبدأ بالجزئيات للوصول إلى الكليات (أي الانتقال من الجزء إلى الكل).

6. أقسام علم الاقتصاد: ينقسم الاقتصاد إلى نوعين أساسيين، يعرف الأول بالاقتصاد الجزئي Microeconomics، والنوع الثاني بالاقتصاد الكلي Macroeconomics.

تختص النظرية الجزئية بدراسة الاقتصاد القومي من خلال جزئياته، أي من خلال وحداته الاقتصادية المختلفة، وتهتم بدراسة سلوك هذه الوحدات مثل سلوك المستهلك الواحد أو سلوك المنتج الواحد أو العوامل المؤثرة في منتج صناعة محددة. وعلى ذلك، تتعلق النظرية الجزئية بالقرارات الفردية بالاستهلاك الفردي والادخار والاستثمار والدخل الفردي، وكذلك تتعلق النظرية الجزئية بتفاعلات الأفراد مع بعضهم البعض، أي أن الاقتصاد الجزئي يهتم بالكيفية التي يتخذ بها الأفراد قراراتهم وكذلك بالكيفية التي يتم بها تفاعل الأفراد بعضهم مع بعض.

أما النظرية الكلية، فتنظر إلى الاقتصاد القومي في مجموعه، وتهتم بسلوك المتغيرات الكلية لمستوى الدخل القومي والتشغيل القومي، والمستوى العام للأسعار، وحجم الادخار، والاستثمار القومي، وحجم التوظيف الكامل، وتدور النظرية الكلية حول دراسة وتحليل المحددات العامة لهذه المتغيرات القومية وتفسير التطورات التي تطرأ عليها وكيفية التأثير فيها. [9]

[9] حسام علي داود، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دار المسيرة، عمان، 2011، ص24.

7. علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى:

عند دراستنا لعلم الاقتصاد نجد أنه يرتبط بالكثير من العلوم الأخرى سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، كما أن الباحث الاقتصادي في تحليله للظواهر الاقتصادية يجب أن يكون ملما بمختلف فروع العلوم الأخرى، ولهذا سنتطرق إلى تحليل العلاقة القائمة بين علم الاقتصاد وبعض العلوم الأخرى كالتالي:

1.7. علاقة علم الاقتصاد بعلم الاجتماع: يعرف علم الاجتماع بأنه علم القوانين العامة لتطور المجتمع الانساني وموضوعه هو الظواهر الاجتماعية في حركتها الكلية . وتكمن العلاقة بينه وعلم الاقتصاد فيما يعرف بعلم الاجتماع الاقتصادي، وهو فرع خاص في علم الاجتماع يهتم بالمعرفة الضرورية الخاصة بالاطار الاجتماعي الذي يمارس في ظله النشاط الاقتصادي، ومن ثم فهو يبين بدقة الشروط التاريخية والهيكلية التي تعمل في ظلها مختلف القوانين الاقتصادية.

إن العلاقة بين العلمين واضحة، ذلك أن علم الاجتماع يدرس الظواهر الاجتماعية بشكل عام، أما علم الاقتصاد فيدرس واحدة من هذه الظواهر، كما أن علماء الاجتماع لا يمكنهم أن يقوموا بدراساتهم إذ لم يتزودوا بالمعرفة الاقتصادية في جوانبها المختلفة.[10]

2.7. علاقة علم الاقتصاد بعلم النفس: إن علم النفس عن طريق وسائله يساعد علم الاقتصاد في التعرف على الخصائص النفسية والتصرفات الشخصية للأفراد داخل المجتمع، فالمواقف الايجابية والسلبية للإنسان حيال القرارات الاقتصادية التي تتخذها الدولة لها دور كبير على النشاط الاقتصادي، مثل تخفيض رسوم الرخصة، أو تخفيض رسوم الهاتف، والكهرباء سيكون لها تأثير نفسي كبير على كثير من الأفراد في المجتمع، وبالتالي فإن دراسة مثل هذه التأثيرات تمد الاقتصاديين بمعلومات تفيد كثيرا في توصياتهم ونصائحهم باتخاذ القرارات الاقتصادية.[11]

3.7. علاقة علم الاقتصاد بالسياسة: للاقتصاد علاقة وثيقة بالسياسة، وهذه العلاقة قديمة قدم التاريخ، حيث كان يعرف هذا العلم وحتى عهد قريب جدا باسم الاقتصاد السياسي. والتاريخ يعطينا أمثلة كثيرة على حدوث ثورات لأسباب اقتصادية بحتة. كما أن أي قرار سياسي كإعلان الحرب مثلا لابد وأن يتمخض عنه نتائج اقتصادية. كما أن الاقتصاد القوي والمتين يعطي الهيئات السياسية القوة في اتخاذ القار، وأي خلل في الاقتصاد يؤدي إلى قلاقل

[10] خالفي علي، مرجع سبق ذكره، ص 30.

[11] جميل محمد خالد، مرجع سبق ذكره، ص 40.

سياسية فكم من الثورات كان سببها الجوع والفقر، فالاقتصاد والسياسة (متداخلان ومتشابكان) وجهان لعملة واحدة، كل واحد منهما يؤثر ويتأثر بالآخر.[12]

4.7. علاقة علم الاقتصاد بالرياضيات والاحصاء: من أجل الوصول إلى نتائج كمية صادقة، يستعين الاقتصادي بالأساليب الرياضية في البراهين والتحليل. وأصبح في العصر الحديث الاقتصاد كأنه علم من العلوم الدقيقة من كثرة استخدامه للرياضيات. كما يستعين الاقتصادي بالأساليب الاحصائية لمعالجة الظواهر والمشاكل الاقتصادية، مثل معرفة الأرقام القياسية للأسعار لقياس القوة الشرائية للنقود وغيرها كما أن الاقتصادي يستخدم الاحصاء من أجل التنبؤ بالظاهرة وقياسها مستقبلا.[13] ويمكننا أن نخلص القول بأن هذه العلاقة قد تبلورت فيما يسمى بالاقتصاد القياسي.

5.7. علاقة علم الاقتصاد بالتاريخ: حيث تتطلب صياغة التوقعات بالنسبة لبعض الظواهر الاقتصادية الرجوع إلى التجربة التاريخية. فالتنبؤات باحتمال حدوث ركود اقتصادي في قطر معين تعتمد على مدى القدرة على تحليل المؤشرات الرئيسية التي تسبق حدوث ظاهرة الركود بفترة مناسبة بحيث تسمح لمتخذي القرار تغيير السياسة الاقتصادية بهدف تجنب انزلاق الاقتصاد الوطني من حالة الانتعاش إلى حالة الركود. وبعبارة أخرى، إنه من الضروري دراسة التاريخ الاقتصادي لقطر معين أو مجموعة من الأقطار من أجل تفسير الظواهر الاقتصادية واقتراح السياسات الاقتصادية المناسبة.[14]

[12] مناور فريح حداد، حازم بدر الخطيب، مبادئ الاقتصاد الجزئي، دار الأمل، الأردن، 1998، ص 19.

[13] بن حمود سكينة، مرجع سبق ذكره، ص 18.

[14] عبد الوهاب الأمين، فريد بشير، الاقتصاد الجزئي، مركز الصرفة للاستشارات والخدمات التعليمية، ص17.

المحور الثاني: المشكلة الاقتصادية

تظهر المشكلة الاقتصادية في أي مجتمع من مجتمعات البشرية عند ممارسة العمليات الخاصة باستخدام الموارد المتاحة بهدف اشباع الحاجات البشرية. سنحاول في هذا الدرس ابراز مفهوم المشكلة الاقتصادية، عناصرها وكيفية تحديدها وسبل حلها ضمن مختلف الأنظمة الاقتصادية الحديثة.

1. مفهوم المشكلة الاقتصادية: تتمثل المشكلة الاقتصادية في أي مجتمع من المجتمعات في الندرة النسبية للموارد في ظل حاجات انسانية متزايدة، متعددة، متجددة ومتكررة.

وبتعبير آخر تنشأ المشكلة الاقتصادية عندما تكون وسائل اشباع الحاجات نادرة وتختفي اذا كانت هناك وفرة في هذه الوسائل، كما أنها تمتاز بصفة العمومية، حيث يمكن أن تنشأ في أي مجتمع بغض النظر عن طبيعة نظامه السياسي أو الاجتماعي أو مرحلة تقدمه الاقتصادي، وأن طريقة حلها هي التي تختلف من نظام إلى آخر.[15] وتزداد حدة المشكلة الاقتصادية نتيجة لعدة اعتبارات هي:[16]

أ- عدم استغلال الموارد المتاحة أو لسوء استغلالها،

ب- قابلية بعض المواد للنفاذ وزيادة عدد السكان بنسب تفوق الزيادة في الانتاج.

وهذه الحقيقة الاقتصادية بعدم كفاية الموارد المتاحة لتلبية الاحتياجات اللانهائية جعلت الحاجة إلى تنظيم تلك العلاقة بين الموارد والاحتياجات ضرورة لا مناص منها. ويتمخض هذا التنظيم عن مشكلتين أساسيتين هما الندرة والاختيار. فمهما تعاظم الحجم المتاح من الموارد فإنه لن يكفي لإنتاج كل ما يتطلع إليه أو يرغبه الانسان، ويتبع ذلك أن المجتمع عليه أن يقرر ما هي السلع والخدمات التي يلزم إنتاجها قبل غيرها وما هي تلك التي يمكن الاقلال منها أو حتى التنازل عنها وهذه هي مشكلة الاختيار التي تتبع، بالضرورة، وجود الندرة.[17]

2. عناصر المشكلة الاقتصادية:

من العرض السابق لمفهوم المشكلة الاقتصادية نستنتج أن عناصر المشكلة الاقتصادية تكمن في عنصرين رئيسين هما: الندرة والاختيار ويتمخض عنها عنصر ثالث هو التضحية.

---

[15] خالفي علي، مرجع سبق ذكره، ص 18.

[16] بن حمود سكينة، مرجع سبق ذكره، ص

[17] محمد علي الليثي، نعمة الله نجيب، أيمان محب زكي، إيمان عطية ناصف، النظرية الاقتصادية الجزئية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003، ص 08.

1.2. الندرة: نقصد بها الندرة النسبية وليس الندرة المطلقة للموارد، بمعنى آخر أنها متوفرة وبكميات محدودة وغير متجددة وهي معرضة للنفاذ أو النضوب في أي وقت، وهذا لا ينطبق على الموارد الطبيعية المتجددة :اشعة الشمس، الهواء، المياه، فهذا النوع من الموارد موجود بفطرة الطبيعة ويتجدد باستمرار ويمكننا الحصول عليها بدون مقابل وهو ما يطلق عليها في الاقتصاد بمصطلح السلع الحرة. عكس الموارد الأخرى النادرة نسبيا فهي تتطلب مجهودا أو ثمنا من الفرد ليحصل عليها. ولقد اصطلح على تسميتها في الاقتصاد بالسلع الاقتصادية.

2.2. الاختيار: فطالما أن للأفراد حاجات متعددة ومتنوعة ومتجددة، تتنافس فيما بينها حول الموارد الاقتصادية النادرة وذات الاستعمالات البديلة المختلفة، لذا فان الأفراد يشعرون دائما تحت ضغط الحاجة إلى الاختيار أو المفاضلة بين تلك الرغبات. وعلى المستوى الكلي، فإن المجتمع ملزم بتحديد السلع والخدمات الواجب إنتاجها قبل غيرها وماهي تلك التي يمكن الاقلال منها أو حتى التنازل عنها.

3.2. التضحية: تنتج التضحية عن عملية الاختيار بين السلع الاقتصادية النادرة النسبية في سبيل تحقيق أكبر منفعة أو اشباع. أو هي التضحية بالرغبات الأقل الأهمية في سبيل اشباع الرغبات الأخرى التي تكون أكثر أهمية.

ويمكننا أن نخلص القول إلى أنه لولا الاختيار لما وجدت حاجات متزايدة ولولا تكاثر الحاجات لما وجدت الندرة. فالندرة هي ظاهرة ليست من خلق الطبيعة وحدها بل ترجع في جانب معتبر منها إلى التقدم المستمر للبشرية في السيطرة على القوى التي تزيد من ناتج الطبيعة، مما أدى إلى نمو وتعدد الحاجات، وهو ما يمكن أن يترجم بمسؤولية الطبيعة الآدمية عن وجد واستمرار هذه الظاهرة.[18] وبالتالي على المجتمع تنظيم استخدام الموارد المتاحة له في عملية الانتاج، وتوزيعه وضمان تحقيق النمو الاقتصادي وذلك من خلال الاجابة على التساؤلات التالية:

فالسؤال الأول فهو **ماذا ننتج؟** أي ماهي أنواع السلع والخدمات العامة التي يجب انتاجها بحيث يكون قرار الاختيار هذا متناسبا مع الهدف الذي يسعى إليه المجتمع.

أما السؤال الثاني فهو **كيف ننتج؟** أي كيف يتم اختيار الأسلوب الانتاجي المناسب لإنتاج السلع والخدمات العامة. فهل يستخدم الأسلوب الفني للإنتاج ذو الكثافة العمالية أم ذو الكثافة الرأسمالية ، كما أن الأثمان النسبية لعناصر الانتاج السائدة في السوق هي التي تحدد طريقة النتاج التي سيستخدمها المنتجون بحثا عن تحقيق أكبر ربح وأقل تكلفة.

[18] بن حمود سكينة، مرجع سبق ذكره، ص05.

أما السؤال الثالث، وهذا يتعلق باختيار **طرق توزيع الناتج** بين عناصر الانتاج التي ساهمت فيه أو بين فئات المجتمع.[19]

3. الأنظمة الاقتصادية وعلاج المشكلة الاقتصادية: يختلف حل المشكلة الاقتصادية من نظام اقتصادي إلى آخر، ويقصد بالنظام الاقتصادي مجموع القواعد والمؤسسات والمنظمات التي يختارها المجتمع كأسلوب ووسيلة لحل المشكلة الاقتصادية ويضع المجتمع الإطار القانوني لتنظيم وتحديد أشكال هذه المؤسسات وفقا لعاداته وتقاليده وقيمه الأخلاقية والدينية.[20]

1.3. النظام الرأسمالي Capitalism system:

ساد النظام الرأسمالي في أوروبا في القرن السدس عشر ميلادي إثر انهيار النظام الاقطاعي، والذي يعتبر نظاما محتكرا لوسائل الانتاج من طرف الاقطاعيين، ولهذا جاء النظام الرأسمالي بالحرية الفردية في ممارسة النشاط الاقتصادي وكذلك الحرية في امتلاك وسائل الانتاج وعدم التدخل الحكومي.

1.1.3. خصائص النظام الرأسمالي: للنظام الرأسمالي خصائص تميزه عن غيره من النظم الاقتصادية ويمكن ايجازها فيما يلي:[21]

أ- الملكية الفردية لعناصر الانتاج: بمعنى حق الأفراد طبيعيين أو معنويين حق التملك والتصرف بملكياتهم وفق أحكام القانون والنظام العام.

ب- الحرية في ممارسة النشاط الاقتصادي: بمعنى حرية الأفراد في الاستهلاك والانتاج.

ج- حافز الربح: يعتبر تحقيق الربح من أولويات النشاط الاقتصادي في النظام الرأسمالي وطبعا تلبية الحاجات الفردية في الدرجة الثانية.

د- جهاز الثمن: أو كما يطلق عليه اليد أو القوة الخفية التي ترتب الأمور تلقائيا وبدون تدخل أحد. ومؤداها: بأن زيادة الكميات المطلوبة من سلعة ما، عن الكمية المعروضة من قبل المنتجين، يؤدي هذا إلى ارتفاع ثمنها، وارتفاع الثمن هذا يعني زيادة الربح، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة انتاجهم، فتزداد الكمية المعروضة عن الكميات المطلوبة وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة انتاجهم، فتزداد الكمية المعروضة عن الكميات المطلوبة فيؤدي هذا فيؤدي هذا إلى انخفاض ثمنها، وذلك طبقا لقانون العرض والطلب، وانخفاض الثمن هذا، يدفع المنتجين إلى تقليل انتاجهم لتجنب الخسائر، وهكذا نقل الكمية المعروضة في السوق إلى أن تتعادل الكمية المعروضة مع

---

[19] عبد الله الطاهر، بشير الزعبي، عبد الله اليوسف، مبادئ الاقتصاد السياسي، الطبعة الأولى، دار وائل، الأردن، 2002، ص29.

[20] زياد محمد عبد، مبادئ علم الاقتصاد، الطبعة الأولى، دار البداية، عمان، 2010، ص23.

[21] مناور فريح حداد، حازم بدر الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص27.

الكمية المطلوبة تلقائيا، وبالتالي فالأمور تتعادل، مما يحقق توازن في رغبة المستهلكين والمنتجين على حد سواء، وهكذا فجهاز الثمن هو المرآة التي تعكس رغبات المستهلكين إلى المنتجين وبالتالي إلى تحقيق التوازن التلقائي بين العرض والطلب أي بين الانتاج والاستهلاك.

هـ- المنافسة: إن للمنافسة أهميتها الكبيرة في النظام الرأسمالي، فهي القوة التي تمنع استغلال الأفراد والجماعات بعضهم لبعض، فعن طريق المنافسة، وحرية الأفراد، في الدخول إلى السوق كمنتجين جدد، يعمل بلا شك على الحد من الاستغلال، وبالتالي انخفاض الثمن، ولذلك يعتبر أنصار هذا المذهب بأن المنافسة هي الطابع المميز للنظام الرأسمالي.

و- التدخل الحكومي: من مميزات النظام الرأسمالي، هو عدم التدخل الحكومي في توجيه النشاط الاقتصادي، فالتدخل الحكومي في ظل النظام الرأسمالي كان شبه معدوم خلال القرن الماضي، اذ كان السائد آنذاك هو أن دور الحكومة يقتصر فقط على الدفاع الخارجي وإشاعة الأمن والاستقرار الداخلي. إلا أن الأمر قد تغير الآن نظرا لظروف التطور الحضاري لمفهوم الدولة، اذ أصبح من واجب الحكومة تقديم أكبر قدر ممكن من الرفاهية الاقتصادية للمواطنين. وهكذا امتدت رقابة الدولة على النشاط الاقتصادي الخاص تحقيقا للصالح العام.

2.1.3. حل المشكلة الاقتصادية في منظور الرأسمالية: وذلك من خلال جهاز الثمن، حيث تتم كافة العمليات الاقتصادية من إنتاج واستهلاك وتوزيع من خلال قوى السوق وجهاز الأثمان في النظام الاقتصادي الرأسمالي. فلما كانت وسائل الانتاج مملوكة ملكية خاصة، ويخضع توظيفها لسلطان الادارة الحرة لمالكها، أصبحنا بصدد كم هائل من القرارات الفردية التي تحتم وجود كيفية ما للتنسيق بينها. وهذا ما يقوم به جهاز الأثمان وقوى السوق وتفاعل قوى العرض والطلب فيه.

فالمنتج يحدد ما ينتجه، والكمية التي سينتجها، وكمية عناصر الانتاج التي سيستخدمها، والأثمان التي سيبيع بها، والأماكن التي سيبيع فيها وفقا لمستويات الأثمان السائدة (أو المتوقعة) في السوق والتفاعل بين قوى العرض والطلب.

وبالتالي فإن توزيع الموارد الانتاجية للمجتمع بين الاستخدامات المختلفة سيحكمه التفاعل بين قوى عرضها وقوى الطلب عليها، ومستويات الأثمان التي ستحدد وفقا لها. ومن جهة أخرى فإن توزيع العائد من العملية الانتاجية على عناصر الانتاج المختلفة سيتحدد أيضا وفقا لقوى العرض والطلب في الأسواق الخاصة بها.

وأخيرا فإن الاستهلاك من حيث حجمه وأنواعه إنما يتحدد أيضا وفقا لمستويات الأثمان، وحجم الدخول السابق توزيعها وتحديدها وفقا لقوى السوق على النحو السابق ذكره. ولهذا النظام شعار هو : "دعه يعمل دعه يمر".[22]

2.3. النظام الاشتراكي Socialist System:

وهو أحد أشكال الانظمة الاقتصادية التي تم تطبيقها لمدة طويلة في العديد من الدول مثل الاتحاد السوفياتي ودول شرق أوروبا منذ الثورة البلشفية وحتى أوائل التسعينات من القرن العشرين حين بدأت هذه الأنظمة بالتحول إلى نظام السوق. ويعد فكر كارل ماركس الأساس النظري للنظام الاشتراكي. وقد بنى هذا الفكر على أساس التخلص من الآثار السلبية للنظام الاقتصادي الرأسمالي، والتي من أهمها: سوء توزيع الدخل والثروة بين فئات المجتمع، وتقسيم المجتمع إلى طبقتين احداها رأسمالية تمتلك وسائل الانتاج وتسيطر على مصادر القوة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمع، والأخرى طبقة العمال المستغلة التي تمثل أغلبية أفراد المجتمع. ومن الآثار السلبية أيضا التقلبات الاقتصادية المتمثلة في ظاهرة التضخم والكساد.[23]

يمكن تعريف الاشتراكية بأنها تنظيم اقتصادي يعني اشتراك أفراد الشعب في إنتاج الثروة وتوزيعها توزيعا عادلا ولفظ الاشتراكية من الألفاظ التي يستخدمها السياسيون والاقتصاديون للتعبير عن كثير من المعاني المختلفة. فهو يطلق أحيانا على مجرد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بأية صورة من الصور فتكون الاشتراكية بذلك نقيضا "السياسة الحرية الاقتصادية". كما يستعمل أحيانا للدلالة على تدخل الدولة لتحسين حالة العمال والطبقات الفقيرة، بسن تشريعات اجتماعية "اشتراكية" تخفف عنهم وتمنحهم بعض المزايا.

ولكن المعنى العلمي الدقيق لكلمة الاشتراكية هي أنها النظام الذي يتميز بتملك الدولة (أي الملكية الجماعية) للأموال، وخاصة أموال الانتاج كالأراضي والآلات والمصانع. فهي بذلك نظام يختلف كل الاختلاف عن الرأسمالية التي تقوم على مبدأ حرية تملك الأفراد لكافة أنواع الأموال.[24]

1.2.3. خصائص النظام الاشتراكي: للنظام الاشتراكي عدة خصائص تميزه عن النظم الاقتصادية الأخرى وهذه الخصائص هي:[25]

---

[22] أحمد فوزي ملوخية، الاقتصاد الجزئي، الطبعة الأولى، مكتبة بستان المعرفة، الاسكندرية، 2005، ص14.

[23] عبد الله الطاهر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 76.

[24] أحمد فوزي ملوخية، مرجع سبق ذكره، ص17.

[25] خالفي علي، مرجع سبق ذكره، ص87، 88.

أ. الملكية الاجتماعية (الجماعية) لوسائل الانتاج: يرتكز النظام الاشتراكي على ملكية المجتمع لوسائل الإنتاج أو من يمثل المجتمع قانونا وهو الدولة، هذا لا يعني عدم تملك الأفراد لبعض وسائل الإنتاج في قطاعات معينة شريطة ألا تستعمل العمل الأجير في استغلالها.

ب. إشباع الحاجات المادية والمعنوية للأفراد: يترتب على الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج أن توجه كل العناية لتحقيق أقصى إشباع ممكن لحاجات الأفراد، وهذا عن طريق زيادة الإنتاج، أي أن القطاعات التي يوجه إليها الاهتمام هي القطاعات التي تنتج السلع والخدمات التي يحتاج إليها غالبية السكان، ومعنى هذا أن مشكلة الإشباع تعتبر من المشاكل الرئيسية التي تواجه التخطيط الاقتصادي في الفترة المتوسطة والطويلة، حيث أن انجازه في ظل الموارد المحدودة أو غير المستغلة لا يمكن تحقيقه بسهولة.

ج. التخطيط الاقتصادي: يقوم النظام الاشتراكي على دعامة أساسية هي التخطيط الاقتصادي ويعرف التخطيط بأنه تنظيم حركة الاقتصاد بوضع أهداف وتوقعات ورصد الوسائل الكفيلة بتحقيقها، اعتمادا على الأدوات التي تمكن من المعرفة الشاملة للنشاطات الاقتصادية، ظهر في الدول الاشتراكية ثم امتد إلى الدول الرأسمالية وأصبح الآن منتشرا في أغلب دول العالم، والتخطيط بهذا المعنى هو الذي يجيب عن العناصر الأساسية للمشكلة الاقتصادية، ذلك أن الدول بواسطة أجهزة التخطيط المختلفة هي المعنية بمواجهة المشاكل الاقتصادية وتحديد احتياجات المجتمع، وهي التي تقرر ما هي السلع والخدمات التي تنتج، وهي التي تقرر أسلوب الإنتاج والموارد التي تستخدم في كل سلعة وهي التي تقرر توزيع السلع.

2.2.3. حل المشكلة الاقتصادية في منظور الاشتراكية:

إن النظام الاشتراكي يعتبر المشكلة الاقتصادية مشكلة جماعية ويعتمد هذا النظام في حلها على التخطيط. فالتخطيط المركزي المبرمج هو الأسلوب الملائم من وجهة نظر النظام الاشتراكي لحل جميع جوانب المشكلة الاقتصادية وذلك بالإجراءات التالية:[26]

1- يترتب على ملكية الدولة للعناصر الانتاجية أن تقوم هيئة التخطيط بوضع الخطة القومية الشاملة، وبتحديد أولويات المجتمع من السلع والخدمات، ومن ثم يتم توزيع موارد المجتمع توزيعا يتناسب وهذه الأولويات الجماعية.
2- تتضمن الخطة تحديدا للموارد التي توجه للأغراض الاستهلاكية والاستثمارية وكذلك حجم الإنتاج المطلوب من كل نوع.

[26] مناور فريح حداد، حازم بدر الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص34.

3- تقرر الخطة الأسلوب الانتاجي المستخدم، ويكون تقرير الأسلوب معتمدا على الملائمة والتناسب لحجم الموارد الإنتاجية المتاحة، فحيثما كان عنصر العمل هو الأكثر وفرة من رأس المال، يكون الأسلوب الإنتاجي معتمدا على العمل.

4- أما عن كيفية التوزيع للناتج الوطني، فالدولة هي التي تحدد ذلك. وحيث أن وسائل الإنتاج من ثروات وطبيعة ورأس مال هي مللك للدولة، فإن عنصر العمل هو المشارك الوحيد في العملية الإنتاجية من خارج الملكية العامة، لذا تقوم الدولة بتحديد نصيب الأجور في الدخل الوطني بعد أن تكون قد قامت بتحديد لحجم العمالة في العملية الإنتاجية وكذلك معدل الأجر في تلك العملية.

5- والتخطيط نفسه يضمن الاستخدام الكامل للموارد الإنتاجية فالخطة في الاشتراكية تقوم على مبدأ التناسق والتكامل بين أجزائها، ويتأتى هذا من مسح كامل للموارد الإنتاجية المتاحة والعمل على استيعابها بحيث لا تترك أي مورد عاطل عن الاستخدام وتتضمن كذلك الخطة توازن العرض والطلب وضمان عدم وجود اختلالات أي زيادة الطلب عن العرض.

6- وبالتخطيط، يتم وضع وتحديد معدل النمو المطلوب أي زيادة الطاقة الإنتاجية، وبذلك عن طريق توزيع الموارد بين الإنتاج الاستهلاكي والاستثماري، وبتحديد الحجم الاستثماري يتم تحديد حجم الزيادة في الطاقة الإنتاجية أي معدل الزيادة في الناتج الوطني، ويساعد على هذا أيضا، توزيع الحجم الاستثماري نفسه، بين الصناعات الاستهلاكية والصناعات الرأسمالية.

الجزء الثاني: مبادئ الاقتصاد الجزئي

في هذا الجزء سنتطرق إلى أهم المواضيع التي يهتم بدراستها أحد فروع علم الاقتصاد ألا وهو الاقتصاد الجزئي، والمتمثلة في الانتاج والعرض، الاستهلاك والطلب، وتوازن السوق وحالات اختلاله.

المحور الثالث: الانتاج والعرض

أولا: الانتاج

1) تعريف الانتاج: هو تحويل المواد الأولية من شكلها الخام إلى سلع قابلة للاستهلاك الوسيطي أو النهائي. أو هو عملية المزج بين عوامل الانتاج من أجل الحصول على سلع وخدمات.

ويعتبر هذا التعريف الأقرب الى مفهوم الانتاج لدى الطبيعيين الذين ركزوا على تحقيق المادة، أي إضافة مادة جديدة إلى مادة موجودة فعليا، هذا التصور هو الذي جعلهم يعتبرون الزراعة العمل المنتج الوحيد على اعتبار أن ناتج الزراعة هو دائما أكبر من كمية البذور التي تزرع وأكبر مما يستهلكه العاملون بها، وقد انتقد آدم سميث الطبيعيين واعتبر الصناعة والتجارة قطاعين منتجين رغم أنه يقر بأن إنتاجية الزراعة أكبر من إنتاجية الصناعة والتجارة. أما الخدمات فلا تعد في نظره – وحتى في نظر الطبيعيين- عملا منتجا.[27]

2) عوامل الانتاج: يعتبر الانتاج أساس المشكلة الاقتصادية والتي يهدف من خلاله توفير الحاجات الانسانية وذلك من خلال المزج بين مجموعة من العوامل والمتمثلة في الأرض، العمل، رأس المال والتنظيم.

- **الأرض:** وما يوجد في باطنها من موارد أولية كالمعادن والبترول وما فوق سطحها من أراضي خصبة ورعوية، وما يوجد في الكون من الشمس، الرياح، الأمطار، البحار،...وهي تستخدم في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي كالزراعة، الصناعة، و الخدمات.
- **العمل:** ويتمثل في اليد العاملة المؤهلة، سواء كان العمل فكريا أو يدويا.
- **رأس المال:** وهو ضروري لتغطية تكاليف عملية الانتاج والتي تشمل تكلفة الاستثمار والاستغلال. وهنا نميز بين عدة أقسام لراس المال فنجد من حيث الشكل رأس المال النقدي كالنقود المعدنية والأسهم والسندات؛ رأس المال العيني ويشمل الاصول الثابتة كالآلات والمعدات، ومن حيث الملكية نجد راس مال خاص ورأس مال عام، ومن حيث الجنسية رأس مال وطني ورأس مال أجنبي.
- **التنظيم (التسيير):** وهو ضروري لضمان سيرورة العملية الانتاجية ومقابل هذا يحصل المنظم على جزء أو نسبة من الأرباح.

[27] خالفي علي، مرجع سبق ذكره، ص 107.

3) عوائد عوامل الإنتاج: ويقصد به توزيع ايراد النشاط الانتاجي على العوامل المساهمة في تكوينه أو كما يطلق عليها عوامل الإنتاج وذلك كما يلي:

- الأجر: يمثل عائد العمل
- الريع: وهو عبارة عن عائد الأرض أو الإيجار
- الفائدة: تمثل عائد رأس المال
- الربح: يمثل عائد التنظيم.

4) أهمية الإنتاج: يعتبر الانتاج أحد عناصر الحلقة الاقتصادية (ادخار- استثمار- استهلاك) الذي من خلاله يتم تغطية احتياجات الأفراد والاقتصاد الوطني وضمان مستوى التشغيل الكامل للموارد المحلية .

- الإنتاج وسيلة لإشباع الحاجات من طعام ومسكن وعلاج وتعليم.
- الإنتاج مصدر للمداخيل التي يحصل عليها الأفراد كل حسب مساهمته في العملية الإنتاجية.
- يساهم الإنتاج في القضاء على البطالة.
- تحقيق الرفاهية الاقتصادية من خلال الرفع من مستوى الدخل الوطني.
- القضاء على التبعية الاقتصادية من خلال استغلال الموارد المحلية.

ثانيا: العرض

1) مفهوم العرض: يعرف العرض من سلعة معينة أو خدمة معينة بأنه كمية السلعة أو الخدمة التي يرغب المنتج أو البائع أو العارض عرضها أو بيعها في السوق عند سعر معين وخلال فترة زمنية محددة مع افتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة. ويختلف العرض باختلاف السعر وبالعكس تنخفض الكميات المعروضة كلما انخفض سعرها، وهذا يعني أن العلاقة بين السعر والكميات المعروضة هي علاقة طردية، لأن السعر المرتفع للسلعة يغري المنتج أو البائع على زيادة الكمية المعروضة أو المنتجة والعكس. هذه العلاقة الموجبة يطلق عليها قانون العرض.[28]

2) قانون العرض: يتمثل في العلاقة الطردية بين سعر السلعة والكمية المعروضة منها، حيث كلما زاد سعر السلعة زادت الكمية المعروضة منها وكلما انخفض السعر انخفضت الكمية المعروضة مع ثبات العوامل الأخرى المؤثرة في العرض. ويمكن التعبير عن هذه العلاقة رياضيا كالتالي:

$$\boldsymbol{Q(p_x) = ap_x + b}$$

بحيث أن:

Q: الكمية المعروضة من السلعة x

[28] مناور فريح حداد، حازم بدر الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص74.

P_x: سعر السلعة x

a: ميل دالة العرض

3) جدول العرض: جدول العرض هو العلاقة بين الأسعار والكميات المعروضة من السلع والخدمات في سوق معين وفي فترة زمنية معينة، وبمعنى آخر فان جدول العرض يبين الكميات التي سيعرضها البائع أو ينتجها المنتج في وقت معين وبأسعار مختلفة مع بقاء الأشياء الأخرى ثابتة. كما هو موضح في المثال التالي:[29]

الجدول رقم (01): جدول العرض لسلعة معينة

السعر P (دج)	الكمية المعروضة Q (كغ)
1	0
2	5
3	10
4	15
5	20

المصدر: من إعداد الباحثة

4) منحنى العرض: يمثل الشكل البياني منحنى العرض والذي ميله موجب نتيجة العلاقة الطردية المشار إليها.

الشكل رقم (01): التمثيل البياني لمنحنى العرض

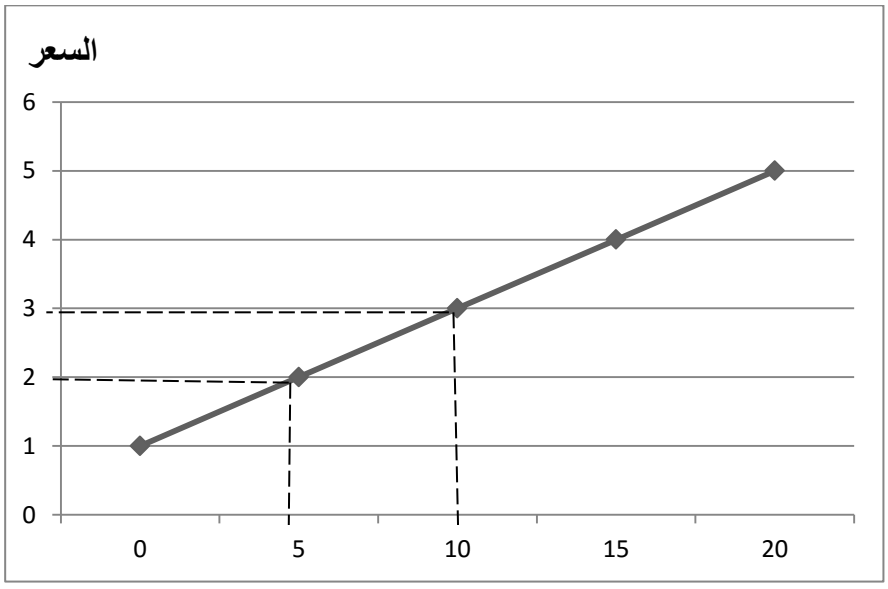

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم (01).

[29] المرجع السابق، ص75.

5) العوامل المحددة للعرض: هناك مجموعة من العوامل تلعب دورا في التأثير على عرض السلع والخدمات في السوق أهمها:

❖ **سعر السلعة المعنية:** توجد علاقة طردية بين سعر السلعة المعنية والكمية المعروضة منها، حيث عندما يرتفع السعر تزداد الكمية المعروضة وهو ما يشجع البائعين أو المنتجين على زيادة الكمية.

❖ **أسعار السلع البديلة والمكملة:** حيث توجد علاقة عكسية بين سعر السلعة والكمية المعروضة من السلعة البديلة أو المكملة.

❖ **أثمان عوامل الانتاج:** تؤثر أثمان عوامل الانتاج في نفقة انتاج السلعة التي تدخل هذه العناصر في انتاجها. فإذا ارتفعت أثمان عوامل الانتاج ، ترتب على ذلك ارتفاع نفقات انتاج السلعة ويعني ذلك أنه يصبح من مصلحة المنتجين نقص الكمية التي هم على استعداد لعرضها عند كل ثمن. ذلك أن ارتفاع نفقات الانتاج يعني انخفاض الأرباح، وانخفاض الباعث على الانتاج، قيقل العرض وينتقل منحنى العرض إثرها إلى جهة اليسار أي إلى الأعلى.

كذلك اذا انخفضت أثمان عوامل الانتاج، انخفضت بالتالي نفقة انتاج السلعة، وبالتالي يكون من مصلحة المنتجين زيادة الكميات المعروضة عند نفس الأسعار. إذ أن انخفاض نفقة الانتاج تعني زيادة الأرباح، وزيادة الباعث على الانتاج، وبالتالي زيادة العرض وانتقال منحنى العرض إلى جهة اليمين أي إلى الأسفل.[30]

❖ **المستوى الفني للإنتاج:** يؤثر المستوى الفني للإنتاج في العرض عن طريق تأثيره في نفقة الانتاج، فتقدم المستوى الفني للإنتاج، واستخدام آلة أكثر كفاءة أو اعادة تنظيم العملية الانتاجية بما يترتب عليه رفع الكفاءة الانتاجية لعوامل الانتاج، سوف يؤدي إلى انخفاض متوسط نفقة انتاج السلعة، ويؤدي هذا إلى أن يصبح في مصلحة المنتجين زيادة الكمية المعروضة عند كل ثمن. إذ يؤدي ذلك إلى زيادة أرباحهم، وعليه يزيد العرض وينتقل منحنى العرض جهة اليمين. والعكس في حالة انخفاض المستوى الفني للإنتاج حيث يؤدي ذلك إلى ارتفاع متوسط نفقة انتاج السلعة، وانخفاض العرض، أي ينتقل منحنى العرض جهة اليسار.

❖ **الاعانات والضرائب:** يؤثر مستوى الاعانات الممنوحة للمنتجين لإنتاج سلعة معينة في نفقة الانتاج، وبالتالي في الكمية المعروضة، فإذا زادت الحكومة من مستوى الاعانة الممنوحة لإنتاج سلعة معينة، فهذا يعنى انخفاض في نفقة انتاجها بمقدار الاعانة، وبالتالي يصبح من مصلحة المنتجين زيادة الكمية المعروضة عند كل ثمن، ويحدث العكس في حالة انخفاض مستوى الاعانة، اذ ترتفع نفقة الانتاج بمقدار الانخفاض في الاعانة. وعليه زيادة الاعانات يترتب عليه زيادة العرض وانتقال منحنى العرض جهة اليمين، وانخفاض الاعانات يترتب عليه انخفاض العرض وانتقال منحنى العرض جهة اليسار.

[30] سامي السيد، مبادئ الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 2018، ص 47.

كذلك يترتب على قيام الحكومة بفرض ضريبة على انتاج سلعة معينة رفع نفقات انتاجها، الأمر الذي يؤثر في الكمية المعروضة، فإذا رفعت الحكومة من مستوى الضرائب المفروضة على انتاج سلعة معينة ترتفع بالتالي نفقة انتاجها، ويكون من مصلحة المنتجين نقص الكمية المعروضة عند كل ثمن. كذلك إذا قامت الحكومة بخفض مستوى الضريبة على انتاج سلعة، فإن هذا يعني انخفاض نفقة انتاجها، ويكون من مصلحة المنتجين زيادة الكمية المعروضة عند كل ثمن.

وعليه، فإن فرض ضريبة على انتاج سلعة معينة يترتب عليه انخفاض عرض هذه السلعة، وانتقال منحنى العرض جهة اليسار. وتخفيض مستوى الضريبة على انتاج السلعة يترتب عليه زيادة عرضها، وانتقال منحنى العرض جهة اليمين.[31]

❖ **توقعات المنتجين:** تؤثر توقعات المنتجين بالنسبة لسعر السلعة على الكمية المعروضة منها في السوق، حيث أن توقع زيادة سعر السلعة المعروضة في المستقبل القريب يؤدي بالمنتجين إلى تخفيض الكمية المعروضة الآنية وزيادتها عند ارتفاع سعرها، والعكس إذا توقع انخفاض السعر في المستقبل القريب فهذا يؤدي بالمنتجين إلى زيادة الكمية المعروضة الآنية وتخفيضها عند نقص سعرها.

❖ **عدد المنتجين:** يؤثر عدد المنتجين تأثيرا مباشرا على العرض من سلعة ما، حيث أن زيادة عدد المنتجين يؤدي إلى ارتفاع الكمية المعروضة مما يؤدي إلى انتقال منحنى العرض جهة اليمين، في حين أن نفص عدد المنتجين لسلعة ما يؤدي إلى انخفاض الكمية المعروضة منها ، مما يعني انتقال منحنى العرض جهة اليسار.

❖ **العوامل الطبيعية:** تتأثر الكمية المنتجة بالظروف الطبيعية خاصة المحاصيل الزراعية. فإن زيادة كمية الأمطار المتساقطة وتحسن الظروف الطبيعية إجمالا يؤثر ايجابا على الكمية المنتجة من السلعة وبالتالي زيادة الكمية المعروضة منها وانتقال منحنى العرض جهة اليمين، والعكس في حالة سوء حالة المناخ كالجفاف والفيضانات التي تؤثر سلبا على المحاصيل الزراعية ويؤدي إلى خرابها ونقص المعروض منها وباالتالي انتقال منحنى العرض جهة اليسار.

6) التغير في الكمية المعروضة والتغير في مستوى العرض:

1.6. التغيرات في الكمية المعروضة: ان التغيرات التي تحدث في الكميات المعروضة من السلعة ناجمة عن التغيرات التي تحدث في سعر السلعة نفسها. بمعنى أن التغيرات في سعر السلعة نفسها سينعكس في التحرك على طول منحنى العرض. مما يؤدي إلى التغير في الكمية المعروضة فقط وليس التغير في انتقال منحنى العرض. وهكذا يمكن تمثيل الانتقال من نقطة إلى نقطة على نفس منحنى العرض على النحو التالي:

[31] المرجع السابق، ص48.

الشكل رقم (02): التغير في الكمية المعروضة

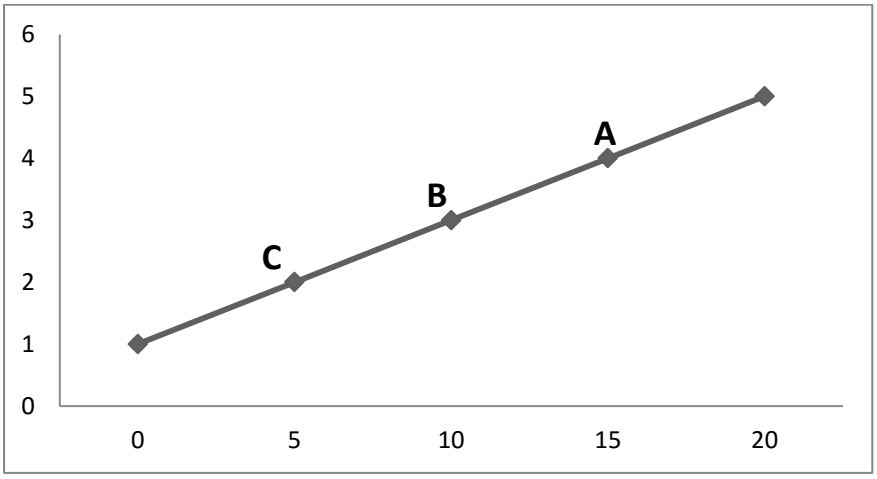

2.6. التغيرات في مستوى العرض: هناك عوامل أخرى – ماعدا سعر السلعة نفسها- تؤثر على زيادة مستوى العرض من السلعة، وهذه العوامل اسميناها سابقا العوامل المحددة للعرض، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، ويمكن تمثيل ذلك في انتقال منحنى العرض بأكمله نحو اليمين أو نحو اليسار كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم (03): التغير في مستوى العرض

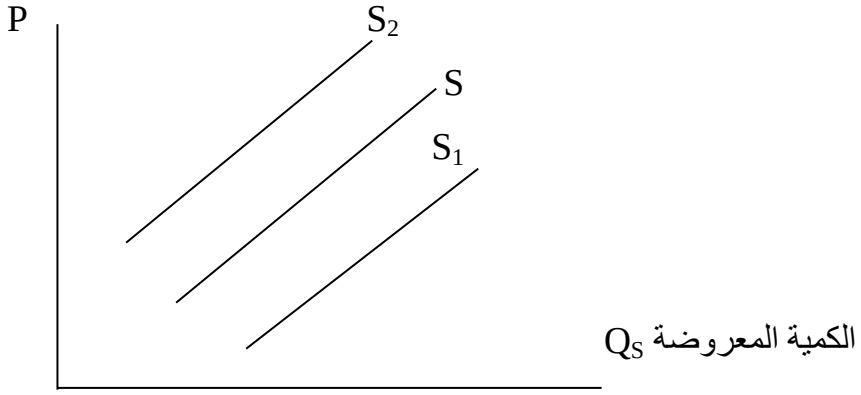

7) مرونة العرض: وهي تعبر عن درجة استجابة التغير النسبي في الكمية المعروضة من السلعة بالنسبة للتغير النسبي في سعرها. ويمكننا التعبير عنها بالعلاقة الرياضية التالية:

$$\text{مرونة العرض} = \frac{\frac{\Delta Q}{Q}}{\frac{\Delta P}{P}} = \frac{\frac{Q_2 - Q_1}{Q_1}}{\frac{P_2 - P_1}{P_1}}$$

هناك ثلاث حالات لمرونة العرض، أي أن التغير في الكمية الناتج عن التغير في السعر يمثل علاقة طردية، حيث تكون إشارة معامل المرونة موجبة.

1. حالة العرض عديم المرونة = صفر: العرض في هذه الحالة يكون عديم المرونة أي أن العرض لا يستجيب إطلاقا للتغيرات في السعر، حيث يستمر المنتجون في إنتاج نفس الكمية مهما كانت الايرادات التي يحصلون عليها.

الشكل رقم (04): عرض عديم المرونة

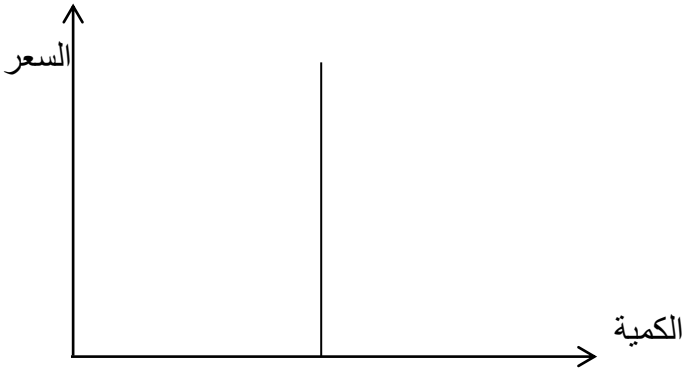

2. حالة العرض لا نهائي المرونة = ∞: في هذه الحالة تكون مرونة العرض لا نهائية لأن المنتجين لا ينتجون على الاطلاق عند سعر أقل، أي لا يحققون أي ربح عند هذا السعر، ويكفي ارتفاع صغير في السعر لزيادة العرض بشكل كبير.

الشكل رقم (05): عرض لا نهائي المرونة

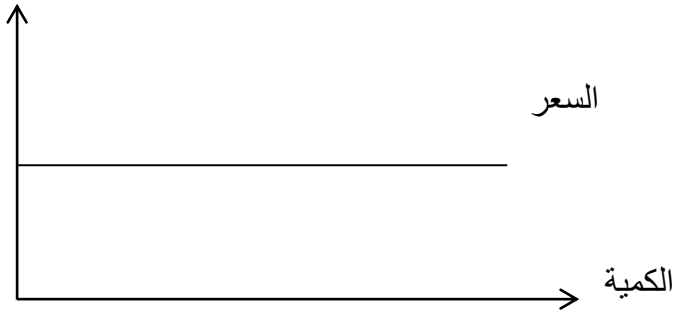

3. حالة العرض متكافئ المرونة =1: أي منحنى العرض يكون بشكل خط مستقيم يخرج من نقطة الأصل، ويكون المنحنى متكافئ المرونة، أي أن الزيادة أو التغير النسبي في الكمية تساوي تماما الزيادة أو التغير النسبي في السعر.

الشكل رقم (06): عرض متكافئ المرونة

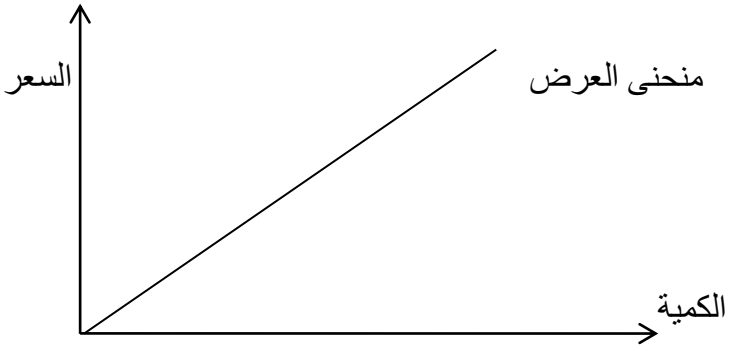

المحور الرابع: الاستهلاك والطلب

أولا: الاستهلاك

يعتبر الاستهلاك من أهم المواضيع الاقتصادية والتي صارت الشغل الشاغل للدول الكبرى لما له من دور كبير في تحريك عجلة النمو الاقتصادي وتسريع وتيرة الاقتصاد الوطني، إذ تزايدت أهميته ضمن مجالات عديدة وواسعة، فقد أصبح الاستهلاك في العصر الحديث من أبرز وأهم مجالات البحث الاقتصادي لدى الخبراء الاقتصاديين.

1. **مفهوم الاستهلاك:** يعرف الاستهلاك على أنه استخدام السلع أو التمتع بالخدمات لغاية إشباع الحاجات والرغبات لدى الأعوان الاقتصاديين سواءا كانوا أفراد مستهلكين نهائيين أم مؤسسات إنتاجية أم هيئات رسمية أو شبه رسمية، ويعتبر الاستهلاك المحرك الرئيسي للعملية الإنتاجية.[32]

أما المعنى المحاسبي للاستهلاك فهو تخصيص مبالغ نقدية مقابل النقص الذي يطرأ على قيمة الأصول خلال عمرها الاقتصادي، والاستهلاك أثناء حياة الأصل العملية، يجب أن يكون مساويا لتكلفته الأصلية ناقصا ثمنه في نهاية حياته عندما يباع كنوع من السلع القديمة.[33]

2. **أنواع الاستهلاك:** ينقسم الاستهلاك إلى عدة أنواع وهذا وفقا لعدة معايير يمكن الاعتماد عليها وهي كالتالي:[34]

أ. حسب الغرض من الاستهلاك: وفق لهذا المعيار ينقسم الاستهلاك إلى استهلاك نهائي واستهلاك وسيط :

فالاستهلاك الوسيط (الإنتاجي) يعرف على أنه عبارة عن مجموع السلع (من غير سلع التجهيز) والخدمات الإنتاجية المنتجة أو المستوردة المستخدمة من قبل وحدات الإنتاج أثناء عملية الإنتاج.

أما الاستهلاك النهائي فهو عبارة عن مجموع السلع والخدمات المستخدمة للإشباع المباشر والآني لحاجات الأعوان غير الإنتاجية المقيمة.

ب. حسب الجهة المستخدمة: ينقسم الاستهلاك وفقا لهذا المعيار إلى استهلاك خاص (فردي) واستهلاك عام (جماعي).

---

[32] فيصل بشرول، تقدير دالة الإنفاق الاستهلاكي العائلي في الجزائر باستخدام نماذج التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2011/2010، ص3.

[33] خالفي علي، مرجع سبق ذكره، ص123.

[34] فيصل بشرول، مرجع سبق ذكره، ص4.

فالاستهلاك الخاص أو الفردي يعرف على أنه عملية استخدام السلع والخدمات لإشباع حاجات الافراد والعائلات، أما الاستهلاك العام أو الجماعي فيعرف على أنه الاستهلاك الذي تقوم به الهيئات والوحدات الحكومية وشبه الحكومية المختلفة.

ج. حسب مصدر السلع والخدمات المستهلكة: يقسم الاستهلاك إلى استهلاك سوقي واستهلاك ذاتي:

فالاستهلاك السوقي يعرف على أنه استخدام السلع والخدمات لإشباع حاجات المستهلك ويكون مصدر هذه السلع والخدمات من السوق، أما الاستهلاك الذاتي فهو يتمثل في استخدام السلع والخدمات المنتجة ذاتيا قصد تلبية حاجات المستهلك.

د. حسب نوعية الشيء المستهلك: ينقسم الاستهلاك وفقا لهذا المعيار إلى استهلاك سلعي واستهلاك خدماتي: فالاستهلاك السلعي يعرف على أنه شيء له وجود مادي، بينما الاستهلاك الخدماتي فيعرف على أنه استخدام ما ليس ملموس مثل (التعليم، النقل، العلاج،...).

3. محددات الاستهلاك: هناك العديد من العوامل التي تؤثر على معدلات الاستهلاك وبالتالي تؤدي إلى زيادة وانخفاض الاستهلاك. وأهم هذه العوامل هي: الثروة، مستوى الأسعار، معدلات الفائدة، ميول المستهلك وتوقعاته، ويضيف بويز وملفن (Boys and Melvin) إلى هذه العوامل عاملي البعد الديمغرافي وكذلك أثر الضرائب.[35]

أ. الثروة: توجد علاقة طردية بين حجم الدخل والاستهلاك فكلما زاد حجم الدخل أدى إلى زيادة نسبة الدخل التي تخصص للاستهلاك وهذا سيؤدي إلى انتقال دالة الاستهلاك[36] إلى الاعلى، والعكس يحدث عند انخفاض حجم الدخل حيث أن هذا الانخفاض سيؤدي إلى انتقال دالة الاستهلاك إلى الأسفل.

ب. مستوى الأسعار: تتأثر القيمة الحقيقية للأصول السائلة بشكل مباشر بالتغيرات في المستوى العام للأسعار، وهذا الأثر هو ما يطلق عليه أثر بيجو. فاتجاه الأسعار غلى الانخفاض سيؤدي إلى زيادة القيمة الحقيقية للأصول السائلة (القوة الشرائية للثروة)، وسيؤدي ذلك إلى زيادة نسبة الدخل التي تخصص للاستهلاك وهذا سيؤدي إلى انتقال دالة الاستهلاك إلى أعلى والعكس صحيح عند ارتفاع المستوى العام للأسعار.

ج. معدلات الفائدة: قبل النظرية العامة اعتبر سعر الفائدة المحدد الأول للادخار ومن ثم للاستهلاك، وكان من المعتقد أن المدخرات ترتبط إيجابيا مع سعر الفائدة أي أن القطاع العائلي يرفع بمحض رغبته من معدلات الادخار مقابل عائد أعلى لسعر الفائدة. إلا أن معظم الاقتصاديين الآن لا يوافقون على هذه العلاقة، ومع ذلك فغنهم يعترفون بأن سعر الفائدة ربما يؤثر في الاستهلاك عن طريق تغيير تكلفة الاقتراض أو القيمة الجارية للثروة أو الاثنين معا.

---

[35] حسام علي داود، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دار المسيرة، عمان، 2011، ص114.

[36] لتفاصيل أكثر حول دالة الاستهلاك أنظر المحور السابع.

د. **ميول المستهلك وتوقعاته:** تؤثر التوقعات الخاصة بالدخل والأسعار والثروة على معدلات الاستهلاك، فالأفراد الذين يتوقعون اتجاه دخولهم إلى التزايد يميلون إلى الاكثار من الإنفاق الاستهلاكي وتخفيض الادخار عن أولئك الذين يتوقعون اتجاه دخولهم للتناقص. ولهذا السبب فيمكن توقع انتقال دالة الاستهلاك إلى أعلى عند شيوع حالة الرواج وتوقع الأفراد اتجاه دخولهم للتزايد، ونفس الشيء يحدث عندما تسود توقعات بالارتفاع المستمر في الأسعار، بحيث يلاحظ تحقق زيادة في إنفاق المستهلك وبالتالي انتقال دالة الاستهلاك إلى أعلى.

ه. **الآثار الديمغرافية (السكانية):** مما لا شك فيه أن الزيادة السكانية بشكل عام تعني زيادة الإقبال على الاستهلاك، بيد أن البعد السكاني للاستهلاك لا يتوقف عند عامل الزيادة السكانية بل يتعدى إلى التوزيع العمري للسكان، والبعد التعليمي والثقافي وغيرها. ومن هنا فإن كانت الزيادة السكانية تعني زيادة الاستهلاك في المطلق، إلا أن التوزيع العمري للسكان والبعد التعليمي والثقافي لهم يخلق أنماطا استهلاكية متنوعة ومتجددة باستمرار، مما يعني زيادة حجم الاستهلاك مثلا في المجتمعات الشابة ذات المستوى التعليمي المرتفع والثقافي المنفتح، وخاصة في الأنماط الاستهلاكية التي ترتبط بالتطور والحداثة والانفتاح على المجتمعات الاخرى.

و. **توزيع الدخل:** من المعلوم أن توزيع الدخل في المجتمع لا يتم بشكل متساو بين جميع فئاته مما يترتب عليه تفاوت الميول إلى الاستهلاك، فالفئات مرتفعة الدخل تتميز بانخفاض الميل المتوسط للاستهلاك مقارنة بالفئات الاقل دخلا. وعلى هذا فأي تغير في اتجاه توزيع الدخل لكي يصبح أكثر عدالة قد يؤدي إلى ارتفاع الميل المتوسط للاستهلاك على مستوى المجتمع.

ز. **عوامل أخرى:** هناك العديد من العوامل التي تؤثر على الإنفاق الاستهلاكي كأذواق المستهلكين، والتغير في جاذبية السلع، والتغير في الإنفاق على الدعاية والإعلان، والضرائب الحكومية، ودرجة مديونية المستهلك...الخ، حيث تؤدي هذه التغيرات المختلفة إلى انتقال دالة الاستهلاك من مكانها.

ثانيا: الطلب

1. مفهوم الطلب: يعبر الطلب عن الكميات المختلفة من سلعة معينة التي يكون المستهلك راغبا وقادرا على شرائها عند مستويات مختلفة من الأسعار، عندما تكون باقي العوامل المؤثرة في الطلب باقية على حالها دون تغيير. فالشرطين الأساسيين لوجود الطلب هما: الرغبة في الشراء، والقدرة على الشراء. فالرغبة وحدها لا تكفي لتحقيق أو نشوء الطلب ولابد أن تصحبها القدرة على الشراء. ولا يتحقق الطلب بوجود القدرة على الشراء إذا لم تتوفر الرغبة في الشراء.[37] ومن هنا يمكننا التمييز بين نوعين من الطلب، الطلب الفعال وهو الرغبة المصاحبة للقدرة على الشراء، أما الطلب غير الفعال فهو الرغبة غير المصاحبة للقدرة على الشراء.

[37] عبد الوهاب الأمين، فريد بشير، مرجع سبق ذكره، ص75.

2. قانون الطلب: ينص قانون الطلب على وجود علاقة عكسية بين سعر السلعة والكمية المطلوبة منها عند ثبات جميع العوامل الأخرى المؤثرة في الطلب. فالمستهلكون يشترون كميات أكبر من السلعة عندما ينخفض سعرها، وكميات أقل إذا ما ارتفع سعرها، وذلك إذا بقيت العوامل الأخرى المؤثرة في الطلب على حالها دون تغيير. ويمكن التعبير عن هذه العلاقة العكسية بين السعر والكمية المطلوبة باستخدام جدول الطلب أو بيانيا بمنحنى الطلب أو رياضيا باستخدام دالة الطلب التالية:

$$Q(p_x) = b - ap_x$$

بحيث:

Q: الكمية المطلوبة من السلعة x

P_x: سعر السلعة x

a: ميل دالة الطلب وهو سالب نتيجة العلاقة العكسية بين السعر والكمية المطلوبة.

3. جدول الطلب: جدول الطلب هو جدول يضم مستويات مختلفة من أسعار السلع أو الخدمة تقابلها الكميات المطلوبة بواسطة المستهلك عند كل مستوى منها، وذلك كما يتضح من الجدول أدناه الذي يمثل الطلب على السلعة (X)، حيث يظهر في العمود الأول سعر السلعة والعمود الثاني الكميات المطلوبة منها.

الجدول رقم (02): جدول الطلب

السعر P (دج)	الكميات المطلوبة Q (كغ)
12	3
10	6
8	9
6	12
4	15
2	18

المصدر: من إعداد الباحثة

من خلال الجدول نلاحظ أن انخفاض السعر من 12 دج إلى 2 دج يؤدي إلى ارتفاع الكمية المطلوبة من 3 كغ إلى 18 كغ ، بافتراض ثبات باقي العوامل المؤثرة في الطلب. وهذا ما يثبت العلاقة العكسية الموجودة بين السعر والكمية المطلوبة.

4. منحنى الطلب: يمكننا تمثيل الأرقام الواردة بالجدول أعلاه بيانيا بمحنى الطلب الذي ينحدر من أعلى اليسار إلى أسفل جهة اليمين كما هو موضح في الشكل رقم أدناه. وتمثل كل نقطة على هذا المنحنى سطر من الجدول رقم أو توليفة من السعر والكمية المطلوبة تختلف عما تمثله النقاط الأخرى. ولا يشترط أن يكون منحنى الطلب خطي (خط مستقيم) كما في الشكل التالي، بل يمكن أن يكون غير خطي.

الشكل رقم (07): التمثيل البياني لمنحنى الطلب

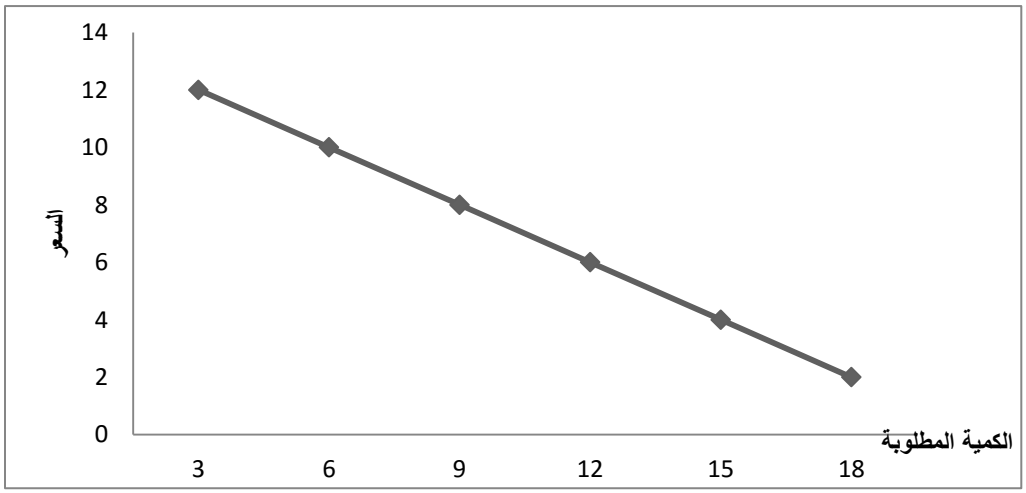

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم (02).

5. العوامل المؤثرة في الطلب:

❖ **سعر السلعة المعنية:** بحيث كلما زاد سعر السلعة تنخفض الكمية المطلوبة منها، وكلما نقص سعرها زادت الكمية المطلوبة منها أي علاقة عكسية بين السعر والكمية المطلوبة مع ثبات العوامل الاخرى.

❖ **أسعار السلع الأخرى:** يتوقف تأثير السلع الأخرى على الطلب من سلعة ما على نوع العلاقة بينهم. هناك ثلاث أنواع من السلع التي ترتبط بالسلعة موضوع الدراسة وهي:

أ- السلع البديلة: وهي تلك السلع التي تتشارك في الخصائص إلى حد كبير وتتنافس على إتباع نفس الحاجة للمستهلك، بحيث يمكن له استعمالها كبدائل لتحل محل السلعة موضوع الدراسة. والأمثلة على السلع البديلة كثيرة منها: كالقهوة والشاي، أنواع من اللحوم، أنواع الزيوت النباتية، وهذا ما ينجر عنه ارتفاع سعر أحدها زيادة الطلب على الأخرى، فعلى سبيل المثال عند ارتفاع سعر لحم الخروف يؤدي إلى تحول المستهلكين إلى شراء لحوم البقر، أي أن الطلب على لحم البقر زاد عند نفس مستوى الأسعار السابقة. وبالتالي يتم انتقال منحنى الطلب على لحم البقر إلى اليمين. أما اذا انخفضت أسعار لحم الخروف فان ذلك سوف يؤدي الى تحول المستهلكين إلى

شراء سلعة لحم الخروف الذي أصبح سعرها منخفضا مقارنة مع سعر لحوم البقر، وبالتالي انخفاض الطلب على سلعة لحم البقر وانتقال منحنى الطلب على سلعة لحم البقر إلى اليسار.

ب- السلع المكملة: هي تلك السلع التي تستهلك مع بعضها البعض من أجل اشباع حاجة المستهلك، ولا يمكن الاستغناء عن أحدهما لتلبية تلك الحاجة. كمثال على ذلك السيارة والبنزين. وتعرف السلع المكملة على أن ارتفاع سعر احداهما يؤدي إلى نقصان الطلب على الثانية. أي أن هناك علاقة عكسية بين سعر احداها والطلب على الثانية. فعند ارتفاع أسعار السيارات، فان ذلك يؤدي إلى انخفاض الكميات المطلوبة منها، وهذا بدوره سيؤثر على الطلب على البنزين عند نفس المستويات من الأسعار، فيؤدي إلى نقصان الطلب على البنزين، ويتمثل ذلك في انتقال منحنى الطلب إلى جهة اليسار. أما في حالة انخفاض أسعار السيارات، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب على البنزين، ومن ثم انتقال منحنى الطلب إلى اليمين.

ج- السلع المستقلة: قد تكون العلاقة بين سلعة ما وسلعة أخرى بعيدة بحيث أن تغير سعر أحدهما لا يؤثر في الطلب على السلع الأخرى، مثال ذلك سعر السكر والطلب على السيارات. فإذا تغير سعر السكر لن يؤثر ذلك في الطلب على السيارات لأن هاتين السلعتين مستقلتان عن بعضهما البعض.[38]

❖ **دخل المستهلك:** يمثل الدخل القوة الشرائية والامكانات المادية للمشترين، حيث أن تأثير التغير في الدخل على الطلب من السلعة يعتمد على نوع السلعة، ويمكن تقسيم السلع من حيث علاقتها بالدخل إلى نوعين: سلع عادية وسلع رديئة.[39]

أ- السلع العادية: وهذه هي الحالة العامة لمعظم السلع، ويعرف هذا النوع من السلع بارتباطها بعلاقة طردية مع دخل المستهلك. حيث يقبل المستهلكون على زيادة الكميات المطلوبة من السلعة كلما زادت دخولهم. والعكس اذا انخفض الدخل فانهم يطلبون كميات أقل. ومن خلال تلك العلاقة فان الزيادة في دخل المستهلكين سوف تؤدي إلى زيادة طلبهم على هذه السلعة. ويتمثل ذلك في انتقال منحنى الطلب إلى اليمين. وأما انخفاض الدخل فيترتب عليه انخفاض الطلب على السلعة حيث ينتقل منحنى الطلب إلى اليسار.

ب- السلع الرديئة: وهي حالة استثنائية تمثل ذلك النوع من السلع التي ترتبط بعلاقة عكسية مع الدخل. حيث يستهلك الفرد منها كميات أكبر اذا انخفض دخله، وكميات أقل اذا زاد دخله، وهذه عادة تكون من السلع التي اعتاد الفرد على طلبها حين كان دخله منخفضا مثل سلعة خدمة النقل بالباصات العامة. حيث تستخدم مثل هذه المواصلات حين يكون الدخل منخفض، أما حين يزداد الدخل فيميل الفرد إلى التخلي جزئيا عن هذه السلع ويتحول إلى سلع ذات نوعية أفضل منها. ويمكن ملاحظة وجود علاقة عكسية بين الطلب على هذه الأنواع من السلع والدخل، اي اذا ارتفع دخل المستهلكين فان الكمية المطلوبة سوف تنخفض. ويتمثل ذلك بانتقال منحنى

---

[38] سامي السيد، مرجع سبق ذكره، ص 23.

[39] عبد الله الطاهر، بشير الزعبي، عبد الله اليوسف، مرجع سبق ذكره، ص ص217-218.

الطلب إلى اليسار وغلى أسفل، والعكس يحدث اذا انخفض دخل المستهلكين فان المنحنى سوف ينتقل إلى اليمين وإلى أعلى، معبرا عن زيادة الكميات المطلوبة منها.

❖ **أذواق المستهلكين:** يعتبر الذوق من المحددات الرئيسية للطلب على السلعة، ويعكس الذوق رغبة المستهلك في سلعة ما دون الأخرى مما يترتب عليه زيادة الطلب على بعض السلع ونقصه على البعض الآخر. ويعتبر النشاط الاعلاني من أهم العوامل التي تؤثر في أذواق المستهلكين، إلى جانب نوع السلعة إذا كانت ضرورية أو كمالية فعادة يميل المستهلك إلى اقتناء الحجات الضرورية بالدرجة الأولى ثم الحاجات الكمالية. ومن ثم اذا زادت تفضيلات المستهلكين نحو سلعة معينة ، فان ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب على هذه السلعة عند كل سعر. ويتمثل ذلك في انتقال منحنى الطلب إلى جهة اليمين، أما اذا حدث العكس وتحول ذوق وتفضيل المستهلكين عن السلعة إلى سلعة أخرى، فإن ذلك سيؤدي إلى انخفاض الطلب عليها عند كل سعر، وبالتالي انتقال منحنى الطلب إلى جهة اليسار.

❖ **توقعات المستهلكين:** ان توقعات المستهلكين تلعب دورا كبيرا في تحديد الكميات المطلوبة من سلعة ما، فاذا كانت التوقعات تشير إلى ارتفاع سعر سلعة ما فان المستهلك يزيد من الكمية المطلوبة الحالية من هذه السلعة وينقص منها عند ارتفاع سعرها، أما إذا كان التوقع يشير إلى انخفاض سعرها فإن المستهلك يقلل من الكمية المطلوبة الحالية ويزيد منها عند انخفاض سعرها.

❖ **عدد المستهلكين:** ان عدد المستهلكين يؤثر تأثيرا مباشرا على الطلب على سلعة ما حيث أن تغير عدد المستهلكين زيادة أو نقصان يؤدي إلى تغير الطلب وانتقال منحنى الطلب إلى موضع آخر. فاذا زاد عدد المستهلكين أدى ذلك إلى زيادة الطلب وانتقال منحنى الطلب إلى اليمين، واذا انخفض عدد المستهلكين أدى ذلك إلى نقصان الطلب وانتقال منحنى الطلب إلى اليسار، أي أن العلاقة بين عدد المستهلكين والطلب على سلعة معينة هي علاقة طردية.

6. التغيرات في الكمية المطلوبة والتغيرات في مستوى الطلب:

1.6. التغيرات في الكمية المطلوبة: التغيرات في الكمية المطلوبة تعني الزيادة أو النقصان في حجم الكميات المطلوبة من السلع المختلفة عند تغير أسعار السلع نفسها، فزيادة السعر يؤدي إلى انخفاض حجم الكميات المطلوبة، بينما انخفاض السعر يؤدي إلى زيادة حجم الكميات المطلوبة مع ثبات العوامل الأخرى. وهذا التغير يتمثل في الانتقال من نقطة إلى أخرى على نفس منحنى الطلب كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (08): التغير في الكمية المطلوبة

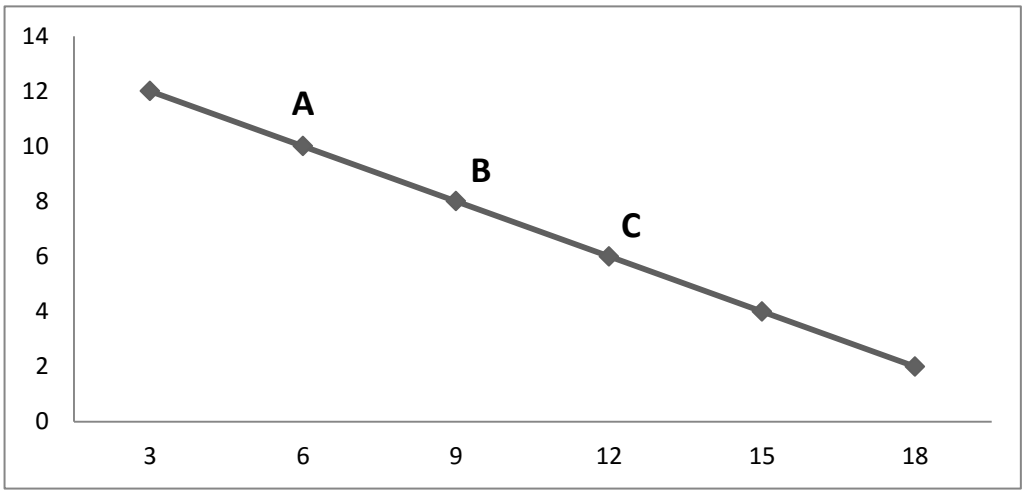

2.6. التغير في مستوى الطلب: السعر لا يعتبر العامل الوحيد الذي يؤثر على مستويات الطلب، بل هناك عوامل أخرى غير السعر ممكن أن تؤثر على مستوى الطلب وهذه العوامل أسميناها سابقا العوامل المؤثرة أو المحددة للطلب مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

هذا التغير في العوامل المحددة للطلب يؤدي إلى انتقال منحنى الطلب كاملا نحو اليمين أو نحو اليسار كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (09): التغير في الطلب

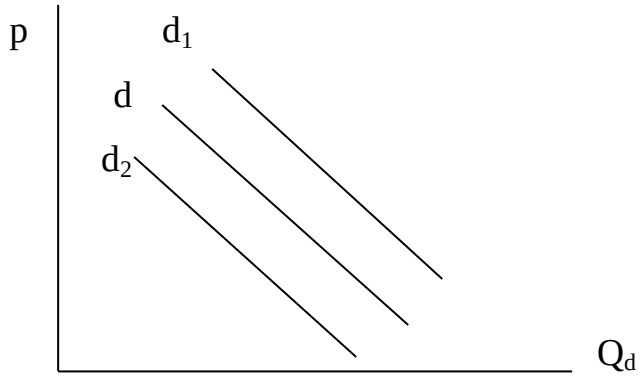

7. مرونة الطلب: وهي تعبر عن مدى استجابة الكمية المطلوبة من سلعة معينة للتغير في سعر السلعة نفسها. أي أنها تمثل التغير النسبي في الكمية المطلوبة من السلعة، منسوبا إلى التغير النسبي في سعرها. ويمكن التعبير عنها رياضيا بالصيغة التالية:

المرونة السعرية = التغير النسبي في الكمية المطلوبة من السلعة / التغير النسبي في سعر السلعة نفسها

أو بالصيغة الرمزية:

$$\mathrm{DE} = \frac{\%\Delta Qd}{\%\Delta P} = \frac{\Delta Qd}{Qd} \Big/ \frac{\Delta P}{P}$$

حيث يشير الرمز (DE) إلى معامل المرونة؛ ويشير (ΔQd) إلى التغير في الكمية المطلوبة من السلعة؛ ويشير (ΔP) إلى التغير في السعر.

- إذا كان معامل المرونة أكبر من الواحد الصحيح، يقال أن الطلب على هذه السلعة كبير المرونة، أي أن التغير النسبي في السعر يؤدي إلى تغير نسبي أكبر في الكمية المطلوبة من السلعة.
- إذا كانت قيمة معامل المرونة أصغر من الواحد الصحيح، يقال أن الطلب قليل المرونة، أي أن التغير النسبي في الأسعار يؤدي إلى تغير نسبي أقل في الكمية المطلوبة من السلعة.
- أما اذا كان معامل المرونة يساوي واحد صحيح. هنا يقال أن الطلب على هذه السلعة متكافئ المرونة، أي أن التغير النسبي في الأسعار يعادل التغير النسبي في الكمية المطلوبة.

تعتمد قيمة معامل المرونة بصورة أساسية على شكل منحنى الطلب، بحيث كلما زادت درجة انحدار المنحنى، قلت المرونة السعرية. وكلما قلت درجة انحدار المنحنى، زادت المرونة السعرية. ومنه اذا كان منحنى الطلب عموديا، تكون المرونة صفر لأن الكميات لا تستجيب لتغيرات الأسعار. واذا كان منحنى الطلب أفقيا، تكون المرونة مالا نهاية، حيث أن الكميات تستجيب بصورة لا نهائية لتغيرات الأسعار.

إذا كان منحنى الطلب خطيا ذا ميل سالب، فإن المرونة السعرية تختلف من نقطة إلى أخرى عليه. فكلما ارتفع سعر السلعة كلما كان الطلب أكثر مرونة وكلما انخفض سعر السلعة كلما كان الطلب أقل مرونة. ويكون الطلب أحادي المرونة عند منتصف منحنى الطلب.[40]

الشكل رقم (10): حالات مرونات الطلب السعرية

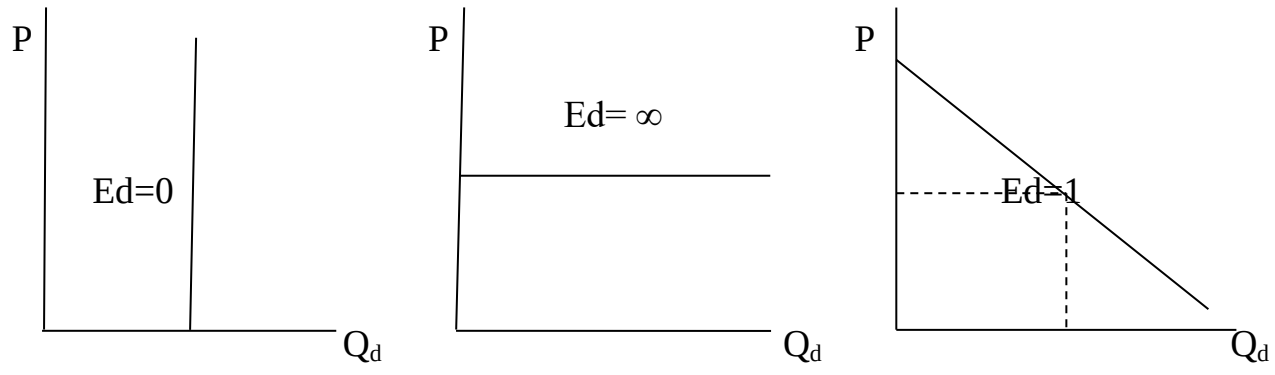

[40] طارق العكيلي، الاقتصاد الجزئي، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2000، ص21.

المحور الخامس: توازن السوق وحالات اختلاله

1. تعريف السوق:

المفهوم الشائع والعام للسوق هو مكان يلتقي فيه مجموعات من البائعين (المنتجين) والمشترين (المستهلكين) من أجل تبادل السلع والخدمات أو بمعنى آخر هو التقاء العرض والطلب على السلع والخدمات بحيث يعرض المنتجون سلعهم وخدماتهم للبيع . أما اليوم فلم يعد يشترط مكان محدد للسوق بفعل التقدم الكبير الحاصل في مجال الاتصالات حيث أصبح بإمكان المستهلك اقتناء حاجياته عبر الانترنت.

2. أنواع وأشكال الأسواق:

تختلف أنواع وأشكال الأسواق عن بعضها البعض تبعا للاختلاف في عناصر السوق الأساسية وهي عدد المشترين، عدد البائعين، السلع المتداولة، وفي ضوء اختلاف هذه العناصر الاساسية للسوق يمكن تقسيم الاسواق إلى أربع أشكال:[41]

أ. سوق المنافسة الكاملة: يتميز سوق المنافسة التامة بالخصائص والشروط التالية:

- وجود عدد كبير من البائعين والمشترين
- تجانس السلع المنتجة
- حرية الدخول إلى والخروج من السوق
- معرفة البائعون والمشترون بأحوال السوق

ب. سوق الاحتكار التام: هو شكل من أشكال السوق ويتميز هذا السوق بالشروط والخصائص التالية:

- وجود بائع (منتج) واحد يقوم بالإنتاج في السوق
- انتاج السلع التي لا مثيل لها في السوق
- وجود عوائق تحد من دخول مؤسسات أو منتجين جدد إلى السوق.

ج. سوق المنافسة الاحتكارية: تتميز بالخصائص التالية:

- وجود عدد كبير من المستهلكين وعدد كبير من المؤسسات الصغيرة أو المنتجين
- حرية وسهولة الدخول إلى السوق والخروج منه
- المنتجات السلعية متمايزة وان كانت متشابهة
- المنافسة غير السعرية

د. سوق احتكار القلة: وهو سوق قريب من خصائص الاحتكار التام، ويمكن اجمال الخصائص والشروط الاساسية لسوق احتكار القلة كالتالي:

[41] مناور فريح حداد، حازم بدر الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص254.

- وجود عدد قليل من المؤسسات، نتنج كل مؤسسة نسبة كبيرة من الانتاج الكلي دون أن تتفق فيما بينها على حجم الانتاج أو السعر. بمعنى أن هذا العدد القليل من المؤسسات تستطيع السيطرة على الصناعة بحيث أن كل منها يعتقد أن أي تغير في أسعار مبيعاتها أو حجم انتاجها تكون تحت سيطرتها، حيث يجب على أي من هذه المؤسسات تتوقع مسبقا ردود فعل غيرها، عند تغير أسعارها أو انتاجها.
- السلع التي ينتجها محتكروا القلة، اما أن تكون سلعا متجانسة مثل الحديد والاسمنت أو سلعا متمايزة مثل السيارات، وحتى في حالة انتاج المؤسسة لنفس السلعة، فان كل مؤسسة منها تميز منتجاتها عن طريق التعبئة أو الخدمات أو تسهيلات ائتمانية، مما يقلل الحاجة للمنافسة السعرية.
- احلال المنافسة غير السعرية محل المنافسة السعرية، هذه الخاصية لها أهمية كبيرة بالنسبة لمؤسسات احتكار القلة، لأن المنافسة السعرية بين المنتجين تعود عليهم جميعا بالخسائر، ولذلك فان التمييز بين السلع يعزز من خلال الدعاية والاعلان والتلفزيون والصحف والمجلات وغيرها من وسائل الدعاية والاعلان.
- وجود عوائق تحد من دخول مؤسسات جديدة للسوق من بينها: براءات الاختراع وحقوق الطبع، أو امتياز انتاج سلعة أو خدمة معينة، ضخامة تكاليف انتاج السلعة، السيطرة على المواد الأولية أو بعضها، بعض القوانين التي تضعها الدولة من أجل تقييد مؤسسات جديدة.

3. مفهوم توازن السوق: يصل سوق سلعة من السلع إلى حالة التوازن عندما تكون الكميات المطلوبة تساوي الكميات التي يرغب البائعون بيعها ولديهم المقدرة على إنتاجها. أما بيانيا فهو نقطة تقاطع منحنى الطلب مع منحنى العرض وتسمى بنقطة التوازن وينتج عنه سعر التوازن وكمية التوازن كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل (11): توازن السوق

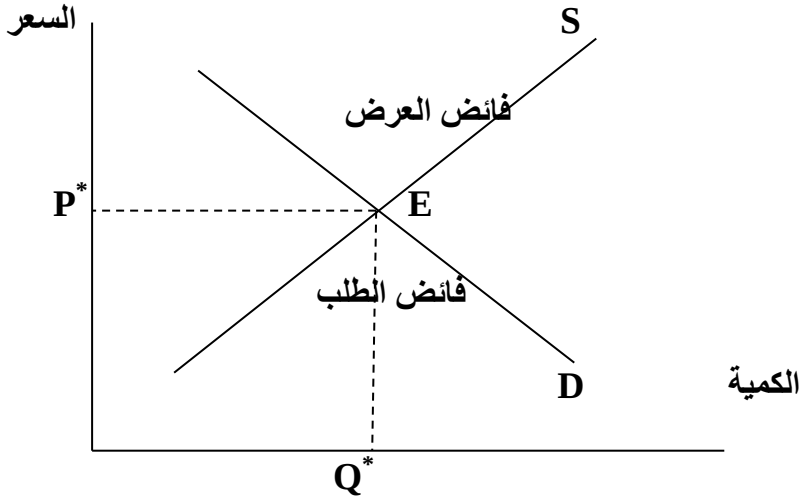

4. حالات اختلالات توازن السوق: تتغير نقطة التوازن الأصلية إلى نقطة أخرى بفعل التغيرات الحاصلة في منحنيات الطلب والعرض نتيجة لزيادة أو نقص أحد العوامل المؤثرة فيها مما يؤدي إلى حالات توازن جديدة كما يلي:

1.4. حالات انتقال أحد المنحنيين مع بقاء الآخر ثابت:

1. حالة زيادة الطلب مع ثبات العرض: زيادة الطلب نتيجة مثلا لزيادة الدخل يؤدي إلى انتقال منحنى الطلب إلى اليمين وبالتالي تتغير نقطة التوازن كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل (12): أثر زيادة الطلب مع ثبات العرض

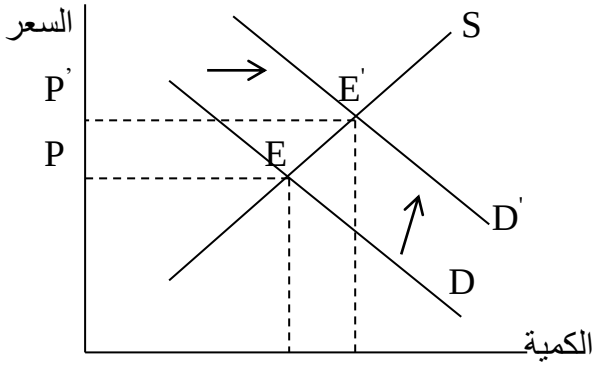

2. حالة نقص الطلب مع ثبات العرض:

نقص الدخل يؤدي إلى انخفاض الكمية المطلوبة وبالتالي انتقال منحنى الطلب نحو اليسار مما ينتج عنه نقطة توازن جديدة (E').

الشكل رقم (13): أثر نقص الطلب مع ثبات العرض

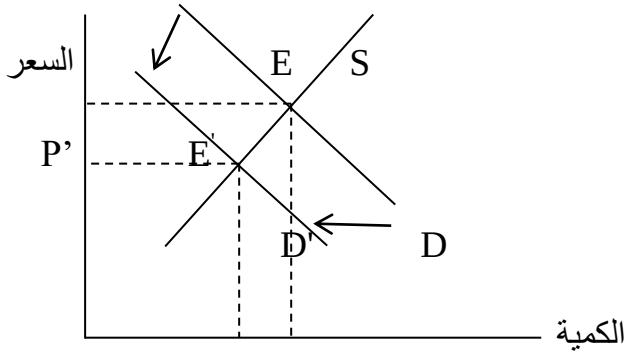

3. حالة زيادة العرض مع ثبات الطلب: انخفاض سعر المواد الأولية يؤدي إلى زيادة العرض أي انتقال منحنى العرض نحو اليمين وبالتالي تغير نقطة التوازن من E إلى E' .

الشكل رقم (14): أثر زيادة العرض مع ثبات الطلب

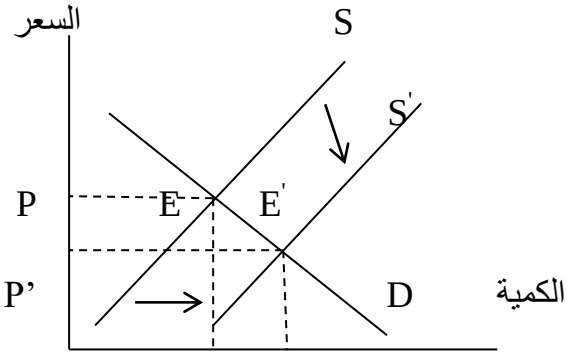

4. حالة نقص العرض مع ثبات الطلب:

إن ارتفاع سعر المادة الأولية يؤدي إلى نقص الكمية المعروضة وبالتالي انتقال منحنى العرض نحو اليسار مما ينتج عنه نقطة توازن جديدة E' .

الشكل رقم (15): نقص العرض مع ثبات الطلب

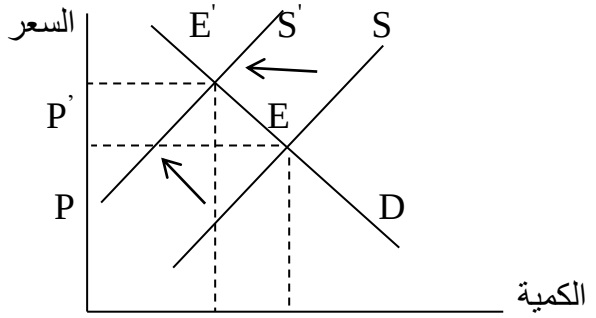

2.4. حالات انتقال المنحنين في نفس الوقت:

1. حالة زيادة الطلب والعرض معا:

الشكل رقم (16): أثر زيادة الطلب والعرض معا

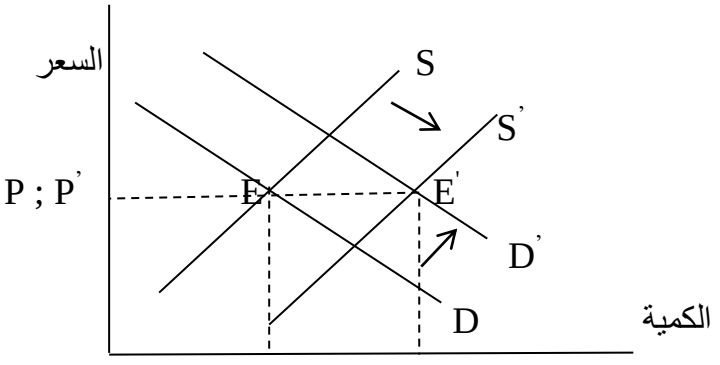

2. حالة نقص الطلب والعرض معا:

الشكل رقم (17): أثر نقص الطلب والعرض معا

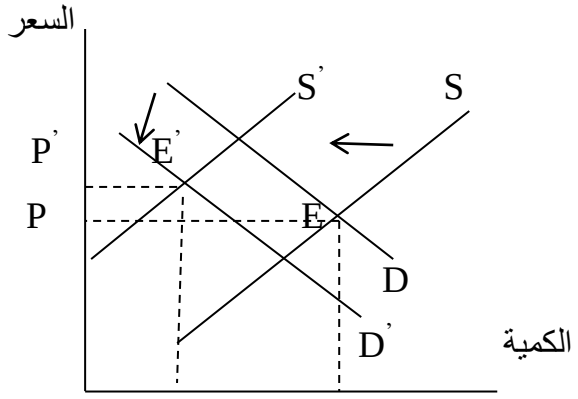

3. حالة زيادة الطلب ونقص العرض:

الشكل رقم (18): أثر زيادة الطلب ونقص العرض

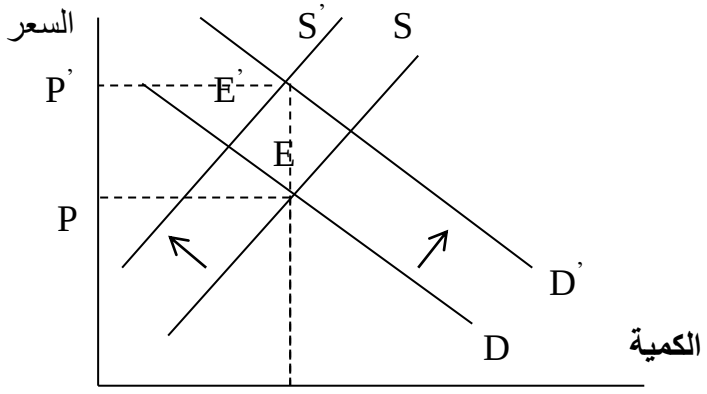

4. حالة نقص الطلب وزيادة العرض:

الشكل رقم (19): أثر نقص الطلب وزيادة العرض

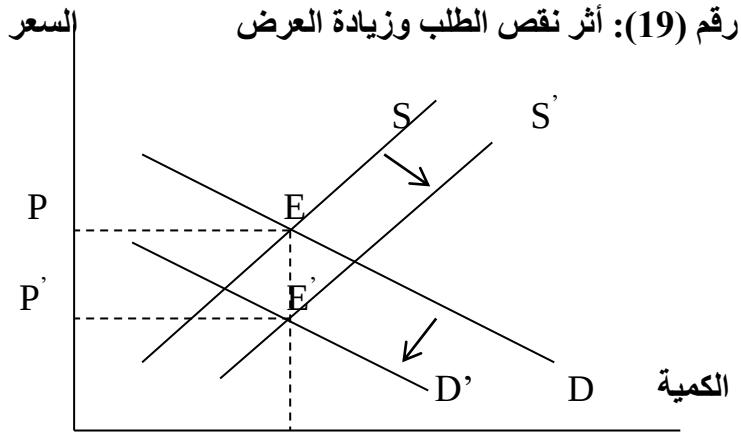

5. أشكال تدخل الدولة في السوق:

1.5. التدخل الحكومي المباشر: عادة تتدخل الحكومة لتفرض سعرا لحماية المستهلكين في حالة ارتفاع سعر التوازن أو حماية المنتجين في حالة تدني سعر التوازن وذلك كالآتي:

❖ السقف السعري: حيث تقوم الحكومة بفرض حد أعلى للسعر لا يمكن للبائه تجاوزه، ولكن يمكن أن يبيع بسعر أقل منه. مثل تحديد أسعار السكر والارز والخبز، وغالبا ما يكون للحكومة عدة أهداف في هذا التدخل نذكر أهمها: [42]

- توفير المواد الأساسية للمواطنين بسعر معقول.
- حماية أصحاب الدخول المنخفضة الذين ينفقون معظم دخولهم على مثل هذه السلع.
- محاربة التضخم وارتفاع الأسعار.

ويمكن التمييز بين حالتين نتيجة تحديد سقف سعري للسلعة على توازن السوق:

أ- اذا كان السعر المحدد أقل من سعر التوازن عند (P_2) كما هو موضح في الشكل رقم (20) فان ذلك يؤدي إلى وجود فائض طلب ونقص في الكميات المعروضة من السلعة فيظهر ما يسمى " بالسوق السوداء"، حيث يتم بيع السلعة بالخفاء بأسعار أعلى من السعر المحدد لها. وللقضاء على هذه الظاهرة تقوم الحكومة بتوفير كميات اضافية من السلعة وتعرضها للبيع في السوق بالسعر المحدد. أو أنها توزع كميات السلعة المحدودة بين المشترين من خلال نظام البطاقات.

الشكل رقم (20): حالة السقف السعري أقل من سعر التوازن

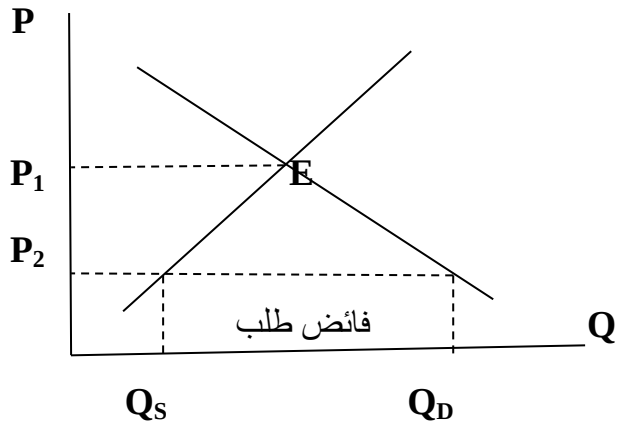

[42] عبد الله الطاهر، بشير الزعبي، عبد الله يوسف، مرجع سبق ذكره، ص231.

ب- اذا كان السعر المحدد أعلى من سعر التوازن مثل (P_2) كما في الشكل (21) فلن يكون لهذا السعر المرتفع أي تأثير على توازن السوق. حيث أن القانون يسمح للبائعين بأن يبيعوا بأسعار أقل من الأسعار المحددة مما يحفز المنتجين على التنافس فيما بينهم لتصريف سلعتهم وهذا سيخفض الأسعار حتى يصل إلى السعر التوازني (P_1) وعندها تكون السياسة في مثل هذه الحالة غير فعالة في تعطيل ميكانيكية السوق.

الشكل رقم (21): حالة السقف السعري أعلى من سعر التوازن

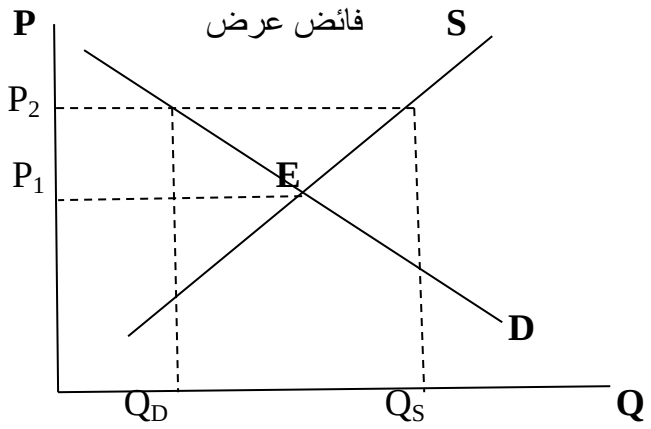

❖ <u>تحديد أرضية سعرية:</u>

تقوم الحكومة في هذه الحالة بفرض حد أدنى للسعر لا يمكن بيع السلعة بأقل من ذلك السعر المحدد، ولكن يمكن البيع بأعلى منه. وتهدف الحكومة من ذلك التدخل تأمين حد أدنى من الدخل لمنتجي هذه السلع أو لأصحاب عناصر الإنتاج. وغالبا ما تكون الفئات المستفيدة من ذلك التسعير هم من ذوي الدخول المنخفضة، مثل تحديد حد أدنى لأجور العمال أو تحديد حد أدنى لسعر بعض المنتجات الزراعية الرئيسية مثل القمح أو الطماطم، وعند دراسة النتائج المترتبة من ذلك الإجراء يمكن التمييز بين حالتين:[43]

أ. تحديد أرضية سعرية أعلى من سعر التوازن مثل السعر (P_2) كما في الشكل رقم (22) ويتولد عن ذلك السعر المرتفع فائض عرض، لا يستطيع المنتجون تخفيض السعر لتصريف سلعهم فيلجأون إلى أساليب أخرى تسهل عملية البيع مثل: توصيل البضاعة للمشترين إلى منازلهم وتقديم تسهيلات ائتمان، أي يلجأون إلى التنافس غير السعري. وغالبا ما تقوم الحكومة بشراء الفائض من السلعة بالسعر المحدد لتقوم باستخدامه حسب أهدافها.

[43] المرجع السابق، ص 233.

الشكل رقم (22): حالة أرضية سعرية أعلى من سعر التوازن

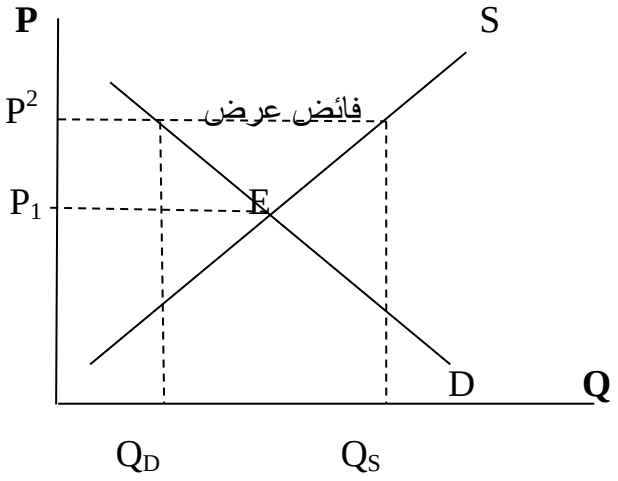

ب- تحديد أرضية سعرية أقل من سعر التوازن مثل (P_2) في الشكل رقم (23). في هذه الحالة يتولد فائض طلب في البداية، إلا أنه لا يدوم طويلا لان المنتجين يستطيعون ان يبيعوا بسعر أعلى من السعر المحدد ومن ثم يرتفع السعر عن مستوى السعر المحدد إلى أن يصل إلى سعر التوازن وبالتالي لا يكون هناك أثر لهذا الإجراء على توازن السوق.

الشكل رقم (23): حالة أرضية سعرية أقل من سعر التوازن

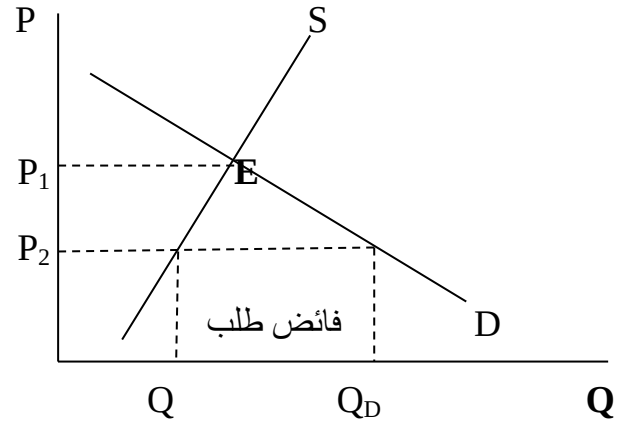

2.5. التدخل الحكومي غير المباشر: تتدخل الحكومة للتحكم على مستوى أسعار بعض السلع والخدمات كالآتي:

❖ **تسعير الموارد الإنتاجية:** حيث تعتبر الموارد الإنتاجية من العوامل المؤثرة في العرض يمكن للحكومة أن تزيد من سعر سلعة ما إذا عملت على زيادة الموارد الانتاجية (عوامل الإنتاج) في إنتاج تلك السلعة الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض العرض ويتم ذلك مثلا من خلال فرض حد أدنى لأجور العمل. وكذلك يمكن للحكومة

أن تخفض سعر سلعة ما اذا عملت على تخفيض الموارد الإنتاجية مما يؤدي إلى انتقال منحنى العرض يمينا وذلك بتخفيض سعر الفائدة للمنتجين وتقديم قروض ميسرة.[44]

الشكل رقم (24): أثر تدخل الحكومة عن طريق تسعير الموارد الإنتاجية

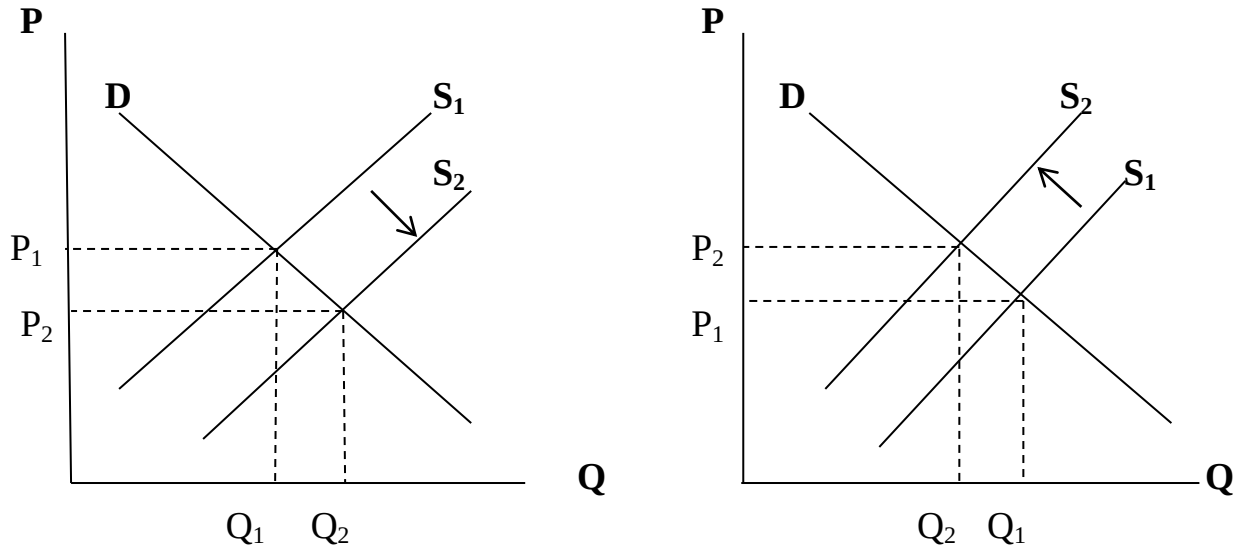

❖ **فرض ضريبة على الإنتاج:**

حيث تفرض الضريبة على إنتاج السلع والخدمات فهي عادة على المنتجين ولكن المنتجين يحولون عبئها إلى المستهلكين عن طريق رفع السعر وهذا بالطبع يعتمد على مرونة كل من الطلب والعرض فتزداد قدرة المنتج على تمرير أكبر جزء من الضريبة إلى المستهلك كلما كان الطلب أقل مرونة والعرض أكثر مرونة.

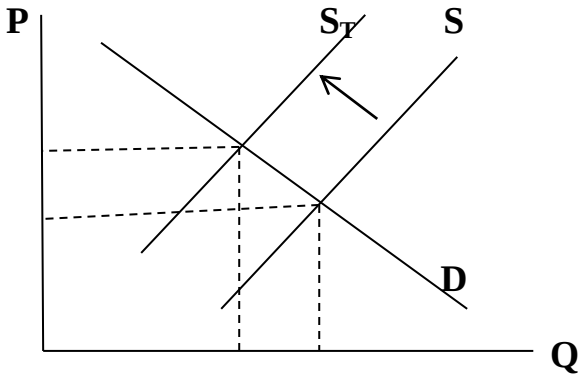

الشكل رقم (25): أثر الضريبة الحكومية على التوازن

[44] آدم مهدي أحمد، الوجيز في الاقتصاد الجزئي والكلي، الشركة العالمية للطباعة والنشر، الخرطوم، بدون سنة، ص23.

الجزء الثالث: مبادئ الاقتصاد الكلي

يمثل هذا الجزء من الدراسة مقدمة رئيسية للتحليل الاقتصادي الكلي، الذي يهتم بالظواهر الكلية التي تخص الاقتصاد الوطني، مثل الدخل الوطني ومكوناته، الادخار والاستثمار الكلي، النقود والبنوك ،...وغيرها من المواضيع التي حاولنا الإلمام ببعض جوانبها.

المحور السادس: الادخار والاستثمار

أولا: الادخار

1. **مفهوم الادخار:** يعرف الادخار بأنه الفرق بين الدخل والاستهلاك. أي هو ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على الاستهلاك، مع العلم أن الادخار في بعض الأحيان لا يستخدم كله في عملية الاستثمار ذلك لأن جزءا منه ربما يكتنز كما هو الحال في الدول النامية.[45]

الادخار هو المصدر الرئيسي لرؤوس الأموال المستثمرة والمستهلكة. والادخار كذلك هو ثمن الفائدة المدخرة كما عرفه بعض الاقتصاديين، كما يرى جزء منهم أنه الامتناع عن الاستهلاك الحالي، أو أن الادخار ثمن الانتظار كما يري **"مارشال"** ويوجد تضارب كثير في تعريف معنى الادخار.[46]

2. **العوامل المحددة للادخار:**

إذا ما تطرقنا إلى الدراسات السابقة للادخار الشخصي، نجد أن الكلاسيك علقوا أهمية كبيرة على علاقة سعر الفائدة بالمدخرات الفردية وقالوا أن العلاقة بين هذين المتغيرين طردية، وأن الفرد عندما يتخذ قرار الاستهلاك أو الادخار فإنه يجري نوعا من المفاضلة بين منفعة الادخار في المستقبل، وبين التضحية التي سيعانيها من جراء عدم إنفاقه ذلك الجزء من الدخل في الوقت الحاضر.

إلا أن **"كينز"** أوضح قصور النظرية الكلاسيكية في تحليلها لعلاقة سعر الفائدة بحجم المدخرات على أساس عدم واقعية بعض الافتراضات التي قامت عليها، وأبرزها أن الطابع الغالب على سلوك الأفراد هو عدم إعطائهم أهمية لسعر الفائدة عند توزيعهم دخولهم بين الاستهلاك والادخار، وأن قدرتهم على الادخار تتحدد بالدخل المتاح، بل تصور حالات تكون فيها العلاقة بين سعر الفائدة والادخار عكسية، وقد ركز كينز على أهمية الدخل الممكن التصرف فيه كعامل محدد للادخار، أما سعر الفائدة فلم ينال اهتمام كبير في تحليله للعوامل المحددة

[45] حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص131.

[46] زياد محمد عبد، مبادئ علم الاقتصاد، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، 2010، ص149.

للادخار بالقدر الذي تناوله الاقتصاديين الكلاسيك.[47] ويمكن ذكر المحددات الأساسية للادخار على النحو التالي:[48]

- **الدخل:** يعد الدخل عاملا أساسيا في زيادة الادخار أو انخفاضه، فإذا زاد الدخل بنسبة معينة فإن الاستهلاك سيزداد، ولكن الادخار سيزداد بنسبة أكبر من نسبة الاستهلاك. وهذا يعد بنظر كينز قانونا نفسيا أساسيا.
- **معدل الفائدة:** يختلف الاقتصاديون فيما بينهم حول تأثير معدل الفائدة على تكون الادخار في الاقتصاد الوطني. ففريق منهم يرى أن انخفاض معدل الفائدة يسهم في ارتفاع حجم الادخار نتيجة للزيادة التي يحدثها الانخفاض في حجم الاستثمار وفي الدخل القومي، وعلى النقيض من ذلك يرى هذا الفريق أن ارتفاع معدل الفائدة يقود إلى انخفاض حجم الادخار نتيجة للنقص الذي يحدثه ذلك الارتفاع في حجم الاستثمار وفي الدخل القومي إذ الدخل في نهاية المطاف هو مصدر كل ادخار.

  ويرى فريق آخر أن انخفاض معدل الفائدة يؤثر سلبا على الادخار إذ يثبط من عزيمة أصحاب الدخول في تأجيل استهلاكهم وتكوين الادخار.

  والأمر لا يتعدى الاحتمال لأن سلوك أصحاب الدخول والمستثمرين لا يتعلق فقط بمعدل الفائدة بل يخضع لمؤثرات أخرى مختلفة، وقد تكون متضاربة التأثير في الادخار.
- **النظام المالي:** إذا عمدت الدولة إلى زيادة الضرائب على الدخول انخفض حجم مدخرات الأفراد، وعلى العكس إذا عمدت الدولة إلى تخفيض الضرائب فقد يؤدي ذلك إلى زيادة القدرة على الادخار.
- **درجة الاستقرار الاجتماعي والدولي:** تؤثر التوقعات التي تحدث في أوقات الأزمات الاقتصادية والحروب في حجم الادخار: فتوقع الأفراد حدوث نقص في إنتاج سلعة استهلاكية معينة يؤدي إلى تهافتهم على شرائها بكميات وافرة تكفي لاحتياجاتهم مستقبلا مما يؤدي إلى نقص المدخرات.
- **النظام الاقتصادي- الاجتماعي:** النظام الاقتصادي- الاجتماعي هو الذي يحدد في نهاية المطاف توزيع الدخل على طبقات المجتمع. فهناك فارق كبير في مصدر المدخرات بين بلدان المجتمع الرأسمالي والمجتمع الاشتراكي.

  ففي ظل الرأسمالية تتكون المدخرات من ادخار أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة بالدرجة الأولى. أما في ظل الاشتراكية حيث يعاد توزيع الثروة والدخل توزيعا عادلا بما يحقق تقليل الفوارق بين الطبقات إلى

---

[47] ملال محمد طارق، أثر جباية الادخار على الاستثمارات في الدول النامية – حالة الجزائر في الفترة (2003-2012)-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2014/2013، ص51.

[48] لصاق حيزية، محاضرات في مدخل لعلم الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، 2018/2017، ص86.

أدنى حد ممكن، فإن القاعدة الشعبية يرتفع نصيبها تدريجيا في الدخل القومي فتزداد قدرتها على الادخار.

إلى جانب هذه العوامل الاقتصادية، توجد مجموعة من العوامل الاجتماعية والنفسية التي تحدد مستوى الادخار لدى الأفراد. ولقد اتسمت الدراسات الاقتصادية للاستهلاك والادخار في الفكر الكلاسيكي بابتعادها عن دراسة الجوانب الاجتماعية أو الشخصية، ثم ما لبث أن تلاش هذا الوضع شيئا فشيئا. ولقد كانت البداية الواضحة لمراعاة هذه الجوانب غير الاقتصادية عند ظهور النظرية العامة لكينز وما كشفته من عوامل شخصية تؤثر على الاستهلاك والادخار. فالفكر الكينزي الحديث لم يخل من تحديد هذه العوامل ولقد حددها كينز في ثمانية عوامل تدفع الفرد على الادخار وهي:[49]

- تكوين احتياطي لمقابلة الحوادث غير المتوقعة.
- تكوين احتياطي لمقابلة الظروف المتوقعة التي تغير النسبة بين دخل الفرد وحاجاته الشخصية والعائلية، كالشيخوخة، التعليم، الإعالة.
- ادخار جزء من الدخل وتوظيفه من واقع تفضيل استهلاك أكبر في المستقبل عن استهلاك اقل في الحاضر.
- الرغبة في المجتمع باستهلاك يتزايد تدريجيا لاشباع الغريزة لدى الانسان تجعله ينتظر تحسنا في مستوى معيشته مفضلا إياها عن استهلاك يتناقص تدريجيا حتى مع اتجاه قدرته على التمتع بالاستهلاك إلى التناقص.
- التمتع بشعور الاستقلال والقدرة على التصرف حتى لو لم تكن لديه فكرة واضحة عما سيفعل أو مقصدا محددا عن القيام بعمل معين.
- حجز قدرا من المال بغرض القيام بمشروعات مستقبلية.
- إشباع عاطفة البخل لدى البعض.
- التباهي أو الرغبة في ترك ثروة للخلف.[50]

3. أنواع الادخار: يمكن تقسيم الادخار في الاقتصاد الحديث إلى قسمين: الادخار الاختياري والادخار الإجباري

أ. **الادخار الاختياري:** وهو الادخار الحر الذي يقوم به الفرد طوعا واستجابة لإرادته ورغبته نتيجة لموازنته بين وضعين: وضع إقدامه على إنفاق دخله ووضع إمساكه عن هذا الإنفاق. وتسهم جملة من الإجراءات

[49] ملال محمد طارق، مرجع سبق ذكره، ص57.

[50] زياد محمد عبد، مرجع سبق ذكره، ص159.

والسياسات في زيادة حجم الادخار الحر عن طريق إيجاد الوعي الادخاري لدى المواطنين وتنميته، ودعم الضمانة والثقة بالادخار، وتطوير المؤسسات الادخارية وتوسيعها وتحسين خدماتها.[51]

ب. الادخار الإجباري: وهو ادخار يجبر عليه الأفراد نتيجة لمقتضيات قانونية أو لقرارات حكومية أو قرارات الشركات. وقد انتشر الادخار الإجباري في الاقتصاد الحديث وفي مقدمة مجالاته المجالات الخمسة التالية:[52]

- **نطاق الادخار التقاعدي لدى صناديق المعاشات والتأمينات الاجتماعية:** وهذا النوع من المدخرات له أهمية خاصة لاتساع مجاله ولتمتعه بصفة الاستمرار والثبوت.
- **نطاق ادخار الشركات:** وهذا النوع من المدخرات يتكون عندما تقرر الهيئة العامة لإحدى الشركات دعم احتياطاتها أو عدم توزيع قسط من أرباحها قصد القيام بتمويل ذاتي، فيترتب على ذلك تناقص في الأرباح الموزعة على المساهمين.
- **نطاق الادخارات عن طريق الضرائب:** إذ تحصل الدولة الكثير من الأموال مما يوفر لها إمكانات أكبر للاستثمار في المشروعات الإنمائية من جهة، وتقليص الاستهلاك من جهة أخرى، ولاسيما الاستهلاك الخاص المرتبط بالتبذير.
- **القروض:** ويمكن تقسيمها إلى قسمين: القروض الداخلية والقروض الخارجية. إن القروض العامة الداخلية هي الأداة التي يلجأ إليها بسبب شح الادخار الحر وقصور الادخار الإجباري ممثلا في الضرائب. أما القروض الخارجية فهي الأداة التي تلجأ إليها الدولة بسبب قصور التمويل المحلي، ورغبتها في تجنب بعض المخاطر الاقتصادية الداخلية كالتدهور النقدي أو عدم الرغبة في تحمل ضرائب أعلى.
- **التمويل التضخمي:** إذا لم يتيسر استدراك الفائض الاقتصادي من قطاعات الاقتصاد القومي طواعية بفضل الادخار الحر أو كرها بوساطة الضرائب أو عن طريق القروض، فإنه يمكن أن يستحدث ادخار بزيادة وسائل الدفع والائتمان ثم الاستحواذ عليها واستخدامها في تمويل التنمية باسم التمويل التضخمي. والتمويل التضخمي أو التمويل بالعجز وسيلة لتحويل الموارد من الاستهلاك الجاري إلى التكوين الرأسمالي بإصدار نقود أو ائتمان لسد الفجوة التي تحدث في تمويل خطة التنمية الاقتصادية.

ثانيا: الاستثمار

تعود أهمية الاستثمار إلى أنه العنصر الرئيس الذي يتحكم في النمو ومعدله ونوعيته؛ وبالتالي فإن تحقيق معدل النمو ونوعيته المطلوبة يتوقف على النجاح في توفير حجم الاستثمارات المطلوبة، كما أن الاستثمار هو

---

[51] لصاق حيزية، مرجع سبق ذكره، ص87.

[52] وديع طوروس، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، 2010، ص178.

العنصر الرئيس الحاكم لحجم الانتاج ونوعيته، ولحجم العمالة وفرص العمل الجديدة؛ وبالتالي الارتفاع بمستويات المعيشة وخلق تنمية شاملة ومستدامة.

1. تعريف الاستثمار وخصائصه:

يعرف الاستثمار بأنه امتلاك أصل حقيقي أو أصل مالي على أمل تحقيق عائد مرضي مستقبلا من خلال المفاضلة بين تحقيق أقصى عائد وتخفيض أقل مستويات المخاطر.[53]

وبصيغة أخرى الاستثمار هو التخلي عن أموال في لحظة معينة ولفترة معينة من الزمن قد تطول أو تقصر وربطها بأصل أو أكثر من الأصول التي يحتفظ بها لتلك الفترة الزمنية، بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن:[54]

أ. القيمة الحالية لتلك الأموال التي تخلي عنها في سبيل الحصول على ذلك الأصل أو الأصول.

ب. النقص المتوقع في قوة تلك الأموال الشرائية بفعل التضخم.

ج. المخاطرة الناشئة عن احتمال عدم حصول التدفقات المالية المرغوب فيها كما هو متوقع لها.

ويعرف الاستثمار أيضا بأنه:[55]

- إضافة طاقات إنتاجية جديدة إلى الأصول الإنتاجية الموجودة في المجتمع، بإنشاء مشروعات جديدة، أو التوسع في المشروعات القائمة، أو إحلال وتجديد مشروعات انتهى عمرها الافتراضي، وكذلك شراء الأوراق المالية المصدرة لإنشاء مشروعات جديدة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الناتج القومي من السلع والخدمات في فترات لاحقة.

- توظيف الأموال المتاحة في اقتناء أو تكوين أصول، بقصد استغلالها لتحقيق أغراض المستثمر، ومن ثم يقوم الاستثمار على أربعة مقومات، هي:

أ. الموارد المتاحة: وتتمثل في الأموال التي توفرها مصادر التمويل المختلفة.

---

[53] محمد إبراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008، ص52.

[54] زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، 2002، ص13.

[55] علي لطفي، الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2009، ص4.

ب. المستثمر: وهو الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يقبل قدرا من المخاطر لتوظيف موارده الخاصة ليحقق أكبر قدر من الربح.

ج. الأصول: وتعني ممتلكات الشركة (ثابتة ومتغيرة)، وهي تلك الاستثمارات التي يوظف فيها المستثمر أمواله، وتتمثل في العقارات ومحافظ الأوراق المالية وغيرها، مما ينعكس أثره على الإنتاج.

د. أغراض المستثمر: أي النتائج التي يتوقعها المستثمر من استثماراته، وتحمل قدرا من المخاطر.

كما يعرفه المشرع الجزائري وفق قانون الاستثمار الذي وضعته الجزائر سنة 2001[56]، باقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة، أو توسيع قدرات الإنتاج، أو إعادة التأهيل أو إعادة الهيكلة؛ المساهمة في رأسمال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية؛ استعادة النشاطات في إطار خوصصة جزئية أو كلية.

من خلال التعاريف السابقة يمكننا استخلاص خصائص الاستثمار التالية:[57]

أ. تكاليف الاستثمار: وهي كل المبالغ التي يتم إنفاقها للحصول على الاستثمار، وتشمل كافة المصاريف اللازمة لإنشاء المشروع الاستثماري حيث تنقسم إلى نوعين:

- التكاليف الاستثمارية: وهي تلك المصاريف اللازمة لإنشاء المشروع والتي تنفق مع بداية المشروع إلى أن تحقق هذا الأخير تدفقات نقدية، وتتمثل في تكاليف الأصول الثابتة، أي كل النفقات المتعلقة بشراء الأصول الثابتة من أراضي ومعدات، مباني، الآلات، والتي تمثل الجزء الأكبر من تكلفة المشروع بالإضافة إلى تكاليف متعلقة بالدراسات التمهيدية أي كل النفقات التي تتدفق قبل انطلاق المشروع مثل مصاريف التصميمات الهندسية وإجراء التجارب الخاصة بها، وكذلك تكاليف الدراسات التدريبية للعمل...الخ.

- تكاليف التشغيل: تندمج تكاليف التشغيل في المرحلة النامية للاستثمار، وهي مرحلة التشغيل والاستغلال. وذلك بعد إقامته ووضعه في حالة صالحة ولمباشرة العمل، فتظهر مجموعة جديدة من التكاليف اللازمة لاستغلال طاقات المشروع المتاحة من العملية الإنتاجية ومن جملة هذه التكاليف نذكر، النقل، التأمين، مصاريف المستخدمين والأجور ومصاريف المواد اللازمة للعملية الإنتاجية.

---

[56]شيبي عبد الرحيم، شكوري محمد، معدل الاستثمار الخاص بالجزائر، المؤتمر الدولي حول دور القطاع الخاص في التنمية، بيروت، يومي 23 و 25 مارس 2009، ص07.

[57]علي موفق، أهمية الاستثمارات السياحية ودورها في التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2012/2011، ص 58.

ب. النفقات النقدية: وهي كل المبالغ المالية المنتظرة تحقيقها في المستقبل على مدى حياة المشروع الاستثماري، أي هي تدفقات نقدية صافية مخصوم منها مستحقات الاستثمار كالضرائب والرسوم والمستحقات الأخرى.

ج. مدة حياة المشروع: وهي المدة المقدرة لبقاء الاستثمار في تحديد مدة حياة المشروع الاستثماري على مدى الحياة المادية بمختلف الوسائل أو التركيز على دورة حياة المنتوج وبالتالي مدى الحياة الاقتصادية للمشروع.

د. القيمة المتبقية: وهي الجزء الذي لم يهتلك في التكلفة الأولية للاستثمار وتعتبر هذه القيمة المتبقية، إيرادا إضافيا بالنسبة للمؤسسة وبالتالي يضاف إلى تدفقات الدخل للسنة الأخيرة للاستغلال. وفي حالة التنازل عنه نجد حالتين:

- حالة استثمار مهتلك نهائيا: أي في حالة التنازل عنه ينتج زيادة في القيمة ويعتبر ربحا للمؤسسة.
- حالة استثمار غير مهتلك نهائيا: أي وجود قيمة باقية للاستثمار والمتنازل عنه يكون إما بقيمة أكبر من القيمة المتبقية أو أصغر من القيمة المتبقية ففي هذه الحالة يعتبر عجز فيحمل للدورة المالية.

2. أشكال الاستثمار:

يتخذ الاستثمار عدة أشكال تختلف حسب طبيعتها، أهدافها، مدتها الزمنية وحتى تموقعها، وسوف نقوم بمحاولة تسليط الضوء على أبرز التصنيفات الاستثمارية كالآتي:

1.2.2. تصنيف الاستثمارات وفقا لأجالها: تتعدد الاستثمارات حسب طول أو قصر الفترة الزمنية التي تتم فيها إلى:[58]

❖ استثمارات قصيرة الأجل Short-Term Investment: تكون مدة التوظيف في هذا النوع من الاستثمارات قصيرة لا تزيد عن سنة كأن يقوم أحد المستثمرين بإيداع أمواله لدى البنك لمدة لا تزيد عن سنة أو يقوم بشراء أذونات الخزينة أو سندات قصيرة الأجل صادرة عن مؤسسات مختلفة، تهدف هذه الاستثمارات إلى توافر السيولة النقدية إضافة إلى تحقيق بعض العوائد. وهي تتميز بتوافر سوق لتداولها وتتميز أيضا بسهولة وسرعة تحولها إلى سيولة نقدية.

❖ استثمارات متوسطة الأجل Medium- Term Investment: تكون مدة التوظيف في هذا النوع من الاستثمارات أطول من النوع السابق، حيث قد تصل إلى خمس سنوات، ومثالها أن يقوم شخص ما بإيداع مبلغ

[58] مروان شموط، كنجو عبود كنجو، أسس الاستثمار، الشركة العربية المتحدة، مصر، 2008، ص18.

من المال في المصرف لمدة خمس سنوات، أو أن يقوم بشراء أوراق مالية لمدة لا تزيد عن خمس سنوات أو استئجار أصل ما وتشغيله ضمن المدة المذكورة.

❖ استثمارات طويلة الأجل Long- Term Investment: تتجاوز مدة توظيف الأموال وفقا لهذا النوع من الاستثمارات خمس سنوات فقد تصل إلى 15 سنة أو أكثر ومثال هذا النوع من الاستثمارات تأسيس المشروعات، وإيداع الأموال لدى البنوك، والاكتتاب في أوراق مالية طويلة الأجل كالأسهم. ويكون الغرض الأساسي من هذه الاستثمارات تحقيق عائد مرتفع من خلال الاحتفاظ بالأصول المستثمرة لفترة طويلة نسبيا.

2.2.2. تصنيف الاستثمارات حسب مجالاتها: يمكن تصنيف الاستثمارات حسب مجالاتها الرئيسية كما يأتي:[59]

❖ الاستثمارات المادية (الحقيقية): وهي تتناول الموجودات الحقيقية (Real assets) مثل الذهب والفضة والمعادن النفيسة والعقارات، الآلات والمعدات...الخ، وتعود هذه الاستثمارات بمزايا عديدة فهي تعتبر فرصة للتحوط من تقلبات الأسعار (Hedging) وخاصة من التضخم ومن المخاطر العديدة المتأتية من حالات عدم التأكد، وفرصة لتنويع الأدوات الاستثمارية مما يزيد من فرص الربحية ويقلل من المخاطر، وفي مقابل هذه المزايا، فإن أغلب الموجودات الحقيقية بعكس الأسهم والسندات تعاني من مشكلة التحول السريع إلى السيولة النقدية، كما تكلف أصحابها باستثناء العقارات، تكاليف الخزن والحماية والتأمين بدلا من العوائد المنتظمة.

❖ الاستثمارات المالية: وهي الاستثمارات المتعلقة بالأسهم والسندات وأذونات الخزينة والأدوات التجارية والقبولات المصرفية والودائع القابلة للتداول والخيارات...

❖ الاستثمارات البشرية: وهي تهدف إلى بناء كوادر عاملة نشطة تتناسب قدراتهم العلمية والثقافية والتكنولوجية لأنشطة ومؤسسات ومواقع وتكنولوجيات متغيرة مما يساعد على استيعاب وتطوير الابتكارات الحديثة.

❖ الاستثمارات المعلوماتية: إن المعلومات تمثل البعد الثاني للتكنولوجيا بالإضافة إلى كل من الأجهزة، النظام ، الأسلوب والنمط، فكلما توفرت المعلومات للمواصفات وللأداء وللتصميم وللمستقبل فإن الاستثمار، يتسم باستقلالية أكبر، كما أن استثمار المعلومات في مختلف المناطق الريفية والحضرية تسهم في نشر التنمية الاقتصادية والتقليل من التفاوت الإقليمي السائد في البلدان النامية، إلى جانب تكثيف شبكات المعلومات المحلية والدولية يسهم في زيادة الشفافية في المعاملات الاقتصادية وهذا بدوره يزيد من الصفقات التجارية ويعمق المعلومات المتاحة بشأن الموضوعات المختلفة: العلمية والتكنولوجية والاقتصادية والسياسية، وكل ذلك يفتح المزيد من فرص الاستثمار.

[59] هوشيار معروف، الاستثمارات والأسواق المالية، الطبعة الأولى، دار صفاء، عمان، 2003، ص 32، 36.

3.2.2. تصنيف الاستثمارات وفقا لحجمها: وهي تنقسم إلى:[60]

❖ استثمارات صغيرة: تتسم بصغر المبالغ التي يتم استثمارها وكذلك صغر المنشآت التي تقوم بالاستثمار من حيث حجمها وعدد عمالها ومن حيث رأسمالها ونتائج أعمالها.

❖ استثمارات كبيرة: تكون المبالغ المستثمرة كبيرة وتقوم بها منشآت كبيرة في حجمها وانتشارها ورأسمالها وعدد العاملين فيها ونتائج أعمالها.

4.2.2. تصنيف الاستثمارات حسب الموقع الجغرافي: يمكن تبويب الاستثمارات بناءا على هذا المعيار إلى[61]:

❖ الاستثمارات المحلية: هي جميع الفرص المتاحة للاستثمار في السوق المحلية بغض النظر عن أداة الاستثمار المستعملة مثل العقارات والأوراق المالية والذهب والمشروعات التجارية.

❖ الاستثمارات الخارجية: هي جميع الفرص المتاحة للاستثمار في الأسواق الأجنبية مهما كانت أدوات الاستثمار المستعملة وتتم هذه الاستثمارات إما بشكل مباشر أو غير مباشر.

5.2.2. تصنيف الاستثمار وفقا لشكل الملكية: والتي تتمثل في:[62]

❖ استثمار عام: تقوم به عادة الحكومة كونها مالكة لهذا الاستثمار وقد يسمى أيضا الاستثمار في القطاع العام أو القطاع الحكومي. وتتسم العوائد بهذا النوع من الاستثمار بأنها متدنية وغالبا ما تهدف الحكومة من خلاله إلى تقديم خدمة معينة للمواطن أو تقديم خدمات ما للاستثمارات الأخرى.

❖ استثمار خاص: يقوم به الأشخاص أو الهيئات الخاصة باعتبارهم المالكين لوسائل الإنتاج فيه. وهو يشكل أهم شكل من أشكال الاستثمار في المجتمعات خاصة الرأسمالية. وأكثر ما يميز هذا الاستثمار ارتفاع الحافز على زيادة الإنتاجية وتحقيق معدلات عالية من الأرباح. كما يتسم هذا النمط من الاستثمارات بالمرونة في الإدارة والتنظيم و في اتخاذ القرارات على عكس الاستثمار العام الذي تسوده المركزية في اتخاذ القرارات ويخضع للعديد من الأنظمة والقوانين التي تحد من المقدرة الإدارية للقائمين عليه.

❖ الاستثمار المشترك: يجمع ما بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص، حيث يقوم الأفراد هنا بشراء حصص في المنشآت الحكومية سواء كانت إنتاجية أو حتى خدمية. وفي الكثير من المنشآت ذات الملكية المشتركة تكون الإدارة من حق الدولة. غير أن هذا النمط من الإدارة أخذ يتراجع في ظل الخصخصة والشراكة الاستراتيجية مع المستثمر الخاص.

---

[60] مروان شموط، كنجو عبود كنجو، مرجع سبق ذكره، ص 21.

[61] زياد رمضان، مرجع سبق ذكره، ص 36.

[62] مروان شموط، كنجو عبود كنجو، مرجع سبق ذكره، ص 22.

3. أهمية وأهداف الاستثمار:

للاستثمار أهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية للمجتمع، وذلك من خلال مساهمته في زيادة الدخل القومي وزيادة الثروة الوطنية وذلك لأن الاستثمار يمثل نوعا من الإضافة إلى الموارد المتاحة أو تعظيم هذه الموارد أو تعظيم درجة المنفعة التي تنجم عن الموارد المتاحة، إحداث التطور التكنولوجي من خلال إدخال التكنولوجيا الحديثة والمتطورة، وتكيفها مع الظروف الموضوعية للمجتمع، مكافحة البطالة من خلال استخدام العديد من الأيدي العاملة ومن ثم محاربة الفقر والجهل وبعض أشكال التخلف.

كما يساهم الاستثمار في دعم البنية التحتية للمجتمع لأن الاستثمار في مشروع ما قد يتطلب أو يتصاحب بإقامة بناء أو شق طريق أو إقامة جسر. على سبيل المثال إقامة جامعة في منطقة ما يرافقه انتشار مشروعات متممة للجامعة كالمكتبات التي تؤمن الكتب والقرطاسية للطلبة، والمطاعم، ودور سكن الطلبة ووسائل نقلهم ...الخ. إلى جانب أنه يساهم في توفير العملة الأجنبية التي كان سيتم إخراجها من البلاد فيما لم يتم إنتاج السلع والخدمات محليا. وهذا يساهم أيضا في دعم ميزان المدفوعات خاصة إذا تمكن المستثمر من إنتاج سلع بنوعية جيدة وتمكن من تصديرها إلى الأسواق الخارجية.

يعمل الاستثمار على توفير الأمن الاقتصادي للمجتمع، وهذا أمر يرتبط بتأمين احتياجات المواطنين من خلال قيام المشروعات الاستثمارية التي تعني بتقديم السلع والخدمات الأساسية والكمالية، وتنهي التبعية لمجتمع آخر، وتحد أيضا من خروج العملة الصعبة، كما يساهم الاستثمار أيضا في استخدام الموارد المحلية كالمواد الخام والموارد الطبيعية. بالإضافة إلى دعم الموارد المالية للدولة وذلك من خلال سداد ما يترتب على المشروع من ضرائب للحكومة لكي تقوم الأخيرة بصرفها باستخدام هذه الموارد وفق مقتضيات المصلحة العامة.

ويساهم الاستثمار في تنفيذ السياسة الاقتصادية للدولة من خلال التوجه إلى إنشاء المشروعات التي تحقق هذه السياسة. إلى جانب أنه يساهم في توظيف أموال المدخرين، فهناك مدخرون للأموال ولكنهم لا يعرفون كيفية تشغيلها وهنا يكمن دور الاستثمار في توظيف هذه المدخرات وتقديم العوائد للمدخرين. [63]

تتباين أهداف الاستثمار حسب الإمكانات المالية المتاحة للمستثمر ومستوى وطبيعة طموحاته الاقتصادية وما يتوفر لديه من معلومات بشأن مصادر التسهيلات الائتمانية وفرص الاستثمار المختلفة و ما يسود من مناخ

[63] مروان شموط، كنجو عبود كنجو، مرجع سبق كره، ص10.

استثماري في محيط نشاطاته وأخيرا ما يميز به شخصيا أو ما يعتمد عليه من قدرات أو أجهزة إدارية. ومع كل ذلك يمكن التركيز بشكل عام على الأهداف الآتية:[64]

- الحفاظ على الأصول المادية (والمالية) التي يمتلكها المستثمر أو يحق له التصرف بها، وذلك بعد دراسة المخاطر المتوقعة وبما يجنب هذه الأصول التأثيرات السلبية لهذه المخاطر. إن هدف الحفاظ على الأصول الرأسمالية يعد أمرا استراتيجيا لأن التضحية بجزء من هذه الأصول أو كلها إما يؤدي إلى ضياع ممتلكات خاصة حققها المستثمر في نشاطات سابقة أو يجعله تحت طائلة الديون دون أن يتمكن من الإيفاء بها في الوقت المناسب ووفق الشروط المحددة.

- إلى جانب تحقيق عوائد مستقرة أي أن تكون هذه العوائد ذات تدفقات غير متقطعة. وهنا يجب الاهتمام بمسألة القيمة الحالية الصافية للعوائد المعنية، بحيث تحافظ هذه العوائد على قوتها الشرائية أي على قيمها الحقيقية من جانب وتتجاوز التكاليف الفرصية المتأتية عن البدائل الأخرى من جانب آخر.

- كما يهدف الاستثمار إلى استمرار السيولة النقدية وذلك رغم أن هذه السيولة لا تعد المحور الاستراتيجي لاهتمام المستثمر(الاعتيادي) إلا أنها تعتبر ضرورية كجزء من الموارد المتاحة لعدة أسباب، منها:

أ. تغطية النفقات الجارية الخاصة بعمليات التشغيل والصيانة والتصليح والتطوير.

ب. إيفاء الديون المستحقة وبنفس العملات (الوطنية أو الأجنبية) التي تم تمويل هذه الديون بها.

ج. مواجهة متطلبات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية الخاصة عندما يعمل المستثمر بشكل فردي أو أسري ومواجهة متطلبات التنظيم الإداري للاستثمار عندما يجري الاستثمار في إطار مؤسسي.

إن أي نقص في السيولة تجاه نفقات التشغيل سوف يؤدي إلى نتائج عكسية على جهود العاملين ومستوى اندماجهم وهو ما قد يهدد بتعطل الطاقة الإنتاجية كما وأن عدم إيفاء الديون المستحقة وفي أوقاتها المناسبة ووفق الشروط المتفق عليها سوف يؤدي إلى تراكم خدمات الديون و تفاقم العجز في الموازنة الاستثمارية وبالنتيجة قد تتهدد الأصول الرأسمالية بالضياع.

- استمرار الدخول وزيادتها بوتائر متصاعدة. ويمثل هذا الهدف من أهم طموحات المستثمر للخروج من دورة حياته الاعتيادية ولتوكيد رغباته في رفع مستويات معيشته وثم قدراته الإنتاجية، ويمكن من خلال ذلك تعزيز المحفظة الاستثمارية بمزيد من النشاطات الجديدة.

[64] هوشيار معروف، مرجع سبق ذكره، ص 20.

4. العوامل المؤثرة في الاستثمار: هناك العديد من العوامل التي تؤثر على مستوى الطلب على الاستثمار، وبالتالي تؤدي إلى انتقال دالة الاستثمار[65] إلى اليمين فتؤدي غلى زيادة الاستثمارات أو انتقال دالة الاستثمار إلى اليسار فتؤدي إلى انخفاض الاستثمار. وأهم هذه العوامل نذكر:[66]

أ- التطور التقني أو التكنولوجي: إن التطور التكنولوجي والإبداع الفني يساعدان على تقليل تكاليف الاستثمار، وبالتالي فإن منحنى الطلب على الاستثمار سوف ينتقل إلى اليمين وبالتالي هذا يعني زيادة الاستثمارات.

ب- ثقة وتوقعات القطاع التجاري بالوضع الاقتصادي: نعني بالثقة التجارية الثقة بالوضع الاقتصادي المستقبلي، بمعنى عند توقع رجال الأعمال حدوث ركود اقتصادي في دولة معينة فإن العديد من المستثمرين يحجمون عن الاستثمار في تلك الدولة، الأمر الذي سيؤدي إلى انتقال منحنى الاستثمار في تلك الدولة إلى اليسار، كذلك ينطبق هذا الكلام عند توقع القطاع التجاري تحقيق أرباح أقل في المستقبل.

أما عند توقع رجال الأعمال حدوث انتعاش اقتصادي فإن العديد من المستثمرين يزيدون استثماراتهم وبالتالي ينتقل منحنى الاستثمار إلى اليمين، وهذا يحدث ايضا عند توقع القطاع التجاري تحقيق أرباح أكبر في المستقبل.

ت- حجم الطلب ونموه: إن زيادة الطلب على السلع والخدمات المختلفة ونموه سيؤدي إلى تشجيع المستثمرين على شراء معدات وآلات وبناء مصانع جديدة لتلبية الطلب المتزايد أو تحقيق ارباح أعلى، مما يؤدي إلى انتقال منحنى الطلب الاستثماري إلى اليمين والعكس صحيح.

ث- إجراءات الحكومة: ينتقل منحنى الطلب الاستثماري إذا تغيرت معدلات العائد المتوقعة للمشروعات الجارية نتيجة لإجراءات الحكومة، فتخفيض العبء الضريبي - إعفاءات جمركية أو تقليل لضريبة الدخل أو ضريبة العقارات- على المشروعات ستؤدي إلى تشجيع الاستثمارات وبالتالي انتقال منحنى الطلب على الاستثمار لليمين (للأعلى)، كما أن الحوافز والتسهيلات المختلفة التي تقدمها الحكومة للمستثمرين ستؤدي حتما إلى زيادة الاستثمارات وانتقال منحنى الاستثمار إلى اليمين (الأعلى).

---

[65] لتفاصيل أكثر حول دالة الاستثمار أنظر المحور السابع.

[66] حسام علي داود، مرجع سبق ذكره، ص136.

المحور السابع: الدخل الوطني والطلب الكلي

تعتبر دراسة حسابات الدخل الوطني من أهم المؤشرات التي تعطي صورة للنشاط الاقتصادي في مجتمع ما بشكل يظهر هيكل التدفقات والمعاملات الاقتصادية التي تتم بين الوحدات الاقتصادية التي تتخذ قرارات الإنتاج والاستثمار والاستهلاك والادخار في المجتمع. أي أنها تهتم بقياس وتحليل عناصر الدخل الوطني وأوجه استخداماته في الإنفاق على السلع والخدمات النهائية التي أنتجت في الاقتصاد الوطني لبلد ما خلال فترة محددة من الزمن عادة ما تكون سنة. ولقد بدأ اهتمام المفكرين الاقتصاديين بدراسة الدخل الوطني، بعد الحرب العالمية الثانية والتي كان لها انعكاسات كبيرة على مجمل الاقتصاديات الصناعية في أوروبا بشكل خاص وعلى الاقتصاد العالمي بشكل عام.

1. مفهوم الدخل الوطني

ويقصد به بأنه مجموع العوائد (الدخول) التي يحصل عليها أصحاب عناصر الإنتاج من المواطنين لقاء مساهمتهم في العملية الإنتاجية سواء كانوا داخل البلد أو خارجه خلال فترة زمنية معينة عادة تكون سنة.

كما يمكن النظر إلى الدخل الوطني من زاوية انفاقه (الانفاق الكلي)، على أنه مجموع ما ينفقه سكان بلد معين خلال فترة زمنية معينة.

وكما يمكن النظر إلى الدخل الوطني من زاوية الناتج باعتباره مصدر الدخل، في أنه يمثل مجموع صافي قيمة السلع والخدمات المنتجة من قبل سكان بلد معين خلال فترة زمنية معينة.

ويلاحظ من تعريف الدخل الوطني ما يلي:[67]

1- إن الدخل الوطني هو الدخل المتحصل للاقتصاد الوطني (للمقيمين).
2- أن الدخل الوطني يختلف عن دخل الأفراد، فهناك دخول فردية لكنها تعد جزءا من الدخل الوطني كأرباح الشركات غير موزعة. كما توجد دخول فردية لكنها لا تدخل ضمن الدخل الوطني كالإعانات الموزعة من خلال الضمان الاجتماعي والرواتب التقاعدية.
3- أن الدخل الوطني يشمل دخل المواطنين فقط سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو معنويين نتيجة مساهمتهم في العملية الإنتاجية داخل البلد أو خارجه. بينما الدخول التي يحصل عليها الأجانب في الداخل لامتلاكهم عناصر الإنتاج لا تدخل ضمن الدخل الوطني.
4- إن الدخل الوطني ينبغي أن يكون ناجما عن خدمات اقتصادية يقدمها الافراد المنتجون. أما الخدمات العرضية مثل شراء سكن وبيعه بثمن أعلى، فالربح لا يعد دخلا وإنما يعتبر من الأرباح القدرية. أو الحصول على ورث، لأن الورث هو عملية نقل الملكية.

---

[67] عمر محمود العبيدي، مبادئ الاقتصاد، ص81. www.academia.edu (2020/10/10).

2. طرق قياس الدخل الوطني:

توجد ثلاث طرق لقياس الناتج الداخلي الخام وهي: طريقة الانتاج، طريقة الانفاق، طريقة المداخيل كما يلي:

1.1. طريقة الدخول: حسب هذه الطريقة يجب جمع كل الدخول الناتجة عن عملية ظهور الإنتاج الكلي إلى حيز الوجود، وكما بينا فإن الإنتاج هو خلق وإضافة منفعة جديدة. وتتم عملية الإنتاج عن طريق مزج عناصر الانتاج المختلفة التي تشترك معا حتى ظهور السلعة بشكلها النهائي. وتتكون عناصر الإنتاج من أربع عناصر هي الأرض وما تحتويه من مواد خام والعمل ورأس المال والتنظيم، جميعها يؤدي إلى وصول السلعة إلى شكلها النهائي بعدها نستطيع تحديد قيمة تلك السلعة النهائية، ذلك لأن قيمة السلعة تساوي مبالغ منفقة عليها، وهي المبالغ المدفوعة لعناصر الإنتاج. وعليه فإن الناتج الداخلي GDP (بمفهوم الدخل) يساوي إلى مجموع العوائد المدفوعة على عناصر الإنتاج المختلفة التي ساهمت في تكوين السلعة وهي:[68]

أ. الأجور: وتشمل الأجور و المرتبات والمعاشات التي يحصل عليها الأفراد نظير قيامهم بعمل ما. وكذلك دخول قطاع الأعمال الحرة كدخول المحامين والأطباء وأصحاب المهن الحرة المختلفة. ضف إليها المكافآت والعمولات وإيرادات أخرى. ويتم حساب كل ذلك قبل خصم الضرائب والاقتطاعات لكن لا يتم حساب المدفوعات التحويلية وهي التي تقدمها الدولة بدون مقابل.

ب. الريع: ويشمل ريع الأرض والثروات الموجودة فيها سواء كانت زراعية ومعدنية وغيرها. ويتم حساب المستعمل منها للاستهلاك الشخصي أيضا، كما يشمل ربح وإيجار العقارات والمنازل ويتم أيضا حساب الأجزاء الشخصية منها.

ج. الفوائد: وتشمل جميع ما يدفع من أجل خدمة القروض المخصصة للاستثمار، وتشمل الفوائد على المدفوعات النقدية التي تؤديها مؤسسات الأعمال الخاصة إلى أصحاب رأس المال النقدي. فمثلا عند شراء سند صادر عن شركة سوناطراك؛ فإن الفائدة التي تقبضها على هذا السند تدخل في حساب الناتج الداخلي الخام؛ ويستثني من ذلك الفوائد المدفوعة على سندات الخزينة وسندات الإيجار لأنها ليست مدفوعات من أجل إنتاج السلع والخدمات الجارية؛ وتعتبر هذه الفوائد مدفوعات تحويلية.

د. الأرباح للمنظمين: وتشمل فوائد و أرباح المؤسسات والقطاع الإنتاجي بما فيهم المدراء والمنظمين ويتم حساب ذلك قبل توزيع أرباح الأسهم وقبل خصم الضرائب وكذلك قبل خصم الجزء المعاد استثماره. وتقسم فئة الأرباح إلى جزأين في حسابات الدخل الوطني هما: الأول دخل المالكين؛ والثاني أرباح الشركات المساهمة. ويتألف دخل المالكين من الدخل الصافي لقطاع الأعمال؛ الذي ليس هو على شكل شركات مساهمة؛ ويمكن القول أنه يتكون من الدخل الصافي للمؤسسات الفردية والتضامنية وكذلك التعاونية؛ وتمثل أرباح الشركات الدخل الصافي لشركات المساهمة؛ وهي تتألف من ثلاثة أجزاء هي:

[68] تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة، الجزائر، 2004، ص 46- 47.

- ضريبة الدخل التي تدفعها الشركات.
- الأرباح غير الموزعة.
- الأرباح التي يقبضها حملة الأسهم.

ومنه نقول أن:

الناتج الداخلي الخام (بطريقة الدخول) = الريوع (R) + الأجور (W) + الفوائد (i) + الأرباح (p)

2.2. طريقة الانفاق: تعتمد هذه الطريقة على قياس الناتج الداخلي الخام على تقدير إجمالي السلع والخدمات النهائية المنتجة في المجتمع والتي تباع في أسواق الانتاج وحيث أنه من الصعب إيجاد طريقة معينة لرصد العمل غير المتناهي من السلع والخدمات فعمد الاقتصاديون إلى حصر المجموعات الأساسية التي تقوم بالإنفاق وشراء هذه السلع والخدمات النهائية وهي:[69]

أ. الإنفاق الاستهلاكي الخاص

ب. الإنفاق الاستثماري الخاص

ج. الإنفاق الحكومي

د. صافي المعاملات الخارجية أو صافي الصادرات

أ. الإنفاق الاستهلاكي الخاص (C):

وهي تشمل إجمالي نفقات القطاع العائلي وتشمل الإنفاق على السلع الاستهلاكية غير المعمرة كالطعام والشراب واللباس والسلع الاستهلاكية المعمرة مثل السيارات والغسالات والثلاجات كما تشمل الانفاق على الخدمات الاستهلاكية كالتعليم والصحة والهاتف،...الخ.

ب. الإنفاق الاستثماري الخاص (I):

ويشمل الإنفاق الكلي لقطاع الأعمال على السلع الرأسمالية أو الانتاجية وهي السلع والعدد والآلات التي هي من صنع الانسان ويعاد استخدامها في إنتاج السلع الأخرى.

فيندرج تحت مفهوم الاستثمار الاقتصادي طائفتان من السلع:

- ❖ السلع الرأسمالية أو الانتاجية الجديدة مثل الآلات والمصانع وبناء المكاتب ودور السكن التي تساهم في زيادة الانتاج والدخل ومزيد من فرص العمل للمجتمع ككل.

[69] آدم مهدي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 60، 61.

❖ الزيادة من المخزون من المواد الأولية والمعدات والسلع النهائية. ويعتبر هذا المخزون جزء من رأس مال مؤسسات القطاع الخاص أو إدارة الأعمال.

ج. الإنفاق الحكومي (G):

تشمل نفقات الحكومة على شراء السلع والخدمات المختلفة من أسلحة وعتاد ولوازم مختلفة بالإضافة إلى ما تدفعه من أجور لمستخدميها والعاملين معها. ولا تشمل المدفوعات التحويلية التي تدفعها الحكومة مثل معاشات التقاعد والهبات والاعانات.

د. صافي المعاملات الخارجية أو صافي الصادرات (XN):

عند حساب قيمة الناتج القومي الإجمالي تضاف قيمة السلع والخدمات المصدرة للخارج إلى الإنفاق الكلي Export (X) وبالمقابل يطرح قسمة ما يستورد من سلع وخدمات من الخارج من إجمالي الإنفاق الكلي Import(M) :

صافي الصادرات أو صافي المعاملات الاجنبية = إجمالي الصادرات – إجمالي الواردات

$$NX= X – M$$

ومما سبق يمكن تلخيص العلاقة كما يلي:

الناتج الداخلي الخام = الانفاق الاستهلاكي (C) + الانفاق الاستثماري (I) + الانفاق الحكومي (G) + صافي الصادرات (X- M)

3.2. طريقة الناتج (القيمة المضافة):

يمكن من خلال هذه الطريقة حساب GDP عن طريق ما يضاف إلى كل سلعة في مراحل إنتاجها حتى وصولها إلى صورتها النهائية. فكما نعلم أن الناتج الداخلي الخام يمثل قيمة السلع النهائية، ولكن في نفس الوقت هذه السلع النهائية قد تكون أيضا داخلة في إنتاج سلع أخرى، وبالتالي إذا حسبت هذه السلعة مرة أخرى مع السلع التي دخلت في إنتاجها، فإن هذا يؤدي إلى ظهور مشكلة الازدواجية في حساب بعض السلع مما يؤدي إلى التضخم في قيمة الناتج الداخلي الخام. ويمكن تعريف القيمة المضافة بأنها " قيمة الإنتاج النهائي للسلع والخدمات المنتجة في دولة ما مطروحا منها قيمة مستلزمات هذا الإنتاج من السلع الوسيطة والمواد الخام التي اشتريت من مؤسسات أخرى أي هي قيمة ما يضيفه القطاع أو المنتج عند إنتاج سلعة معينة من القطاعات الأخرى" إذن:

القيمة المضافة = القيمة النهائية للسلعة – قيمة السلع الوسيطة والموارد الخام وعناصر الإنتاج التي استخدمت في العملية الإنتاجية وتم شراؤها من مؤسسات أخرى.

ويتم حساب القيمة المضافة النهائية عن طريق جمع القيمة المضافة لكل مرحلة إنتاجية في كل قطاع، حيث نحصل على القيمة الحقيقية لكل منتوج، كما هو موضح في المثال التالي:

- يبيع المزارع القمح للمطاحن بقيمة 120 دينار.
- تبيع المطاحن الدقيق إلى المخابز بقيمة 260 دينار.
- تبيع المخابز الخبز إلى التجار بقيمة 510 دينار.
- يشتري المستهلك الخبز بقيمة 610 دينار.

ومنه إذا جمعنا مبيعات المزارع والمطاحن والمخابز والتجار لكانت:

(120 + 260 + 510 + 610 = 1500 دينار ازدواج الحساب).

ويكون الواجب هو أن تحسب قيمة السلعة النهائية وهي أرغفة الخبز (ذات الاستهلاك النهائي) التي يشتريها المستهلكون وقيمتها 610 دينار أو نحسب القيم المضافة عند كل مرحلة من مراحل الإنتاج فيكون ما أضافه المزارع هو (120) دينار + ما أضافته المطاحن (140) دينار + ما أضافته المخابز (250) دينارا + ما أضافه المحل التجاري (100) دينارا فيكون المجموع هو:

$$\sum_{J=1}^{4} VA = 120 + 140 + 250 + 100 = 610$$

ومنه فإن مجموع القيم المضافة عند مراحل الإنتاج المختلفة يساوي لقيمة السلع النهائية أي أن:

$$\sum_{J=1}^{N} VA = GDP$$

3. أهمية حسابات الدخل الوطني وصعوبة حسابها:

تتمثل أهمية حسابات الدخل الوطني فيما يلي:[70]

- تعد حسابات الدخل الوطني مقاييس هامة للنشاط الاقتصادي. حيث أن قيمة الناتج الوطني تلخص الأنشطة الاقتصادية التي قام بها المجتمع خلال فترة سنة، كما يوضح الدخل الوطني ما حصلت عليه عناصر الإنتاج من عوائد نتيجة مساهمتها في العملية الانتاجية.
- تعد حسابات هامة وضرورية باعتبارها أدوات للتحليل الاقتصادي اللازم لبناء الخطط ورسم السياسات الاقتصادية على أسس واقعية.

[70] عبد الله الطاهر، بشير الزعبي، عبد الله يوسف، مرجع سبق ذكره، ص268.

- تساعد هذه الحسابات على بناء النماذج الاقتصادية التي تساعد على التنبؤ بمقدرة الاقتصاد وتطوره في السنوات المقبلة.

بالرغم من هذه الأهمية إلا أن هناك صعوبات في تحديد قيم حسابات الدخل الوطني نذكر أهمها:[71]

1- نقص وعدم توفر المعلومات والبيانات الإحصائية الدقيقة لجميع القطاعات الاقتصادية حيث أن الإحصاءات الرسمية قد لا تتمكن من ذكر جميع المنتجات ولا تستطيع التعرف عليها أو الوصول إليها فتغفل عن ذكرها، فالأمر يحتاج إلى معرفة دقيقة وخبرات طويلة حتى يتم إيجاد أرقام منقحة تمثل الناتج الداخلي الخام.

2- مشكلة الازدواجية في حساب بعض المنتجات، وتظهر عندما يتم حساب قيمة السلعة أكثر من مرة خاصة السلع الوسيطية، مما يؤدي إلى تضخم الناتج الداخلي الخام.

3- صعوبة قياس قيمة المنتجات والخدمات التي يستهلكها مالكوها، حيث لا تمر هذه السلع في السوق إذ أنه غالبا ما يتم استثناء وإغفال هذه السلع والخدمات ولهذا تصبح قيمة الناتج أقل من القيمة الحقيقية، وذلك بسبب استبعاد هذه السلع، ومن أمثلتها الاستهلاك الشخصي للمزارعين لجزء من الناتج الذي يزرعون، كذلك الصناعات المنزلية والمنتجات اليدوية.

4- صعوبة تقدير ريع المنازل التي يقطنها مالكوها. لذا يجب تقدير قيمة هذه الإيجارات والريوع وإضافتها إلى حسابات الناتج الداخلي الخام، حتى تكون النتائج فعلية وحقيقية ويكون ذلك بحساب أجرة البناء كما لو كان مؤجرا أي نحسب أجرة بناء مشابه له وكذلك بقيمة العقارات والأراضي.

5- مشكلة حساب المدفوعات التحويلية (ويقصد بها جميع المبالغ التي يحصل عليها الأفراد دون مقابل مثل الإعانات والهبات والهدايا). وهذه المدفوعات يجب استثناءها وعدم إدراجها ضمن حسابات الناتج الداخلي الخام، كون هذه المبالغ دفعت دون مقابل أي دون إنتاج.

6- صعوبة حساب قيمة السلع القديمة والمستعملة، إذ يجب أن تدخل ضمن حسابات الناتج الداخلي الخام للسنة الجارية باعتبار أن هناك سلعا يتم إنتاجها في سنوات سابقة وتستعمل لعدة سنوات، مثل المباني والأجهزة المعتمدة واستخدامها لسنوات عدة ما هو إلا تحويل للكمية ولا تعتبر إنتاجا جديدا، لكن يجب أن لا ننسى أنه إذا تم إجراء إضافات أو إصلاحات عليها، فإن هذه الإضافات تحسب في قيمة الناتج الداخلي الخام للسنة الجارية التي تمت فيها الإضافات.

[71] تومي صالح، مرجع سبق ذكره، ص 51، 52.

7- إغفال جزء كبير من قوة العمل وعدم احتسابه ضمن الناتج الداخلي الخام، وهو الجزء المتمثل في عمل ربات البيوت اللواتي لا يعتبرن عاملات ولا يتقاضين أي أجر، والسبب هو أن هذا العمل يجب أن يدخل في حسابات الناتج الوطني. فربة البيت لو عملت كخادمة أو مربية بأجر في المنازل لحصلت على عائد مقابل عملها، أي ان هذا النوع من العمل إنتاجي ويدر دخلا ولكنه مهمل في حسابات الناتج الداخلي.

8- عملية بيع وشراء السندات والأسهم لا تمثل سوى نقل لملكيتها، حيث أنها لا تمثل إنتاجا جديدا. لذا فالواجب استثناء هذا النشاط من حسابات الناتج الداخلي، أما الخدمات التي تؤدي إلى انتقالها من شخص لأخر مثل العمولات والسمسرة، فإنها تدخل ضمن حسابات الناتج الخام لأنها تمثل خدمات جديدة.

9- تذبذب وتقلب مستوى الأسعار من سنة لأخرى وهذا بدوره يؤدي إلى تباين الناتج الداخلي واختلاف معدلاته وأحيانا يعطى أرقاما لا تمثل حقيقة الناتج الداخلي، ويمكن التغلب على هذه المشكلة بحساب الناتج الداخلي الحقيقي لكل سنة بدلا من حساب الناتج الإسمي.

10- عدم القدرة على تقدير اهتلاك رأس المال وبالتالي عدم إمكانية الحصول على قيمة الناتج الداخلي الصافي.

4. الناتج الداخلي الخام GDP والدخل الشخصي المتاح Y_P^D :

ان الدخل الشخصي المتاح Personal disposable income، هو مستوى الدخل المتوفر للإنفاق والادخار من طرف العائلات في الاقتصاد، وهناك عدة تعديلات يجب إدخالها على الناتج الداخلي الخام من أجل الوصول إلى هذا الأخير ونذكر منها:[72]

1- صافي الدخل المحصل من الخارج يزيد من الدخل المتاح للأفراد.

2- يتمثل دور الحكومة في نقطتين. تأخذ الحكومة الضرائب وتدفع التحويلات. إن هذه التحويلات تمثل التعويضات، ولكنها لا تمثل تعويضات عن النشاطات الإنتاجية الجارية (مثل تعويضات البطالة). إن ضرائب الدخل، ضرائب الضمان الاجتماعي، والضرائب الاضافية، تخفض من دخل العائلات بالمقارنة مع GDP، بينما دفعات التحويلات ترفع منها بالمقارنة مع GDP.

3- إن قطاع الأعمال لا يوزع للعائلات كل الدخل الذي يحصلون عليه من مساهماتهم بل هناك أرباح غير موزعة.

4- ليس كل GDP المتوفر هو دخل للعائلات لأن جزءا من الناتج يجب أن يبقى جانبا لمواصلة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد (مقدار الاهتلاك) ومنه نكتب:

[72] المرجع السابق، ص53.

الدخل الشخصي المتاح (Y_P^D) = GDP + صافي عوائد عوامل الانتاج من وإلى الخارج – الاهتلاك – الأرباح غير الموزعة + التحويلات – الضرائب.

ويمكن تلخيص ذلك فيما يلي:

1- الناتج الوطني الخام (GNP) = GDP + صافي عوائد عوامل الإنتاج من وإلى الخارج.
2- صافي الناتج الوطني (NNP) = GNP – الاهتلاك
3- الدخل الوطني (NI) = NNP – الضرائب غير المباشرة (وأشياء أخرى).
4- الدخل الشخصي (Y_P) = NI – أرباح الشركات ومساهمات الضمان الاجتماعي + التحويلات الحكومية وتحويلات العمال للأشخاص + تعديلات الفوائد + الفوائد.
5- الدخل الشخصي المتاح $Y_P = Y_P^D$ – دفعات الضريبة على الأشخاص والدفعات غير الضريبية على الأشخاص.

5. محددات الانفاق الكلي (الطلب الكلي): يمثل الانفاق الكلي حجز الزاوية في نظرية تحديد توازن الدخل الوطني. وكما عرفنا سابقا، بأن الانفاق الكلي يتكون من الإنفاق الاستهلاكي العائلي والإنفاق الاستثماري والإنفاق الحكومي وصافي الإنفاق الخارجي (الصادرات- الواردات). لذلك ارتأينا دراسة محددات عناصر الإنفاق الكلي، وبصورة محددة ، تحليل العوامل المؤثرة في عناصر الإنفاق الكلي وتحديد خصائص كل عنصر على حدى.

1.5. الاستهلاك والادخار:

يعتبر الانفاق على الاستهلاك من أكبر مكونات الطلب الكلي، ويلعب الاستهلاك دورا هاما في النموذج الكينزي لتحديد مستوى الدخل. ويتأثر الاستهلاك بعوامل عدة منها مستوى الدخل، والمستوى العام للأسعار، وسعر الفائدة، والتوقعات، والضرائب (في حالة وجود القطاع الحكومي)، وطريقة توزيع الدخل والثروة، والرغبة في تكوين مدخرات. لكن الدخل المتاح يعد من أهم العوامل المؤثرة في حجم الاستهلاك، وخاصة في الأجل القصير. وقد ذهب كينز إلى الاعتقاد بأن مستوى الاستهلاك هو دالة في الدخل المتاح. وفي الوقت الذي أكد فيه كينز الدور الأساسي للدخل المتاح في تحديد حجم الانفاق الاستهلاكي، فانه لم يذكر تأثير العوامل الأخرى. وقد صرح كينز بوجود علاقة طردية بين مستوى الدخل المتاح وحجم الانفاق الاستهلاكي. وهذا يشير إلى أن الزيادة في الدخل يؤدي إلى زيادة الاستهلاك، ولكن بمقدار أقل من الزيادة في الدخل.[73]

[73] عبد الله الطاهر، بشير الزعبي، عبد الله يوسف، مرجع سبق ذكره، ص276.

وقد أطلق كينز على هذه العلاقة، نسبة التغير في الاستهلاك الناتج إلى التغير في الدخل مصطلح الميل الحدي للاستهلاك والتي تحسب على النحو التالي:

❖ **الميل الحدي للاستهلاك (MPC)** = $\frac{\text{التغير في الاستهلاك}}{\text{التغير في الدخل}} = \frac{\Delta C}{\Delta Y}$

- حيث يشير ΔC إلى التغير في الاستهلاك و ΔY إلى التغير في الدخل المتاح. و: $0 < MPC < 1$

يبين الميل الحدي للاستهلاك ذلك الجزء من الزيادة في الدخل الذي يتم انفاقه على الاستهلاك. فعند قولنا بأن الميل الحدي للاستهلاك = 0,75 فذلك يعني أن زيادة الدخل بمقدار 100 مليون دينار يؤدي إلى زيادة الاستهلاك بمقدار 75 مليون دينار. ومن ثم يكون الاستهلاك التابع للتغيرات في الدخل = (C_1Y)، وهو نسبة ما يوجه من الدخل المتاح إلى الاستهلاك. ويفترض للتبسيط أن هذه النسبة ثابتة ومعلومة خلال فترة السنة، وتكون اقل من الواحد الصحيح، وهي أيضا نسبة موجبة، تعكس العلاقة الطردية بين الدخل المتاح والاستهلاك. وعلى ذلك فان الاستهلاك الكلي ما هو إلا مجموع الاستهلاك التابع والمستقل، يطلق على هذه المعادلة بدالة الاستهلاك الكلي، وتأخذ شكل المعادلة الخطية على النحو التالي:

$$C = C_0 + C_1 Y$$

❖ **الميل المتوسط للاستهلاك (APC):** هذا المقياس يشير إلى متوسط الاستهلاك أي نسبة الاستهلاك إلى الدخل، ويمكن حسابها على النحو التالي وذلك بقسمة حجم الاستهلاك في سنة ما على الدخل المتاح في نفس السنة:

الميل المتوسط للاستهلاك = $\frac{\text{الاستهلاك}}{\text{الدخل}}$ أو $APC = \frac{C}{Y}$

❖ **دالة الاستهلاك بيانيا:**

الشكل رقم (26): منحنى الاستهلاك

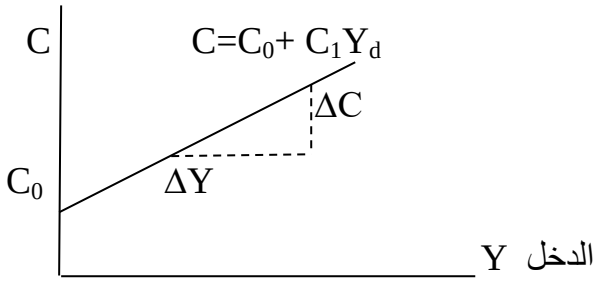

- **دالة الادخار:** يشكل الاستهلاك والادخار وجهين مختلفين لطريقة تصرف الأفراد. فعند مستوى معين من الدخل فإنه إما أن يقوموا بإنفاقه على الاستهلاك أو أن يدخروه.[74] أي أن الزيادة في الدخل لا تنفق كلها على الاستهلاك، وإنما يتم تخصيص جزء من هذه الزيادة للادخار. وبمعنى آخر، فإن الأفراد يخصصون الدخل المتاح بين الاستهلاك والادخار. ولذلك فإن هناك علاقة دالية بين الدخل المتاح والادخار. حيث يزيد الادخار مع زيادة الدخل المتاح (علاقة طردية)، ولكن نسبة الزيادة في الادخار تكون أقل من نسبة الزيادة في الدخل. أو:

الادخار= دالة (الدخل المتاح)

$S= f(Y_d)$

❖ **دالة الادخار رياضيا:**

$$S = Y_d - C$$
$$S = Y_d - (C_0 + C_1 Y_d)$$
$$S = -C_0 + (1 - C_1) Y_d$$

حيث:

$-C_0$: حجم المدخرات التي تمول الاستهلاك عندما يكون الدخل صفرا وهي بالسالب.

$(1 - C_1)$: الميل الحدي للادخار وتساوي الواحد الصحيح مطروحا منه الميل الحدي للاستهلاك.

أي أن الميل الحدي للادخار : $\frac{\Delta S}{\Delta Y} = 1 - C_1$

ويمكننا صياغة دالة الادخار في الشكل الآتي:

$$S = -C_0 + S_1 Y_d$$
$$S_1 = 1 - C_1$$

[74] آدم مهدي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص70.

❖ **الميل الحدي للادخار:** إن التغير في الادخار الناجم عن تغير الدخل يسمى الميل الحدي للادخار، أي:

$$\text{الميل الحدي للادخار} = \frac{\text{التغير في الادخار}}{\text{التغير في الدخل}}$$

أو: $$MPS = \frac{\Delta S}{\Delta Y}$$

و: $$0 < MPS < 1$$

❖ **الميل المتوسط للادخار:** بنفس منطق الميل المتوسط للاستهلاك، فإن الميل المتوسط للادخار (APS) هو عبارة عن نسبة الادخار إلى الدخل المتاح. أو: $APS = \frac{S}{Y}$

❖ **دالة الادخار بيانيا:**

الشكل رقم (27): منحنى الادخار

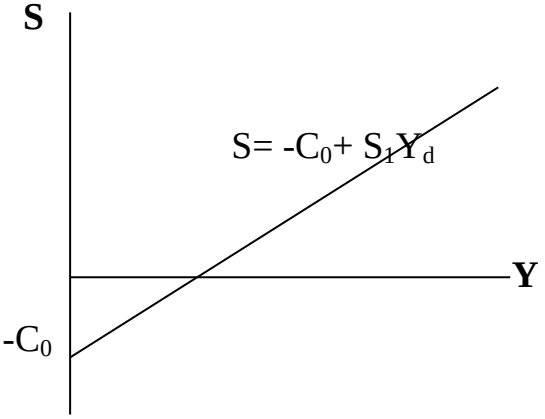

<u>خلاصة:</u> بما أن دالة الادخار تعتبر الوجه المقابل لدالة الاستهلاك فإن: مجموع كل من الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للادخار يساوي واحدا صحيحا. أو: $MPC + MPS = 1$

وهذه النتيجة واضحة لأن التغير في الدخل بوحدة واحدة يذهب جزء منه إلى الاستهلاك والجزء المتبقي نحو الادخار.

وبناءا على ذلك فإن الميل الحدي للادخار: $MPS = 1 - MPC$

ونفس النتيجة بالنسبة لمجموع كلا من الميل المتوسط للاستهلاك والميل المتوسط للادخار:

$$APC + APS = 1$$

2.5. الاستثمار: تكمن أهمية الاستثمار في أنه يشكل عنصرا من عناصر الطلب الكلي، ويأتي في الدرجة الثانية بعد الاستهلاك، اذ تتراوح نسبته بين 10% و 15% من مجموع الطلب، وهذا معناه أنه محدد رئيسي من محددات الدخل. يعرف بأنه التوظيف المنتج لرأس المال، أو توجيه المدخرات نحو استخدامات تؤدي إلى إشباع حاجات اقتصادية، هو من وجهة نظر الذين يقدمون المال حبس أرصدة حاضرة بغرض الحصول على عوائد في المستقبل. إما في صورة دخل أو زيادة في قيمة رأس المال الموظف. ومن سبل الاستثمار نذكر: [75]

- الأنواع المختلفة من المدخرات: (التأمين، الودائع، صناديق التوفير، شهادات الاستثمار والادخار...)
- الأوراق المالية ذات العائد الثابت: (السندات) أو العائد غير الثابت (الأسهم).
- الاستثمار المباشر في مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهنا نميز بين نوعين :الاستثمار الحكومي وهو الذي تقوم به الحكومة بواسطة وزاراتها وهيئاتها ، والاستثمار الخاص وهو الذي يقوم به رجال الأعمال لحسابهم وتكون قراراتهم متأثرة بدافع الربح والمنفعة الشخصية أكثر من أي اعتبار آخر.
- الاستثمار الاجمالي والاستثمار الصافي: الاستثمار الاجمالي أو التعويضي ويقصد به الاستثمارات التي تستهدف المحافظة على مستوى المخزون الرأسمالي أي تعويض المخزون الرأسمالي ما فقد من قدرته أثناء الإنتاج. واذا اقتصر الاستثمار على المحافظة على المخزون الرأسمالي فإن الاستثمار الصافي يساوي صفرا. أما إذا كان الاستثمار غير كافي لتعويض الاستهلاكات فإن الاستثمار الصافي يكون سالبا.[76]

الاستثمار الإجمالي= الاستثمار الصافي + الاستثمار التعويضي

الاستثمار الصافي= الاستثمار الإجمالي- الإهتلاكات

❖ **قرار الاستثمار:** يتوقف الحافز على الاستثمار على عاملين أساسيين هما: الكفاية الحدية لرأس المال، وسعر الفائدة. حسب كينز إذا كانت الكفاية الحدية أكبر من سعر الفائدة فهذا معناه الاستثمار مربح، أما عندما يقل الميل إلى الاستثمار فإن الكفاية الحدية لرأس المال تكون مساوية لسعر الفائدة. وهذا ما يعبر عن انعدام الربح الإضافي، أما عندما تكون الكفاية الحدية لرأس المال أصغر من سعر الفائدة فإن هذا يعني أن الاستثمار يحقق خسارة، وهذا ما يؤدي برجال الأعمال إلى الإحجام عن الاستثمار. [77]

---

[75] خالفي علي، مرجع سبق ذكره، ص158.

[76] آدم مهدي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص75.

[77] خالفي علي، مرجع سبق ذكره، ص159.

وبالإضافة إلى أثر الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة يتعرض الإنفاق الاستثماري إلى تقلبات واسعة النطاق، وهذا عكس الإنفاق الاستهلاكي، حيث تتوقف قرارات الاستثمار على حجم ما يتوقعه رجال الأعمال من أرباح مستقبلية وعلى التوقعات التفاؤلية أو التشاؤمية. ومعنى هذا أن العوامل النفسية تؤثر على حجم الاستثمار، كما تؤثر العوامل الأخرى التي يصعب التنبؤ بها كالمعرفة التكنولوجية، السياسة التشريعية والضريبية، تغيرات مستوى الدخل الوطني...

❖ **دالة الاستثمار:** تكون دالة الاستثمار دالة في الدخل بالشكل الآتي: $I = I_0 + bY_d$

حيث أن:

I_0 : حجم الاستثمار التلقائي الذي لا يعتمد على الدخل، وإنما على العوامل الأخرى كما ذكرنا سالفا مثل توقعات رجال الاعمال بالأرباح وعامل المحاكاة والتقليد وسعر الفائدة الذي يؤثر في مستوى الأرباح المتوقعة، وكذلك السياسات الحكومية المحفزة.

bY: الاستثمار التبعي، أي الاستثمار الذي يعتمد على الدخل. حيث تمثل (b) الميل الحدي للاستثمار. وهي تبين التغير في الاستثمار الناجم عن تغير الدخل. أي: $b = \frac{\Delta I}{\Delta Y}$

❖ **دالة الاستثمار بيانيا:**

أ. **حالة الاستثمار دالة في الدخل:**

الشكل رقم (28): منحنى الاستثمار بدلالة الدخل

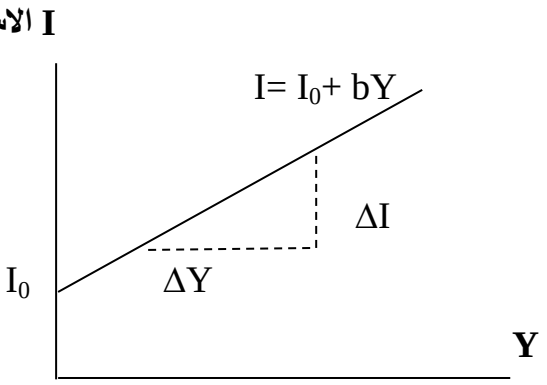

ب. حالة دالة الاستثمار المستقل عن الدخل:

الشكل رقم (29): منحنى الاستثمار المستقل عن الدخل

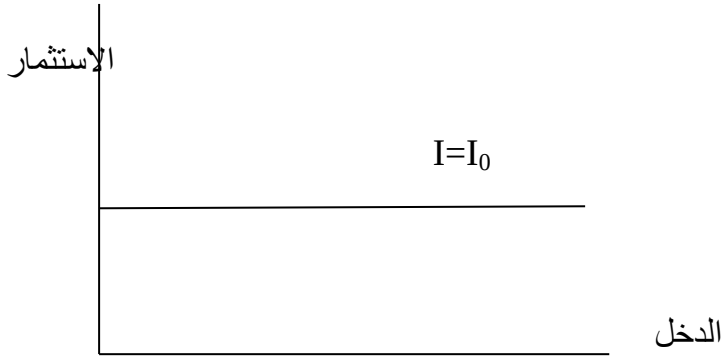

ج. حالة الاستثمار دالة في سعر الفائدة (حسب المدرسة الكلاسيكية):

الشكل رقم (30): منحنى الاستثمار بدلالة سعر الفائدة

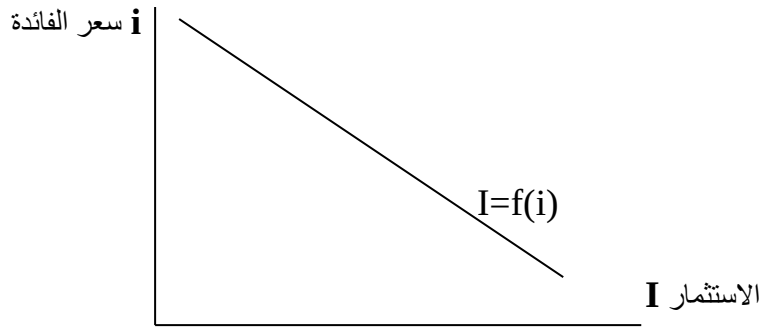

3.5. الانفاق الحكومي: يشكل الانفاق الحكومي (G)، عنصرا رئيسيا في الإنفاق الكلي للمجتمع، وفي الواقع فإن الانفاق الحكومي يعكس حجم الدور الكبير للحكومة في النشاط الاقتصادي للمجتمع.

حيث يختلف حجم النشاط باختلاف درجة التطور الاقتصادي والاجتماعي لكل بلد. ويمكن معرفة هذا الحجم من خلال نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي. أما أبرز عناصر وبنود الإنفاق الحكومي فهي:[78]

- مشتريات الحكومة للسلع والخدمات المختلفة.
- الإنفاق على الدفاع والأمن.
- الإنفاق على خدمات الصحة والتعليم والكهرباء والمياه.

[78] محمد أحمد الأفندي، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، جامعة العلوم والتكنولوجيا، صنعاء، 2012، ص117.

- الإنفاق على تشييد الطرقات والسدود والأنهار وشبكات النقل والمواصلات بصفة عامة.
- الإنفاق على مرتبات وأجور ومكافآت الجهاز الإداري للدولة.
- المدفوعات التحويلية من الحكومة إلى أفراد المجتمع في صورة دعم نقدي أو عيني أو دعم سعري للسلع الأساسية كالقمح والدقيق والمشتقات النفطية والحليب والأدوية.

تقوم الحكومة بتمويل الإنفاق من خلال الضرائب والإيرادات الأخرى كالنفط ونحوه. إن قرارات الإنفاق الحكومي تخضع في المقام الأول للاعتبارات السياسية للحكومة والأولويات الاقتصادية والاجتماعية للدولة خلال فترة زمنية معينة . ولذا فإنها لا تتأثر بمستويات الدخل أو المتغيرات الأخرى.

وتمارس الحكومة قراراتها الإنفاقية والتأثير في الإنفاق العام من خلال ما يسمى بالسياسات المالية للحكومة، حيث تقوم الحكومة باستخدامها لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ذات الأولوية بالنسبة للحكومة من ذلك:[79]

- عندما ترغب الحكومة في زيادة معدل النمو للناتج وتشغيل العاطلين عن العمل، فإنها تعمل على زيادة الإنفاق العام وتخفيض الضرائب، وتسمى هذه السياسات بالسياسات المالية التوسعية حيث يكون الهدف منها هو تقليص البطالة، والتخلص من الركود والانكماش الاقتصادي.
- وعندما ترغب الحكومة في محاربة التضخم وتحقيق استقرار الاسعار، فإنها تعمل على تخفيض الإنفاق العام وزيادة الضرائب. وهذه السياسات تسمى بالسياسات المالية الانكماشية التي تؤدي إلى محاربة التضخم ولكنها تسبب زيادة نسبة البطالة، إذ يسبب زيادة الضرائب تقليص حجم الدخل المتاح للأفراد ثم سحب القوة الشرائية الزائدة لدى الأفراد. وهذا يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري للقطاع الخاص.
- خلاصة الأمر، أن السياسات المالية للحكومة هي المحدد الأساسي لحجم الإنفاق الحكومي وعن طريق الإنفاق الحكومي والضرائب تستطيع الحكومة التأثير على الناتج المحلي والدخل القومي وكذلك التأثير على مسار الاستقرار الاقتصادي.

❖ **دالة الانفاق الحكومي:** مما سبق يتبين لنا أن العنصر الأساسي المؤثر على الإنفاق الحكومي هو الاعتبارات السياسية للحكومة. ومن هذا المنطلق فإن الإنفاق الحكومي يمثل متغيرا خارجيا ومستقلا عن الدخل أو الناتج. أي أن دالة الإنفاق الحكومي يمكن صياغتها على النحو الآتي:

$$G = G_0$$

[79] المرجع السابق، ص118.

حيث (G_0) توضح أن الإنفاق الحكومي هو متغير خارجي ومستقل عن تأثير الدخل وبالتالي فإنه يمثل مقدارا ثابتا (أو معطى). وبيانيا فإن دالة الإنفاق الحكومي تأخذ الوضع الأفقي:

الشكل رقم (31): منحنى الإنفاق الحكومي

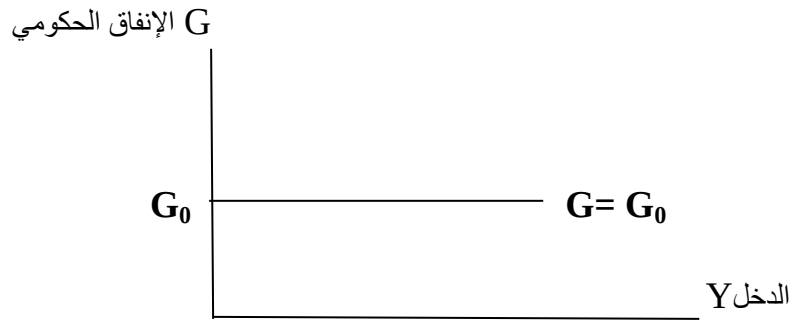

4.5. صافي الإنفاق الخارجي:

كما نعلم أن صافي الإنفاق الخارجي يتكون من الصادرات مطروحا منه الواردات. حيث إن صافي الإنفاق الخارجي يعكس دور القطاع الخارجي في الإنفاق الكلي (الطلب الكلي) وبالتالي يعكس صافي تعاملات ومبادلات الاقتصاد المحلي بالاقتصاديات الخارجية.

1.4.5. دالة الصادرات: تعتمد دالة الصادرات على متغيرات خارجية ومتغيرات اقتصادية محلية منها: مستوى الدخل في العالم الخارجي وفي الاقتصاد المحلي، سعر الصرف، معدل التضخم، ...الخ. وبافتراض أن مستوى الصادرات يعتبر عنصرا مستقلا ومحددا، بمعنى أنه لا يعتمد على أي من العوامل التي ذكرناها سابقا، فإن دالة الصادرات تكون بالشكل التالي:

$$X = X_0$$

- **دالة الصادرات بيانيا:** تمثل دالة الصادرات البسيطة بخط أفقي موازٍ للمحور الأفقي كما يلي:

الشكل رقم (32): منحنى الصادرات

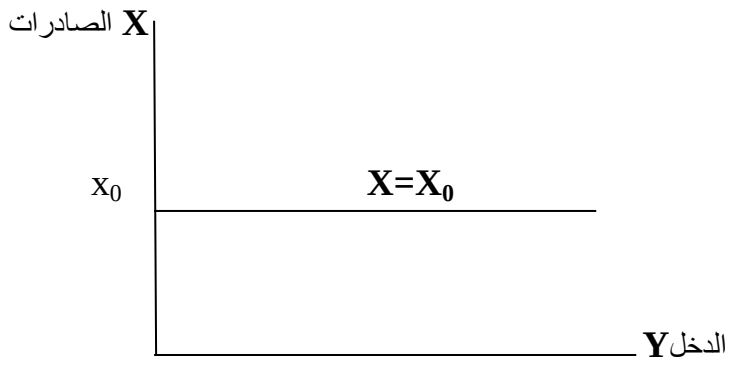

2.4.5. دالة الواردات: على خلاف دالة الصادرات، نفترض أن الواردات هي دالة في الدخل أي تعتمد على الدخل فتكون صياغتها كالآتي:

$$M = m_0 + m_1 Y$$

حيث:

M: حجم الواردات.

m_0 : حجم الواردات التلقائية ، أي حجم الواردات المستقل عن الدخل.

$m_1 Y$: الواردات التبعية. أي حجم الواردات الذي يعتمد على الدخل. فكلما زاد الدخل زاد حجم الواردات.

m_1 : الميل الحدي للواردات، وهو التغير في الواردات الناجم عن التغير في الدخل، أو: $m_1 = \frac{\Delta M}{\Delta Y}$

- **دالة الواردات بيانيا:** تمثل دالة الواردات بخط مستقيم (بافتراض أن دالة الواردات معادلة خطية من الدرجة الأولى).

الشكل رقم (33): منحنى الواردات

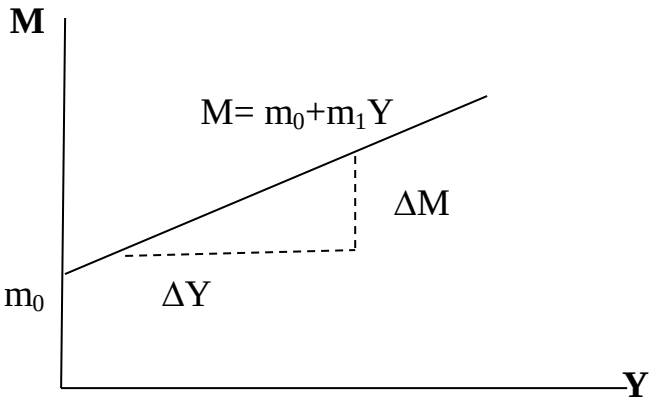

3.4.5. دالة صافي الصادرات: دالة صافي الصادرات تمثل وضع الميزان التجاري الذي يساوي الفرق بين الصادرات والواردات السلعية فقط. بمعنى أن الميزان التجاري لا يشمل الخدمات غير المنظورة أو حركة تدفقات رأس المال. أي أن الميزان التجاري أو صافي الصادرات هو: $\tilde{X} - \tilde{M}$

- **دالة صافي الصادرات بيانيا:**

الشكل رقم (34): منحنى صافي الصادرات

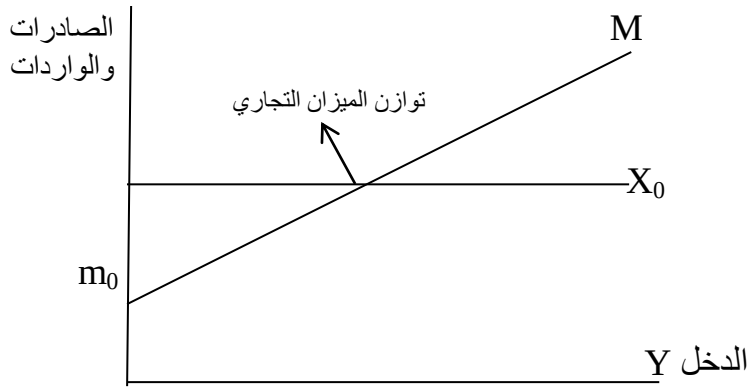

6. استنتاج دالة الطلب الكلي: عرفنا سابقا أن معادلة تعريف الطلب الكلي هي:

$$AD = C + I + G + X - M \ldots\ldots\ldots(1)$$

ومن أجل استنتاج دالة الطلب الكلي، نفترض ما يلي:

- اقتصاد مغلق: أي لا توجد صادرات ولا واردات أو : X=M=0
- الاقتصاد المحلي مكون من ثلاثة قطاعات هي:
  - القطاع الاستهلاكي
  - القطاع الإنتاجي
  - القطاع الحكومي
- دالة الاستهلاك للقطاع العائلي هي كما عرفنا سابقا:

$$C = a_0 + a_1 Y_d \quad \ldots\ldots\ldots(2)$$

حيث: الدخل المتاح= الدخل – الضرائب ، أو:

$$Y_d = Y - T \quad \ldots\ldots\ldots(3)$$

- الاستثمار التلقائي يعتمد على توقعات رجال الأعمال:

أي أن: $I = I_0 \quad \ldots\ldots\ldots(4)$

- الإنفاق الحكومي هو متغير ثابت $G = G_0 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(5)$
- تقوم الحكومة بتمويل إنفاقها من خلال تحصيل الضرائب المقطوعة (ضرائب ثابتة).

أي أن: $T = T_0 \quad \ldots\ldots\ldots (6)$

- بوضع المعادلة 3، 6 في المعادلة (2) تصبح معادلة الاستهلاك كما يلي:

$$C = a_0 + a_1(Y - T_0)$$

$$C = (a_0 - a_1T_0) + a_1Y \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(7)$$

- بوضع المعادلات 4، 5، 7 في المعادلة (1) تكون معادلة الطلب الكلي على النحو الآتي:

$$AD = (a_0 - a_1T_0 + I_0 + G_0) + a_1Y\ldots\ldots\ldots\ldots..(8)$$

أو بصورة مختصرة:

$$AD = A_0 + a_1Y$$

حيث: $A_0 = (a_0 - a_1T_0 + I_0 + G_0)$

❖ **دالة الطلب الكلي بيانيا:**

الشكل رقم (35): منحنى الطلب الكلي (AD)

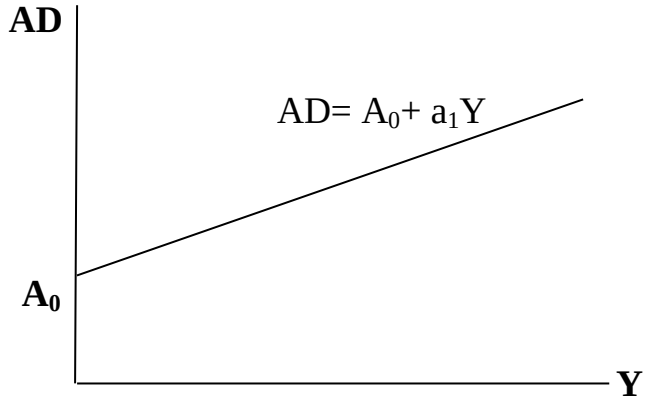

المحور الثامن: النقود والبنوك

أولا : النقود

1. المقايضة: في المجتمعات البدائية كان النشاط الاقتصادي يتم بغرض الاستهلاك الذاتي، فكان الفرد، الأسرة، أو القبيلة تنتج جميع ما تحتاج اليه من سلع وخدمات. وفي هذه الحالة لا يكون هناك تبادل. ومع مرور الزمن أدرك الفرد صعوبات إنتاج كل ما يحتاج إليه من السلع والخدمات، كما أدرك أهمية التخصص، فأصبح كل فرد يمارس فرعا خاصا من فروع الانتاج وينتج كمية أكبر من حاجته ويحصل على باقي السلع التي يحتاجها من منتجي تلك السلع أو الخدمات عن طريق مبادلة فائض انتاجه بفائض انتاج وخدمات الآخرين. وكان هذا هو نشأت التبادل، وأول صور التبادل هو "المقايضة"، حيث يتم مبادلة سلعة بسلعة أخرى يكون الفرد في حاجة إليها.

فمنتج القمح يتخصص في انتاجه، ويحصل على حاجته من الصوف عن طريق مبادلة كمية من القمح الفائض عن حاجته مع منتج الصوف الذي يحتاج غلى القمح وعنده فائض من الصوف، فيكون التقاء المنتج بالمستهلك مباشر دون وسيط.[80]

2. عيوب المقايضة: واجه نظام المقايضة عدة صعوبات قبل التمكن من اتمام عملية المبادلة، وأهم هذه الصعوبات هي:[81]

1.2. صعوبة توافق الرغبات: أي تلاقي رغبة البائع مع رغبة المشتري في آن الوقت، حيث يكون كل منهما قادر على تلبية رغبة الآخر. ففي ظل نظام المقايضة على البائع أن يجد من يرغب في الحصول على سلعته أو خدمته ويملك في ذات الوقت السلعة أو الخدمة التي يبحث عنها عند المشتري. إلا أن مثل هذا التوافق بين الرغبتين لم يكن ليتحقق إلا بعد ضياع كبير في الجهد والوقت.

2.2. صعوبة التجزئة: تتمثل في عدم قابلية معظم السلع على التجزئة، فكثير من السلع تتميز بكبر حجمها وارتفاع قيمتها، وقد لا يرغب أصحابها استبدالها بكميات كبيرة من سلعة واحدة. وعلى سبيل المثال، اذا أراد فلاح أن يبيع بقرة مقابل شراء عدد كبير من السلع، أي يريد مبادلتها بزوج حذاء، وقبعة، وبعض الكتب المدرسية لأولاده، أدوات منزلية،...الخ، ففي هذه الحالة سيواجه مشكلة عدم التوافق الثنائي في الرغبات.

---

[80] ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد: نقود وبنوك ودورات اقتصادية وعلاقات اقتصادية دولية، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014، ص15.

[81] ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، دار الفكر، الجزائر، 1993، ص 16.

3.2. صعوبة القياس: أي عدم وجود وحدة عامة مشتركة يمكن بها قياس قيم السلع والخدمات المختلفة. وعلى ذلك لابد من تحديد معدل استبدال يتفق عليه كل من البائع والمشتري عن كل عملية مبادلة

4.2. صعوبة تسديد المدفوعات الآجلة: أي عدم وجود شيء يحظى بالقبول العام يستخدم عند تسديد المدفوعات الآجلة، اذ كثيرا ما تنص العقود على قيام أحد الطرفين بتسديد قيمة الصفقة في فترة لاحقة، وفي ظل نظام المقايضة يتم التسديد المؤجل بالسلعة، إلا أن مثل هذا الاتفاق من شأنه أن يثير المشاكل التالية:

- الخلاف حول تحديد نوعية السلعة أو الخدمة.
- المخاطر الكبيرة التي يمكن أن يتعرض لها أي من الطرفين المتعاقدين عند ارتفاع أو انخفاض قيم السلع المنصوص عليها في العقد خلال فترة العقد، أي الفترة الفاصلة بين تاريخ توقيع العقد وتاريخ استحقاقه.

5.2. عدم وجود وسيلة عامة لاختزان القيمة: ففي ظل المقايضة يتم خزن السلع في صورة السلع الأصلية ذاتها، مما يؤدي بصاحبها إلى تحمل نفقات خزن باهضة، اضافة إلى امكانية تعرض الخزين إلى التلف أو السرقة.

3. النقود وخصائصها:

رغم تعدد تعاريف النقود، إلا أن هناك اتفاق يقرب من الاجماع بين جمهرة الاقتصاديين على أنه من الأفضل أن تعرف النقود بوظائفها. ومقتضى ذلك تعرف النقود على أنها " أي شيء يلقى قبولا عاما كوسيط للتبادل ومقياس للقيمة" ويلاحظ على هذا التعريف ما يلي:[82]

أ- استخدامه لكلمة "أي شيء": استخدام هذه الكلمة ضروري لأن عدد الأشياء التي استخدمت كنقود هو عدد غير محدود. فقد استخدم على مر التاريخ عددا كبيرا من السلع كالماشية والملح وقطع المعادن وغير ذلك.

ب- احتوائه على كلمة "القبول العام": وهي الصفة التي يجب أن يتمتع بها الشيء المستخدم كنقود. ويجب ملاحظة أنه ليس من الضروري أن يكون للشيء الذي يلقى قبولا عاما قيمة ذاتية، كأن يكون من الذهب أو الفضة مثلا. فأوراق البنكنوت ليس لها قيمة ذاتية وإن كانت تتمتع بصفة القبول العام.

ت- اقتصاره على تعبير "وسيط للتبادل ومقياس للقيمة": وهو بذلك قد قصر وظائف النقود في هاتين الوظيفتين بالذات على اعتبار أنهما الوظيفتين الاساسيتين وما عداهما ينبع أساسا منهما.

[82] محمود يونس، أحمد محمد مندور، السيد محمد أحمد السريتي، مبادئ الاقتصاد الكلي، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، 2000، ص 212.

وتنبغي الاشارة إلى أنه لكي يستقر استخدام "أي شيء" كنقود، فيجب أن يتوافر في هذا الشيء عددا من الشروط التي أهمها:[83]

1- القبول العام: ومؤدى ذلك أن يكون كل المجتمع على استعداد لقبول السلعة المختارة كوسيلة لسداد الديون أو سداد قيمة سلعة أخرى. والقبول العام قد ينشأ من العرف وقد ينشأ من القوانين. وفي الحالة الأولى تصبح السلعة المستخدمة نقودا إذا اعتقد أفراد المجتمع أن لها قبولا عاما، أما إذا أنتفت ثقتهم فيها، فلا يمكن استخدامها كنقود. وفي الحالة الثانية، فإن القانون هو الذي يقرر أن سداد الديون بهذه السلعة المختارة يعتبر وفاءا للديون. وبهذا يكون لها قبول عام.

2- تجانس الوحدات: بمعنى أن تكون النقود قابلة للتجزئة إلى وحدات ملائمة تسهل المعاملات الصغيرة. كانقسام 100 دينار جزائري إلى قطعتين من فئة 50 دج.

3- صعوبة التلف: بمعنى أن يكون الشيء المستخدم كنقود معمرا نسبيا أي لا يتعرض للتلف بسهولة. والسبب في ذلك أن النقود تتداولها أياد كثيرة ولذا فيجب أن تتحمل هذا التداول.

4- سهولة الحمل: وذلك حتى يتمكن الشخص من حمل القدر الكافي لشراء سلع ذات قيمة مرتفعة.

4. وظائف النقود: من خلال التعرف على مفهوم النقود وأهم الخصائص التي يجب أن تتوافر عليها، يمكننا استنتاج الوظائف الأساسية للنقود كما يلي:[84]

1.4. النقود كوسيط للمبادلات: أصبحت النقود شرط أساسي في عملية التبادل، ذلك أن المشتري يقدمها للبائع مقابل الحصول على السلعة أو الخدمة، والبائع بدوره يتقبلها مقابل تخليه عن السلعة أو الخدمة، ولهذا دوره وأثره الهام في دفع عجلة التقدم الاقتصادي للإنسان وبالتالي زيادة رفاهيته الاقتصادية، حيث أصبح المنتج لا يهتم بمشكلة التصرف في الإنتاج الزائد عن حاجة الاستهلاك الحاضر، لكونه يتمكن من تحويله إلى قيمة نقدية، ولتسهيل وظيفة النقود كوسيط للتبادل يجب أن تحظى بالقبول العام من قبل كل أفراد المجتمع بحيث تصبح مرغوبة لدى جميع أفراد المجتمع ويفضلوا الاحتفاظ بها.

2.4. النقود كمقياس للقيمة: إن استعمال النقود وتمتعها بالقبول العام من أفراد المجتمع كوسيط للمبادلات يجعلها طبيعيا أن تكون أداة للتعبير عن قيمة السلع والخدمات ويتم إبرام العقود بواسطتها وهذا الأمر يمكن من التغلب على مشكلة تعدد نسبة التبادل في نظام المقايضة وأصبح وحدة نقدية ممثلة في الثمن ومن ثم أصبح لكل سلعة أو خدمة قيمة نقدية واحدة، إن وظيفة النقود في قياس قيمة السلع والخدمات يذكرنا بوظيفة المتر في قياس

---

[83] المرجع السابق، ص 213.

[84] عزت قناوي، أساسيات في: النقود والبنوك، دار العلم للنشر والتوزيع، مصر، 2005، ص14.

الأطوال، والكيلوغرام في قياس الأوزان، ومن الملاحظ أن قيم المقاييس المادية تأخذ دائما صفة الثبات، ولكن أهم وحدة للقياس في النظام الاقتصادي وهي النقود متغيرة في قيمتها، لهذا ومن المقبول أن تكون وحدة قياس قيمة السلع والخدمات والنقود، نسبة ثابتة في قيمتها، أي تأخذ صفة الثبات النسبي، أي عدم التغير بصفة مستمرة وسريعة، ويحدث ذلك في الظروف الاقتصادية المستقرة، في حين أنه في ظل الظروف الاقتصادية غير المستقرة فإن قيمة النقود تكون عرضة للتقلبات، وعلى سبيل المثال، في حالة التضخم، نجد أن الأسعار تميل للارتفاع وتنخفض القدرة الشرائية للنقود، أي تقل قيمتها، بينما في حالة الكساد، حيث تميل الأسعار للانخفاض، فان القدرة الشرائية للنقود تزيد.

3.4. النقود كمستودع للقيمة: فطر الإنسان على الاحتياط للمستقبل، حيث يقوم بادخار جزء من النقود لاستخدامها في المستقبل، فالنقود في هذه الحالة تؤدي وظيفتها كمستودع للقيمة، حيث أن الفرد في الواقع لا يهدف إلى الاحتفاظ بالنقود لذاتها، وإنما من أجل الحصول بواسطتها على سلع وخدمات في المستقبل، ويلزم لاستعمال النقود كمستودع للقيمة أن تتمتع بصفة الاستقرار النسبي في قيمتها، وهذا غالبا ما لا يحدث، حيث كثيرا ما ترتفع أو تنخفض قيمة النقود، والنقود ليس بالمستودع الوحيد للقيمة، حيث يمكن للفرد أن يحتفظ بالقيمة في صورة أسهم أو سندات أو سلع معمرة، وهذه لها مزاياها في كونها تدر عائد لصاحب القيمة في صورة ربح أو فائدة أو متعة في الاستعمال، كما أن أسعارها قد ترتفع فجأة ويحقق صاحبها أرباحا رأسمالية، ولكن من ناحية أخرى، فان الاحتفاظ بالقيمة في صورة سلعة يؤدي إلى تحمل صاحبها نفقات تخزين.

4.4. النقود كوسيلة للمدفوعات الآجلة: مع استعمال النقود أمكن تسهيل التبادل بصفة عامة، وأصبحت النقود وسيط لتبادل المعاملات الحاضرة والمستقبلية، ذلك أن جزءا من المعاملات غالبا لا يتم في الحاضر، بل يتم مقابل وعد بالدفع بالنقود في المستقبل، هنا قامت النقود بوظيفة معيار للدفع المؤجل، وتمارس هذه الوظيفة من خلال قدرتها على إبراء الذمة في أي وقت، هذا ولاستعمال النقود كمعيار للدفع المؤجل يتطلب وجود ثقة بين الأفراد في أن قيمة النقود تتميز بثبات نسبي، وقد ازداد استخدام النقود كوسيلة للمدفوعات الآجلة في الوقت الحاضر بعد أن أصبحت المعاملات في تزايد مستمر.

5. أشكال النقود: عرفت النقود عدة أشكال حسب التطور الحاصل في المبادلات التجارية وما اقتضته الحاجة لكل حقبة زمنية، ومن بين هذه الأشكال نجد:[85]

1.5. النقود السلعية: كانت أول مرحلة من مراحل انتقال المجتمعات البشرية من اقتصاد المقايضة المباشرة إلى اقتصاد التبادل في شكله الأولي البسيط. اختلفت السلع النقدية من مجتمع إلى آخر فمثلا الأحباش اتخذوا الملح

[85] آدم مهدي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص89.

نقودا، والإغريق اتخذوا الماشية نقودا. فالخصائص البيئية والعادات والتقاليد والظروف الاقتصادية والاجتماعية والمعتقدات الدينية لها الأثر الكبير في تحديد نوع السلعة التي تستخدم نقودا.

2.5. النقود المعدنية: انتقلت النقود إلى مرحلة أخرى من مراحل التطور فانتشر استعمال المعادن نقودا إذ يسهل صياغتها وصكها في شكل معين وبقيمة محددة. فكانت النقود البرونزية والنحاسية أول النقود المعدنية. ومع تطور التجارة الخارجية استخدم الذهب فسمي نظام المعدن الواحد، ليتم فيما بعد اضافة معدن الفضة وسمي نظام المعدنين. فالفضة والذهب تلافيا عيوب المعادن الأخرى وأصبحتا أقدر أنواع على القيام بوظائف النقود.

3.5. النقود الورقية: في عصر التجاريين وظهور طبقة التجار ازداد حجم المبادلات التجارية المحلية والعالمية مما اضطر التجار إلى حمل كميات كبيرة من النقود المعدنية من الفضة والذهب ونظرا للمخاطر التي يتعرض لها التاجر ظهرت مجموعة من القواعد العرفية والتقاليد تساعد على تداول الحقوق بين التجار فكان انتشار مهنة الصرافة حيث تمتعت الأوراق المتداولة الصادرة عن الصيارفة بالثقة والقبول العام. ومع الحاجات إلى المصارف تطور نظام المصارف فأصبحت تقوم بأعمال الإقراض ومع مرور الزمن أصبحت السندات التي يصدرها المصرف لحاملها تتداول من يد إلى أخرى. وفي مرحلة ثانية أصدرت الدولة القانون الذي يلزم الأفراد بقبول النقود الورقية وتداولها دون أن يكون للأفراد الحق في استبدالها بأي عملة أخرى في المجتمع الواحد.

4.5. النقود الائتمانية أو المصرفية: ويطلق عليها نقود الودائع أو النقود الكتابية وهي أحدث أشكال النقود وهي تمثل وسيلة مهمة للدفع. فمع زيادة حجم الدخل النقدي نتيجة لارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي أخذ الأفراد يودعون أموالهم لدى المصارف التجارية وذلك بأن يسحب الطرف الذي لديه حساب في المصرف جزءا من أمواله المودعة أو كلها أو أن يأمر المصرف بتحويل مبلغ من النقود من حسابه إلى حساب الطرف الآخر الذي قد يكون لديه حساب في المصرف نفسه. فالشيك من الناحية القانونية لا يعتبر نقودا في حد ذاته بل هو مجرد وسيلة أو أداة تتضمن أمرا بدفع مبلغ من النقود من حساب شخص إلى حساب شخص آخر ولا يتمتع الشيك بقوة إيواء غير محدودة أي أن الدائن يستطيع أن يرفض الشيك كوسيلة للوفاء بالديون.

5.5. النقود الالكترونية: تعتبر النقود الالكترونية من تطورات العصر الحديث وهي وسائل الكترونية (الحاسوب) لتحويل أي مبالغ من جهة إلى أخرى ويتم ذلك وفق نظام الكتروني عرف باسم نظام تحويل الأموال الالكتروني. ويستخدم بشكل واسع هذه الأيام لتحويل المبالغ من قبل العديد من المؤسسات حتى البنوك تستخدم هذه الوسيلة من خلال الصراف الآلي (ATM) حيث يستطيع المستخدم سحب وإيداع وتحويل الأموال

الكترونيا، تتمتع هذه الطريقة بالسرعة الفائقة في تحويل الأموال وفي نفس الوقت الكلفة المنخفضة باستخدامها بدل من الشيكات وغيرها. [86]

ومع هذا لا يخلو الأمر من الانتقادات وأهمها:[87]

- صعوبة توفير هذا النظام أي نوع من إثبات استلام المبالغ المدفوعة كما تفعل الشيكات.
- التحويل في النظام الالكتروني يكون فوريا حيث لا يسمح بأي فترة من أجل تعزيز الأرصدة النقدية وهي ميزة استخدام الشيكات.
- يوجد في النظام الالكتروني فرصة لأعمال القرصنة الحاسوبية ولا توجد جهة مسؤولة عن الخسائر الناجمة عن ذلك.

ثانيا: البنوك

1. نشأة ومفهوم البنوك:

نشوء البنوك أو المصارف في شكلها الحالي، لم يظهر دفعة واحدة مكتملة المعالم، وكانت وليدة تطور طويل امتد من النظم البدائية الأولى وصولا للنظام الحالي. ويوجد ارتباط قوي بين تطور النقود وانشاء البنوك، ومن خلال هذه العلاقة أمكن ادارة عرض النقود والتحكم فيه، ولعبت البنوك الايطالية خلال الفترة الممتدة من القرن 13 إلى القرن 16 دورا رائدا في مجال تطور النقود، وكانت فينيسيا الايطالية في بداية الأمر مكانا للفنون المصرفية خلال هذه الفترة، ومن الأدلة على هذا وجود "شارع لومبارديا" في لندن، نسبة لمدينة لومبارديا الواقعة في شمال ايطاليا، حيث تمركزت فيه الأنشطة المصرفية.[88]

كلمة مصرف في اللغة العربية تقابل بنك في اللغة الأروبية، وهي مشتقة من الكلمة الايطالية Banco ومعناها المائدة ويرجع ذلك إلى أن اليهود المشتغلين بأعمال الصرافة في لمبارد بإيطاليا، كانوا يضعون العملات المختلفة على موائد ذات واجهة زجاجية، وكانوا اذا توقف أحدهم عن أداء التزاماته قبل غيرة حكم عليه بأن يحطم الجمهور زجاج مائدته علنا.

---

[86] محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، سهيل أحمد سمحان، النقود والمصارف، الطبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن، 2010، ص23.

[87] المرجع السابق، ص23.

[88] خليل عبد القادر، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2014، ص 15.

والأعمال المصرفية كانت معروفة قديما، فقد دلت الحفريات الأثرية أن السومريين الذين كانت منطقتهم بجنوب بلاد الرافدين مهدا لحضارة تمتد إلى ما يقارب 34 قرنا (ق.م) قد عرفوا أنواعا من النشاط المصرفي الذي باشرته معابدهم المقدسة. ومارس الاغريق النشاط المصرفي في القرن الرابع قبل الميلاد، كذلك انتشر الفن المصرفي في حوض البحر المتوسط عن طريق الاغريق، ونقل نظام المصارف في معظم أرجاء العالم القديم مع اتساع النفوذ في العالم القديم ما بين القرن الأول والثاني بعد الميلاد، وبقي التنظيم المصرفي قائما في الامبراطورية الرومانية حتى قضى اضطراب الأمن وانقطاع طرق المواصلات في العصور المظلمة على ما خلفته المدنيات القديمة من نظم الائتمان.

لم تكن البنوك مجرد فكرة خطرت في ذهن فرد معين قام بتنفيذها بل أن الظروف والتطورات الاقتصادية هي التي اقتضت وجودها. ويمكن ارجاع فكرة المصارف بوضعها الراهن إلى العوامل الآتية:

1. **الصيارفة:** الذين يستبدلون الدراهم والدنانير ويميزون غثها من ثمينها. ومهمة الصيرفي أو البنوك في طورها الأول تتلخص فيما يلي:
   أ. الاحتفاظ بما يودع لديها من أموال لتكون تحت طلب مودعيها.
   ب. تحويل العملات المختلفة إلى العملة الموحدة.
   ت. نقل الأموال من مكان إلى آخر.

   وكانت البنوك تتقاضى أجرا من عملاتها مقابل القيام بهذه الخدمات.

2. **دور الصاغة:** الذين يحولون المعادن إلى سبائك وعملات مختلفة، ارتبط ظهورهم خاصة بالمعادن النفيسة وصرف النقود الأجنبية شأنهم في ذلك شأن الصيارفة وارتبطت عملياتهم بالأسواق فقد ورد في التاريخ "كان اليهود يتاجرون ويزرعون ويقرضون الأموال بالربا الفاحش للأعراب ويحترفون بعض الحرف مثل الصياغة...
3. **دور المرابون:** الذين يقرضون غيرهم بزيادة يأخذونها على رأس المال المستقرض.
4. **التصنيع:** وهو الحركة التي استطاع فيها العقل البشري ان يخترع الآلة ويعتمد في زيادة الثروة على كثرة الانتاج.

وردت عدة تعاريف للبنك منها الكلاسيكية ومنها الحديثة فمن وجهة النظر الكلاسيكية يمكن القول أن البنك هو "مؤسسة تعمل كوسيط مالي بين مجموعتين رئيسيتين من العملاء. المجموعة الأولى لديها فائض من

الأموال وتحتاج إلى الحفاظ عليه وتنميته والمجموعة الثانية هي مجموعة من العملاء تحتاج غلى أموال لأغراض أهمها الاستثمار أو التشغيل أو كلاهما."[89]

أما من الزاوية الحديثة فيمكن النظر إلى البنك على أنه " مجموعة من الوسطاء الماليين الذين يقومون بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لآجال محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية وسياسة الدولة ودعم الاقتصاد القومي وتباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات وما يتطلب من عمليات مصرفية وتجارية ومالية وفقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي. والشكل التالي يسهم في ايضاح مفهوم البنك كوسيط مالي:

الشكل رقم (36): البنك كوسيط مالي

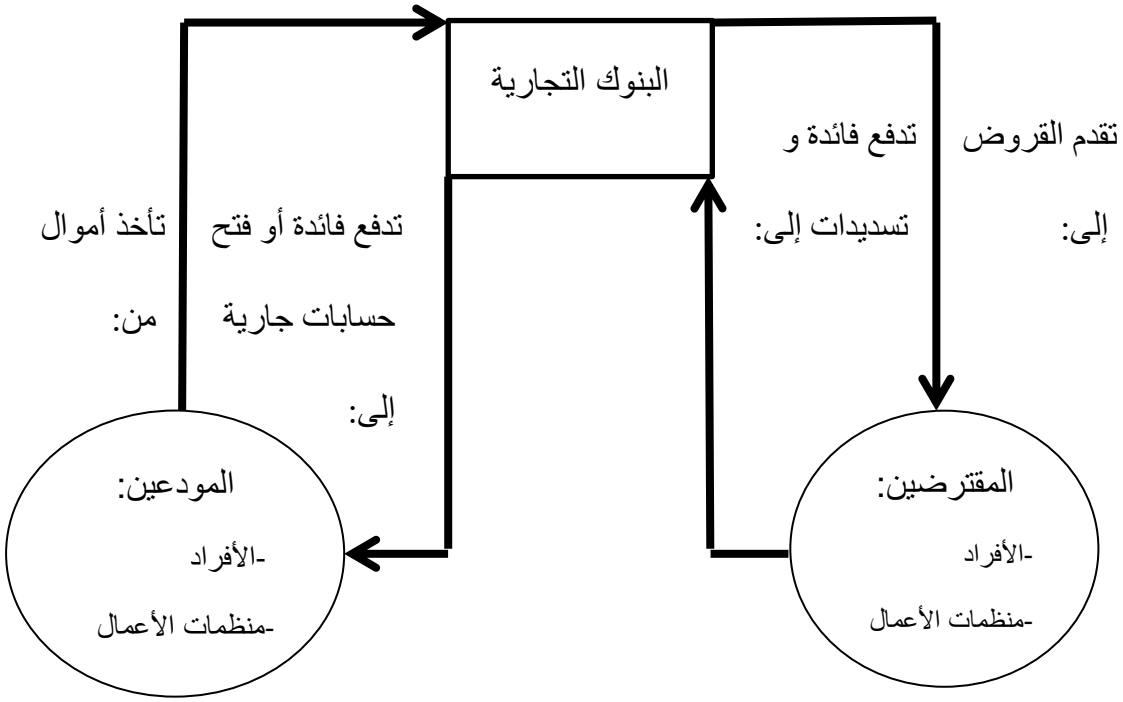

المصدر: محمد الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص8.

[89] محمد الصيرفي، إدارة المصارف، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الاسكندرية، 2007، ص07.

2. أنواع البنوك: يمكن تصنيفها إلى مؤسسات غير ربحية وأخرى ربحية، ونعرض ذلك كما يلي: [90]

أ. مؤسسات غير ربحية (أرباح عرضية)، وتشمل :

- الخزينة العمومية
- البنك المركزي

ب. مؤسسات ربحية: (الربح هو أساس نشاطها)، وتشمل البنوك والمؤسسات المالية التالية:

- البنوك التجارية: تمثل أكبر البنوك وأقدمها، تحصل على الأموال في شكل ودائع، وتقدمها في شكل قروض قصيرة الأجل غالبا.
- البنوك المتخصصة: مصادر أموالها هي رأسمالها، ثم الاعانات الحكومية (إن كانت عمومية)، والاقتراض الطويل الأجل، ويتم الاقتراض في شكل قروض واستثمار على المديين المتوسط والطويل.
- مؤسسات التوفير/ الادخار: مصادر أموالها ادخار الافراد، وتقدم في شكل قروض (قصيرة، متوسطة وطويلة)، وكذا استثمارات.
- مؤسسات استثمار: لصالح المستثمرين فقط، وتستثمر أموالها في السوق المالية (أسهم وسندات).
- مؤسسات التأمين: مداخيلها أقساط التامين، ومخرجاتها التعويضات وبعض الاستثمارات,
- مؤسسات أخرى للوساطة المالية: مداخيلها، رأسمالها والاقتراض من البنوك وودائع الأفراد، وتقدم في الاستثمار.
- البنوك الاسلامية: هي بنوك تجارية تطبق أحكام الشريعة الاسلامية في المعاملات المصرفية.

2. وظائف البنوك:

أ. البنك المركزي: يمثل البنك المركزي السلطة النقدية في أي بلد حيث يمارس عدد من المهام والاختصاصات المتعلقة بإدارة السياسة النقدية وتحديد أولوياتها وأهدافها. وفي الغالب، فإن هذه الاختصاصات والمهام تكون محددة في قانون البنك المركزي. وعلى وجه الخصوص فإن أهم وظائف ومهام البك المركزي هي: [91]

- إصدار النقود القانونية وفقا لمتطلبات التطور الاقتصادي وأهداف الحفاظ على استقرار الأسعار وقيمة العملة الوطنية.

[90] خليل عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص25.

[91] محمد أحمد الأفندي، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2018، ص184.

- إدارة السياسة النقدية بشكل سليم ومرغوب من حيث اتخاذ كافة الاجراءات والأدوات اللازمة للإشراف على سير ونشاط البنوك التجارية وبما يحقق أهداف التشغيل الكامل للموارد وزيادة النمو الاقتصادي وتحقيق استقرار الأسعار وتوجيه النشاط الاستثماري بما يحقق تلك الأهداف.
- إجراء المقاصات والتسويات بين البنوك والمؤسسات المالية.
- تقديم القروض للبنوك باعتباره الملاذ الأخير للبنوك التجارية عند الشدائد.
- تقديم الخدمات المصرفية والائتمانية للحكومة باعتباره بنك الدولة أو بنك الحكومة.
- إدارة احتياطي الدولة من العملات الأجنبية والقيام بتسوية المدفوعات الدولية للحكومة.

ب. البنوك التجارية: هي تلك البنوك التي تقوم بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لآجال محددة، وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية. ويعرف آخرون البنوك التجارية بأنها مؤسسات مالية وسيطة تقوم بتجميع مدخرات الأفراد والوحدات الاقتصادية التي تحقق فائضا وتستخدمها في إقراض الأفراد والمشروعات ذات العجز. ولعل أهم ما يميز البنوك التجارية عن غيرها من مؤسسات مالية ومصرفية ، هو قدرة هذه المصارف على خلق النقود سواء كان المصرف منفردا أو المصارف مجتمعة والتي تعني ببساطة ان المصرف يقدم تسهيلات ائتمانية للعملاء بدون أن يكون هناك حقيقة ودائع مخصصة ومقابلة لها وبالتالي قدرتها على التأثير على عرض النقود والطلب عليها في المجتمع وكذلك تفاعلها مع السياسات النقدية تأثرا وتأثيرا فيها.[92] ونتيجة ذلك أصبح يطلق عليها بنوك الودائع أو البنوك التي تصنع النقود، وهي في الأصل مؤسسات تسعى إلى تحقيق الربح وتتعامل بوجه خاص في الائتمان قصير الأجل. ولهذا أطلق كثير من الاقتصاديين عليها اصطلاح "بنوك الودائع"، فهي تقبل وتصنع الودائع بهدف تحقيق الربح، وتؤدي وظائف متعددة نذكر منها:[93]

❖ **قبول الودائع وتلقيها:**

تعتبر الوديعة تعهدا من المصرف لصاحب الوديعة، أي أن يدفع البنك مبلغا من النقود يساوي قيمة الوديعة بواسطة شيك (صك)، والودائع أنواع مختلفة: الودائع تحت الطلب أو الحسابات الجارية، الودائع لأجل، الودائع بإخطار، ودائع الادخار...

❖ **منح الائتمان (الاقراض):**

تتمثل هذه الوظيفة في تقديم البنك مبالغ نقدية سواء نقود سائلة أو كتابية إلى الأفراد والمؤسسات ورجال الأعمال لفترة قصيرة لا تتجاوز العام على أن تسترد في الوقت المحدد مع نسبة معينة من مبلغ القرض في شكل فائدة،

[92] محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، سهيل أحمد سمحان، مرجع سبق ذكره، ص 105-107

[93] خالفي علي، مرجع سبق ذكره، ص 174.

وقد يأخذ الائتمان شكلا آخر هو الاعتماد المستندي الذي يعتبر أهم وسائل الدفع في التجارة الخارجية، كما يمكن أن يمنح قروضا متوسطة لأجل بضمان عيني أو شخصي.

- **تحصيل الشيكات والكمبيالات:**

تمارس البنوك التجارية مهمة تسوية الديون بين عملائها بواسطة المقاصة مقابل حصولها على عمولة لتغطية مختلف النفقات وللحصول على الربح، هذه الوظيفة تمكن رجال الأعمال من التوسع في مبيعاتهم والحصول على أوراق تجارية يمكن خصمها أو تحصيلها من البنوك التجارية، كما يقوم البنك التجاري بمهام أخرى كبيع وشراء الأوراق المالية، العملات الصعبة، تأجير الخزائن الخاصة بالعملاء للاحتفاظ بالمنقولات الهامة، إصدار خطابات الضمان...

المحور التاسع: أزمة التضخم

1. تعريف التضخم:

يعرف التضخم حسب كاردنير أكلي Gandener Ackley بأنه (الارتفاع المستمر المحسوس في المستوى العام للأسعار أو معدل الأسعار). واستنادا إلى هذا التعريف لا يعتبر من التضخم تلك الحاجة التي ترتفع فيها الأسعار بشكل متقطع وغير مستمر أو عندما يكون الارتفاع في الأسعار قليلا جدا وغير محسوس. ويضيف الأستاذ أكلي قائلا: (نعرف التضخم بأنه حالة الارتفاع المستمر في الأسعار، وليس الاسعار العالية. وبعبارة أخرى، أن التضخم يعبر عن حالة عدم التوازن، ويجب تحليلها وفقا لمعايير حركية وليس بمعايير ساكنة).

ويعرف كورتير Grouther التضخم بأنه (الحالة التي تأخذ فيها قيمة النقود بالانخفاض، أي عندما تأخذ الاسعار بالارتفاع). واستنادا إلى بيجو تتوفر حالة التضخم (عندما تصبح الزيادات في الدخل النقدي أكبر من الزيادات في كمية الانتاج المتحققة بواسطة استخدام عناصر الانتاج التي تحصل على تلك الدخول).

كل هذه التعاريف تؤكد على أن المقصود بالتضخم هو ارتفاع الاسعار وليس الأسعار العالية، مشيرة إلى وجود حالة عدم التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي عند مستوى الأسعار السائدة، مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار.[94]

2. أسباب التضخم:

التضخم يعني الارتفاع العام للأسعار ويصنف الاقتصاديون أسباب ارتفاع الأسعار ونشوء التضخم إلى:

1.2. التضخم الناشئ عن الطلب: يحدث التضخم عندما يكون الطلب الكلي على السلع والخدمات أكبر من العرض الكلي لهذه السلع، ومنطلق هذه الفكرة يعود إلى الاقتصاديين: "فيكسل" السويدي، و "كينز" الإنجليزي، ومؤداها أنه طبقا لنظرية كمية النقود يرتبط مستوى الاسعار مباشرة وبطريقة تناسبية مع التغير في كمية النقود، ويحدث التضخم عندما تزداد هذه الكمية ويتوقف عندما تحدد هذه الكمية، ويكون معدل التضخم أو معدل ارتفاع الأسعار دائما متكافئا مع معدل التغير في كمية النقود.[95]

2.2. التضخم الناتج عن زيادة التكاليف: إن تفسير هذا النوع من التضخم يقوم بشكل عام على أساس أن ارتفاع المستوى العام للأسعار يحدث على أثر الزيادة في تكاليف عناصر الإنتاج وبشكل خاص الأجور، حيث

---

[94] ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، مرجع سبق ذكره، ص 214، 215.

[95] خالفي علي، مرجع سبق ذكره، ص 194.

أن الزيادات في معدلات الأجور تحدث بصورة مستقلة لا علاقة لها بفائض الطلب، حيث يؤدي إلى زيادة نفقات الإنتاج وبالتالي ارتفاع مستويات الأسعار، ويفترض هذا التحليل سيادة المنافسة الغير تامة في كل من سوق العمل وسوق السلع، أي توفر النقابات العمالية القوية في سوق العمل مع توفر اتحادات أرباب أعمال قوية في سوق السلع.[96]

3.2. التضخم المشترك: قد يحدث التضخم نتيجة لعوامل مشتركة من الأسباب السابقة، فقد ينجم ذلك بسبب زيادة الكتلة النقدية المتداولة مع ثبات الإنتاج وفي نفس الوقت ترتفع أسعار عناصر الإنتاج من أثمان المواد الأولية وموارد وغيرها, [97]

3. أنواع التضخم: هناك أنواع مختلفة للتضخم منها ما يلي:[98]

أ- التضخم الزاحف: عندما يرتفع المستوى العام للأسعار بمعدلات بسيطة أو معتدلة خلال فترة زمنية طويلة، فإن هذا النوع من التضخم يسمى بالتضخم المعتدل أو التضخم الزاحف.

ب-التضخم الجامح: يحدث التضخم الجامح عندما يرتفع المستوى العام للأسعار بمعدلات كبيرة ومتسارعة خلال فترة زمنية قصيرة. ويسمى هذا النوع بالتضخم الجامح أو التضخم المفرط أو المتسارع. وعندما يحدث هذا النوع من التضخم فإنه يؤدي إلى اضطراب الاستقرار الاقتصادي، حيث تفقد العملة الوطنية قيمتها وتتصاعد الأسعار وتضعف الثقة بالاقتصاد الكلي. وقد عانت من هذا النوع من التضخم بعض البلدان في أمريكا اللاتينية. وفي أوائل القرن الماضي عرفت ألمانيا التضخم الجامح الذي أدى إلى تدهور كبير في الاقتصاد الألماني.

ت-التضخم المستورد: عندما يعتمد اقتصاد أي دولة على الواردات من السلع والخدمات، فإنها تكون عرضة للتضخم المستورد من الخارج. فعندما تعاني دول العالم الخارجي من ارتفاع الأسعار، فإنها تصدر ذلك التضخم إلى الدول الأخرى المستوردة. اي أن التضخم المستورد هو الارتفاع المستمر في أسعار السلع والخدمات المستوردة من الخارج. وقد يحدث التضخم بسبب ارتفاع تكاليف عناصر الإنتاج المستوردة من الخارج.

4. الآثار المختلفة للتضخم: يترك التضخم آثارا واضحة وملموسة سلبية في حالات متعددة، ويمكن التعرض لأهم هذه الآثار فيما يلي:

---

[96]صغيري فاطيمة الزهرة، دراسة تحليلية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة 1970-2005، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص 31.

[97]عبد الحليم كراجة وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص135.

[98]محمد أحمد الأفندي، مرجع سبق ذكره، ص283.

أ. الآثار في هيكل الانتاج: للتضخم العنيف نتائج سلبية على الانتاج، واحدى هذه النتائج، هي أنها تشجع على المضاربة، بدلا من الاستخدام المنتج للادخارات. ويجد الناس أن الاستثمار في الذهب والألماس والعقارات (وكلها تتجه إلى الزيادة في القيمة النقدية أثناء التضخم) أكثر ربحا لهم من الاستثمار في كثير من النشاطات الانتاجية. وكذلك يعمل التضخم على تثبيط عزائم رجال الأعمال عن تنفيذ مشاريع طويلة الأجل بسبب صعوبة التنبؤ بما سوف تكون عليه الأسعار. واذا بلغ معدل التضخم المستوى المدمر الذي ساد في ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى، يمكن أن ينهار النظام النقدي ويمكن أن يكون الناس غير راغبين في قبول النقود، ويمكن أن يصروا على تبادل السلع والخدمات مقابل السلع والخدمات الأخرى، والنتيجة المنطقية عجز وانخفاض كبير في الانتاج.[99]

ب.أثر التضخم على العملة: يؤدي التضخم وما ينجم عنه من تخفيض قيمة النقود، إلى إضعاف ثقة الأفراد في العملة، وإضعاف الحافز على الادخار، وفي ظل هذا تكف النقود عن تأدية وظائفها الأساسية (وسيط للمبادلة- مخزن للقيمة- مقياس للقيمة) وخاصة وظيفتها الثانية، ونتيجة لذلك يزيد التفضيل السلعي للأفراد على التفضيل النقدي، فيزداد ميلهم إلى إنفاق النقود على الاستهلاك الحاضر وينقص ميلهم للادخار، ومما يضاعف من هذا الأثر أن يصاحب التضخم زيادة في الإصدار النقدي أو توسع في الائتمان المصرفي، إذ أن ذلك سوف يؤدي إلى زيادة عرض النقود، وزيادة حجم السيولة النقدية من شأنه أن يؤدي إلى الحد من ارتفاع أسعار الفائدة بالقدر الذي يجعل الارتفاع في أسعار الفائدة لا يستطيع أن يعوض التناقص في قيمة النقود.

كما يؤدي التضخم إلى الادخار السلبي، أي إلى الاستدانة وإذا استمر التضخم فترة طويلة من الزمن فانه يؤدي إلى القضاء على مدخرات الطبقات الفقيرة والمتوسطة قضاء كاملا، فضلا عن أن التضخم يؤدي كذلك إلى هروب رؤوس الأموال الوطنية للاستثمار في الخارج وعدم إقبال رؤوس الأموال الأجنبية على الاستثمار في الداخل.[100]

ت.الآثار على الأجور: تتخلف الأجور عن المستوى العام لأسعار مما يؤدي إلى خفض الدخل الحقيقي لفئة العمال وأصحاب الدخول الثابتة، وإلى زيادة أرباح أرباب العمل والصناعة نتيجة لازدياد الثغرة بين أسعار السلع المباعة والأجور المدفوعة، وكلما كانت الصناعة تشغل نسبة أعلى من اليد العاملة ازدادت أرباح هذه الصناعات. وهكذا نجد أن أصحاب الدخول الثابتة الذين لا يملكون الموجودات النقدية الكافية لشراء الموجودات الحقيقية اتقاء لخسارة متوقعة تصيب الموجودات النقدية، نجد أنهم يلجؤون عادة إلى زيادة انفاقهم للحصول على سلع وخدمات أكثر نسبيا مما لو أخرو انفاقهم لفترة من الزمن بسبب النقص في قيمة الأرصدة النقدية.[101]

---

[99]كمال شرف، هاشم أبو عراج، النقود والمصارف، منشورات جامعة دمشق، 1994، ص115.

[100]صغيري فاطمة الزهرة، مرجع سبق ذكره، ص 37-38.

[101]كمال شرف، مرجع سبق ذكره، ص 115.

ث.تأثير التضخم على الميزان التجاري: يعمل التضخم على رفع الاسعار داخل الدولة، فترتفع أسعار الصادرات في السوق العالمي فتفقد السلع المحلية ميزتها التنافسية في هذه الأسواق فيقل الطلب عليها وتنخفض قيم الصادرات، وفي نفس الوقت ونظرا لارتفاع أسعار المنتجات داخل السوق المحلي فيزيد الاقبال على السلع المستوردة التي تصبح أرخص من المنتجات المحلية فتزيد قيم الواردات فتكون المحصلة عجز في الميزان التجاري بسبب انخفاض قيم الصادرات وارتفاع قيم الواردات.[102]

5. السياسات الكفيلة بالقضاء على التضخم: بذل الاقتصاديون جهودا كبيرة في دراسة ظاهرة التضخم نظرا للأضرار الجسيمة التي يمكن أن يلحقها التضخم بالمجتمع، اذ يتسبب التضخم في احداث أضرار سياسية واقتصادية واجتماعية. وكل هذه الأضرار تدعو السلطات إلى التدخل واتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على التضخم. وعادة تلجأ الحكومات إلى استخدام وسائل السياسات المالية والنقدية للتقليل من حجم الطلب الكلي وجعله مساو إلى مستوى العرض الكلي عند مستوى الاستخدام التام.[103]

أ. السياسات المالية الانكماشية: تستخدم السياسات والإجراءات المالية الانكماشية لمكافحة التضخم ؛ حيث تستهدف تخفيض الإنفاق الكلي (الطلب الكلي الفعال) إلى مستوى العرض الكلي عند مستوى التشغيل الكامل للموارد. ويتم هذا من خلال: [104]

- تخفيض الإنفاق الحكومي.
- أو زيادة الضرائب.
- أو تخفيض الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب.

ب. السياسات النقدية الانكماشية: من أجل تخفيض التضخم ومكافحته يتم استخدام أدوات السياسة النقدية الانكماشية أو التقييدية، حيث تستهدف هذه السياسات تخفيض عرض النقود. فاذا انخفض عرض النقود، فإن هذا يسبب ارتفاع سعر الفائدة وفقا للتحليل الكينزي. وهذا يسبب انخفاض حجم الاستثمار، مما يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الكلي وبالتالي انخفاض معدل التضخم.

ويتم تخفيض عرض النقود من خلال أدوات السياسة النقدية الآتية:

- رفع نسبة الاحتياطي القانوني.
- رفع سعر إعادة الخصم.
- بيع السندات الحكومية من خلال عمليات السوق المفتوحة من أجل سحب السيولة الزائدة لدى الأفراد.
- أو مزيج من تلك الأدوات التي تسمى بأدوات السياسة النقدية الانكماشية.

---

[102]نجلاء محمد بكر، اقتصاديات النقود والبنوك، وزارة التعليم العالي، أكاديمية طيبة، بدون سنة، ص 121.

[103]ضياء مجيد الموسوي (1993)، مرجع سبق ذكره، ص 229.

[104]أحمد الأفندي، مرجع سبق ذكره، ص292.

ج. مزيج السياسات المالية والنقدية: تستخدم مزيج من السياسات المالية والنقدية الانكماشية لمكافحة التضخم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي؛ حيث يتم تطبيق السياسات والإجراءات التالية:

- تخفيض الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب.
- وزيادة نسبة الاحتياطي القانوني وسعر إعادة الخصم وبيع السندات الحكومية من أجل تخفيض عرض النقود.
- ومن الواضح أن مزيج السياستين المالية والنقدية الانكماشية يؤدي إلى تخفيض الطلب الكلي إلى مستوى العرض الكلي عند مستوى التشغيل الكامل للموارد.
- تمنع عملية المزج بين السياستين المالية والنقدية التضارب بينهما في تحقيق أهدافهما في مكافحة التضخم.

فالسياسة المالية الانكماشية تؤدي كما عرفنا إلى انخفاض الإنفاق الكلي. ولكي تنجح هذه السياسة في بقاء الإنفاق الكلي منخفضا، فينبغي أن لا ينخفض سعر الفائدة. وهنا تكمن أهمية استخدام السياسات النقدية الانكماشية في منع سعر الفائدة من الانخفاض، حتى لا يؤدي هذا إلى زيادة حجم الاستثمار، وبالتالي زيادة الانفاق الكلي، الأمر الذي يؤدي إلى إبطال أثر السياسات المالية الانكماشية في تخفيض الإنفاق الكلي.

لذلك، لابد من استخدام السياسات النقدية الانكماشية بصورة تكاملية مع السياسات المالية الانكماشية من أجل مكافحة التضخم، وهذا ما يتحقق من خلال عملية المزج بين السياستين المالية والنقدية.

المحور العاشر: البطالة

تمثل البطالة أهم أقطاب المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تسبب المتاعب والاضطرابات المختلفة للأفراد والحكومات لما لها من آثار سلبية على النظام الاقتصادي والاجتماعي، وهكذا نجد أن كثير من الدول تسعى لتقليص حجمها من خلال تبني برامج وسياسات اقتصادية واجتماعية.

1. تعريف البطالة:

تعرف البطالة أنها حالة عدم وجود عمل لطالبه رغم الرغبة فيه والبحث عنه أي وجود أشخاص لا يعملون وهم يدخلون في مفهوم قوة العمل إلا أنهم قادرين على العمل وراغبين فيه وباحثين عنه ولكنهم لا يحصلون عليه وبالتالي هم متعطلون عن ممارسة العمل. أما منظمة العمل الدولية فتعرف العاطل عن العمل بأنه كل من هو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى.[105]

كما يمكن تعريف البطالة بأنها التوقف الإجباري لجزء من القوة العاملة في الاقتصاد عن العمل مع وجود الرغبة والقدرة على العمل. والمقصود بالقوة العاملة هو عدد السكان القادرين والراغبين في العمل مع استبعاد الأطفال (دون الثامنة عشر) والعجزة وكبار السن. وللحصول على معدل البطالة يمكن استخدام المعادلة التالية:

معدل البطالة = (عدد العاطلين عن العمل / اجمالي القوى العاملة) * 100.

2. أسباب البطالة:

إن مشكلة البطالة ليست مشكلة اقتصادية فحسب وإنما هي مشكلة اجتماعية سياسية تعلمية أيضا ومن ثم فهي ليست مسؤولية جهاز معين أو قطاع محدد أو جهة بذاتها بل هي مسؤولية مشتركة بين كافة قطاعات المجتمع وأجهزته ومؤسساته وهيئاته المختلفة ولذلك تتعدد وتتنوع أسبابها كما يلي:[106]

- الزيادة الهائلة في معدل النمو السكاني وارتفاع معدلات الحياة وارتفاع متوسط الأسعار.
- التطور التكنولوجي السريع والمتلاحق الذي أدى إلى الاستغناء عن عدد كبير من العاملين.

---

[105] وليد ناجي الحيالي، دراسة بحثية حول البطالة، كلية الادارة والاقتصاد، الاكاديمية العربية المفتوحة، الدانمارك، بدون سنة، ص08.

[106] طارق عبد الرؤوف عامر، أسباب وأبعاد ظاهرة البطالة وانعكاساتها السلبية على الفرد والأسرة والمجتمع ودور الدولة في مواجهتها، الطبعة الثانية، دار اليازوري، الأردن، 2015، ص20، 21.

- قصور الموارد المالية والاقتصادية عن فتح مجالات عمل جديدة وعدم نمو فرص العمل بنفس معدل نمو السكان.
- الإقبال الشديد وزيادة الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي نظرا لمجانية التعليم وتعظيم الشهادة الجامعية.
- الزيادة المطردة في أعداد الخريجين بمعدلات متضاعفة عما كانت عليه في السنوات الماضية.
- الخلل والفجوة وعدم التنسيق بين سياسات التعليم واحتياجات التنمية وسوق العمل وخطط التنمية.

3. أنواع البطالة:

إن أشكال وأنواع البطالة مختلفة ومتعددة ومن الصعب حصرها جميعا ومن أهم هذه الأنواع ما يلي:[107]

❖ **البطالة السافرة أو الصريحة أو الظاهرة:** ويقصد بها حالة التعطل الظاهر التي يعاني منها جزء من قوة العمل المتاحة، أي وجود عدد من الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه وعند مستوى الأجر السائد دون جدوى، ولذا فهم في حالة تعطل كامل لا يمارسون أي عمل وهي تظهر بشكل واضح في فائض العرض في سوق العمل بالطلب عليه.

❖ **البطالة المقنعة:** وهي الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل مما يعني وجود عمالة زائدة أو فائضة وهذه الفئة من العمالة تبدو من الناحية الظاهرية أنها في حالة عمل لأنها تشغل وظيفة وتتقاضى عنها أجرا، ولكنها من الناحية الفعلية لا تعمل ولا تضيف شيئا إلى الإنتاج.

إن البطالة المقنعة ليست أقل خطورة من البطالة السافرة بين خريجي الجامعات ويلاحظ أن هذا النوع من البطالة يوجد في القطاع الصناعي وتعاني غالبية المصالح الحكومية ووحدات القطاع العام من ظاهرة البطالة المقنعة نتيجة التزام الدولة بتعيين خريجين.

❖ **البطالة شبه المقنعة:** وفيها تكون قيمة ما ينتجه العاملون والموظفون أقل من قيمة الأجور المدفوعة لهم.

❖ **البطالة الإجبارية:** وهي حالة البطالة التي يرغم عليها الراغبون في العمل والقادرون عليه في ظل مستوى الأجور السائدة والباحثون عنه ولكن دون جدوى، والتي يتعطل فيها العاملون بشكل قهري.

أي من غير إرادته أو اختياره والتي يتم فيها الاستغناء عن العاملين بطردهم من أعمالهم وتسريحهم من وظائفهم سواء لأسباب اقتصادية أو غير اقتصادية، ويبحث فيها الداخلون بسوق العمل لأول مرة عن عمل ولا يجدونه، ويكون فيها عدد الراغبين في العمل في ظل مستويات الأجور النقدية السائدة أكبر من عدد العمال المطلوبين للعمل.

---

[107] المرجع السابق، ص24.

❖ **البطالة الاختيارية:** في هذا النوع يرغب الأفراد في ترك وظائفهم الحالية للتفرغ من أجل البحث عن فرص عمالة أفضل ذات دخول أعلى وأكثر ملائمة للقدرات والطموحات وهي الحالة التي يتعطل فيها الفرد بمحض إرادته واختياره حينما يقدم استقالته من العمل الذي كان يعمل به إما لعزوفه عن العمل وتفضيله للفراغ مع وجود مصدر آخر للدخل والإعاشة، أو لأنه يبحث عن عمل أفضل يوفر له أجرا أعلى وظروف عمل أفضل وقرار التعطل هنا اختياري ولم يفرضه صاحب العمل ولم يجبره عليه.

❖ **البطالة الموسمية:** يقصد بها عدم انتظام العمل بالنسبة لفئات معينة من الشباب والكبار في مواسم معينة كما هو الحال في القطاع الزراعي حيث توجد فجوة زمنية بين كل محصول والذي يليه وقد يؤدي ذلك إلى انتقال العمال وهم في حالة البطالة إلى المدن فيتسبب ذلك في حدوث ضغط على السكان والخدمات وغيرها.

❖ **البطالة الدورية:** تنتشر البطالة الدورية في البلاد الرأسمالية المتقدمة التي يتعرض اقتصادها القومي للأزمات الناتجة عن انخفاض الطلب الفعلي مما ينتج عنه تعطيل لجانب كبير من الطاقة الانتاجية للاقتصاد القومي ومن ثم تتغشى البطالة بين العمال ويترتب على هذه الأزمات آثار خطيرة على اقتصاديات هذه البلاد.

❖ **البطالة الهيكلية:** وهي نوع من البطالة تحدث بسبب تغيرات هيكلية تمس الاقتصاد القومي كالتغير في هيكل الطلب على المنتجات، أو تغير الفن الإنتاجي أو انتقال الصناعات للتوطن في أماكن جديدة. إذن يحدث هذا النوع من البطالة نتيجة انخفاض الطلب على نوعيات معينة من العمل بسبب الكساد الذي لحق بالصناعات التي كانوا يعملون بها وظهور الطلب على نوعيات معينة من المهارات اللازمة لإنتاج سلع معينة لصناعات في طور الازدهار.[108]

4. الآثار الاقتصادية والاجتماعية للبطالة: تعتبر البطالة من الظواهر غير المرغوب فيها في أي مجتمع وذلك نظرا لما تخلفه من مخاطر، وما تعكسه من آثار سلبية اقتصادية واجتماعية على الأفراد والمجتمع على حد سواء.

أ. **الآثار الاقتصادية:** يمكن حصر هذه الآثار الاقتصادية على العموم في النقاط التالية:[109]

- إن البطالة يتحقق معها ارتفاع عبء الإعالة بسبب انخفاض المنتجين وارتفاع المستهلكين، من ضمنهم العاطلين عن العمل، وهو الأمر الذي يخفض مستويات المعيشة ويؤدي إلى انخفاض الادخار والقدرة على الاستثمار وبالتالي، انخفاض القدرة الإنتاجية ومن ثم انخفاض الإنتاج والدخل القومي وانخفاض الاستخدام. يمتد أثر البطالة بامتداد فترتها والتي تكون، في الغالب، بطالة هيكلية، خاصة في الدول النامية؛

[108] عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص39.
[109] سليم عقون، قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة –دراسة قياسية تحليلية- حالة الجزائر، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، 2010/2009، ص14.

- إن البطالة تثير العديد من المشكلات التي ترتبط بها وتنجم عنها، ومنها التأثير على الأجور ما يؤدي إلى انخفاضها، لأن البطالة تمثل عرض للعمل يفوق الطلب عليه، وبالتالي تدني مستويات المعيشة بسبب انخفاض الأجور.

- هناك خسارة تترتب على بطالة العمال المهرة ومتوسطي المهرة حينما تطول فترة بطالتهم فهذه الخسارة تتمثل في فقدانهم التدريجي لمهاراتهم أو خبرتهم، فمن المعروف أن المهارة و الخبرة تحفظ بالاستخدام وتنمو مع الزمن بعد ذلك خصوصا، كما يتعرض العامل لمواجهة وسائل تكنولوجية متاحة أحدث خلال عمله.

- تخلف البطالة أيضا التراجع أو التآكل في قيمة رأس المال البشري، فمن المعروف أن الخبرات والمهارات العلمية المتراكمة التي يكتسبها الإنسان خلال العمل تعتبر في حد ذاتها أصلا قيما وذات قيمة إنتاجية عالية، إلا أن تعطل الإنسان وتوقفه عن العمل ولفترات طويلة، لا يؤدي إلى وقف عملية اكتساب هذه الخبرات وتراكمها فحسب، بل وإلى تآكلها وإصابتها بالاضمحلال وحتى لو عاد إلى العمل لاحقا فإنه يصبح أقل إنتاجية وعطاء؛

- الهدر في الموارد الإنتاجية: ويقصد بذلك أن البطالة تمثل موارد إنتاجية غير مستغلة استغلالا كاملا وهذه الحالة متى ما حصلت لا يمكن تعويضها بإرجاع عجلة الزمن إلى الوراء ولذلك فهي تمثل خسارة مادية وهدر في الموارد الإنتاجية غير مستغلة؛

- إن العمل يعتبر عنصرا إنتاجيا وبالتالي فإن تعطله يعني عدم إسهامه في العملية الإنتاجية ومن ثم تكون مقدرته على الإنفاق ضئيلة أو معدومة، وبالتالي فإن حجم الإنفاق الوطني سينخفض مما يؤدي إلى انخفاض مستوى الطلب الكلي مما ينتج عنه انخفاض الإنتاج وزيادة تفاقم البطالة.

ب. الآثار الاجتماعية: تتمثل في أن العاطلين عن العمل يعيشون عالة على المجتمع وعلى انتاج غيرهم، وأن استمرار تعطلهم عن العمل ولفترات طويلة يمثل في حد ذاته عبئا ثقيلا على الأفراد وأسرهم وعلى المجتمع بشكل عام. وتنعكس هذه الآثار الاجتماعية عادة في زيادة البؤس والمعاناة الانسانية، وتجريد الأفراد من مصادر رزقهم وقوت يومهم. وعلاوة على ذلك فان استمرار وبمعدلات عالية مدعاة إلى تفشي الجرائم وزيادة معدلاتها وتنوعها، وإلى تفشي الأمراض وزيادة معدلات الاختلالات النفسية والعقلية، وإلى زيادة حالات الطلاق والانتحار، الخ. وقد وثقت دراسة في جامعة هوبكنز الأمريكية العلاقة الارتباطية بين البطالة وهذه الأمراض والجرائم.[110]

[110] صالح خصاونة، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، المكتبة الوطنية، الأردن، 2000، ص166.

المحور الحادي عشر: أزمة الكساد

1. مفهوم الكساد: يمكننا تعريف الكساد بأنه أزمة فائض في الانتاج، أي تزايد حجم الإنتاج كما و نوعا عن حجم الطلب عليه في السوق من الزبائن المستهلكين له كحاجة من حاجاتهم، أو غير قادرين على شرائه كلية أو بحجم كبير لضعف القدرة الشرائية أو نقص النقود لديهم. [111]

ففي علم الاقتصاد يعبر الكساد عن حالة انكماش في النشاطات الاقتصادية بشكل مستمر وعلى المدى الطويل في إحدى الاقتصاديات أو أكثر، وهو أكثر حدة من الركود والذي يكون عبارة عن تباطؤ في النشاط الاقتصادي، ومن سلبيات الكساد طول مدته، ارتفاع غير طبيعي في نسب البطالة وانخفاض في الموجودات المصرفية، وتقلص الإنتاج بسبب ضعف القدرة الشرائية.

وتعرف أزمة الكساد العالمي 1929، بأنها هبوط أسعار الأسهم في سوق المال الأمريكية بنسبة 19%، ثم توالت الانهيارات في أسواق المال على نحو ما لبثت أن امتدت آثاره بشراسة على الجانب الحقيقي للاقتصاد الأمريكي، وما تبعه من انهيار في حركة المعاملات الاقتصادية في الاقتصاد الأمريكي تمثلت مظاهره في:[112]

- ارتفاع معدلات البطالة لتصل حوالي ثلث قوة العمل الأمريكية في عام 1932.
- احتلال عميق واضطراب مفاجئ مس السوق المالية في بورصة نيويورك مسببا انهيار شبه تام في معظم القطاعات الاقتصادية الذي أدى بدوره إلى انهيار الأسهم الأمريكية حسب مؤشر داوجونز بنسبة 600% بين عامي 1921-1929 مع بدء هبوط حاد وانخفاض شديد بداية من يوم الخميس 24 أكتوبر1929، فقد داوجونز 89% من قيمته. وعند وصوله إلى أرضية الهبوط في تموز 1932، جعل البنك الاحتياطي الفيدرالي يرفع سعر الفائدة لحماية الدولار وقاعدة الذهب، فيما رفعت الحكومة الأمريكية التعريفة الجمركية وحافظت على فائض في الموازنة العامة.

2. نشأة وأسباب أزمة الكساد العالمي 1929:

ظهرت بوادر الانهيار الكبير في أواخر شهر أكتوبر من العام 1929 حيث استقر الركود الأولي مع انخفاض الطلب الإجمالي وهبوط المستوى العام للأسعار حتى تحول فيما بعد إلى الكساد الذي يختلف عن الركود في استمراره لعدة سنوات بدلا من بضعة أشهر ويحدث انخفاضا أشد على مشتريات المستهلكين ومخزونات قطاع الأعمال ومستويات الناتج الحقيقي ومستويات الناتج الحقيقي ومكونات القيمة المضافة

---

[111] داودي ميمونة، ظهور الأزمات المالية: دراسة أزمة الكساد الكبير (1929-1933) والأزمة المالية (2007-2008)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، 2014/2013، ص 61.

[112] رملي محمد، وسعي رابح، الأزمة الاقتصادية العالمية 1929 والأزمة المالية العالمية 2008: نظرة تحليلية لتطور الفكر الاقتصادي، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والادارة، 3(1)، 2019، ص61.

(الأجور والفوائد والأرباح والإيجارات) والكفاءة الحدية لراس المال.[113] ويمكن حصر أهم ظروف أزمة الكساد العالمي في العوامل التالية:[114]

- حقق الاقتصاد الأمريكي انتعاشا ما بين سنوات 1922 و 1929 نتيجة لتدهور الاقتصاد الأوروبي من جهة وازدهار الصناعة الأمريكية بسبب إتباع الأساليب العلمية في الإنتاج (المكننة الحديثة، خطوط الإنتاج التجميعية، تنميط الإنتاج وغيرها)، وكذلك بسبب توفر رؤوس الأموال والثروات الطبيعية والسوق الاستهلاكية الواسعة.
- انتشرت المضاربة داخل البورصة وارتفعت أسعار الأسهم بصورة اصطناعية بمستوى لا يتماشى مع تطور الإنتاج الاقتصادي مما تسبب في عرض متزايد للأسهم وخاصة يوم الخميس الأسود 24 اكتوبر 1929، حيث انهارت الأسهم في بورصة وول ستريت الأمريكية أدى ذلك إلى أزمة مالية واقتصادية وبخاصة بعد انخفاض الأجور والاستهلاك.
- إفلاس البنوك الأمريكية مما دفعها إلى سحب أموالها من أوروبا فتأثر الاقتصاد الأوروبي وانعكس ذلك على مستعمراتها فأصبحت الأزمة عالمية.

3. آثار ومظاهر أزمة الكساد 1929:

نجم عن أزمة الكساد 1929، آثار كبيرة على المستوى التنموي ويمكن إبراز أهم هذه المؤشرات:[115]

- حدوث بطالة على نطاق واسع قدرت بحوالي 100 مليون عاطل عن العمل في مختلف بلدان العالم.
- إفلاس مئات الآلاف من الشركات الصناعية والتجارية والمالية. حيث عرفن سنوات 1930-1933 موجات من الخسائر البنكية، فاختفى أكثر من 9000 بنك، تمثل 15% من ودائع النظام البنكي، حيث فسرت هذه الخسائر بظاهرة الدومينو phénomène de dominos .[116]
- إن الدمار الذي حدث في السلع المنتجة خلال فترة الكساد الكبير يفوق قيمة الدمار الذي نتج عن الحرب العالمية الأولى.
- انهيار قيم عملات 56 بلد رأسماليا وحدوث تدهور بليغ في التجارة العالمية.
- انهيار نظام النقد الدولي.
- انهيار الأسعار لدى الدول الصناعية، حيث انتقلت أسعار الجملة في ألمانيا من 137% سنة 1929 إلى 93% سنة 1933. أما في فرنسا، فقد انتقلت الأسعار من 137% سنة 1929 إلى 94% سنة 1933،

---

[113] هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، دار جرير، عمان، 2006، ص62.
[114] رملي محمد، وسعي رابح، مرجع سبق ذكره، ص65.
[115] خميس خليل، الأزمات الاقتصادية والمالية وآثارها على مسارات التنمية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 05، ديسمبر 2016، ص 126.
[116] بهية بوكروح، الأزمة المالية والاقتصادية العالمية: دراسة تحليلية للأسباب والتداعيات والحلول (2007-2010)، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011/2010، ص25.

وكذا في اليابان من 166% سنة 1929 إلى 136% سنة 1933. هذا الانخفاض كان له انعكاسات مباشرة على انخفاض الأرباح وتراكم رأس المال، وعلى النشاط الاقتصادي ككل، يتبع ذلك ارتفاع في معدلات البطالة وانخفاض الأجور، ففي انجلترا انخفضت الأرباح من 120 مليون جنيه إسترليني سنة 1929، إلى 75,8 مليون جنيه إسترليني سنة 1932، وكذا بالنسبة لألمانيا، كانت الأرباح 315 مليون مارك عام 1929 لتنخفض إلى 72 مليون مارك عام 1932. وهذه المعطيات تعطي فكرة عن الميل إلى الانخفاض القوي لمداخيل الطبقة الرأسمالية، وكل هذا له انعكاسات مباشرة ليس فقط على نشاطات رأس المال الداخلية الخاصة بكل بلد، ولكن كذلك على تصدير رأس المال الذي انخفض من 1325 مليون دولار عام 1928 إلى 1,6 مليون دولار عام 1933 بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، أما في انجلترا فقد كان 219 مليون جنيه إسترليني سنة 1928 لينخفض إلى 30 مليون جنيه إسترليني سنة 1933. وبصفة عامة، فقد شهدت هذه البلدان الصناعية الأساسية الستة (و.م. أ، اليابان، فرنسا، ألمانيا، انجلترا، وايطاليا) انخفاضا في دخلها الوطني يقدر بالنصف، كما عرفت التجارة الخارجية انكماشا قدر ب |40% مقارنة بسنة 1929، وب 74% مقارنة بحجمها العادي.[117]

4. السياسات المعالجة لأزمة الكساد:

ترتب عن أزمة الكساد الكبير إقدام الدول على اتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات لتجاوز الأزمة تمثلت فيما يلي:[118]

- تم التخفيض من قيمة العملة لتشجيع الصادرات وتم تقليص ساعات العمل مع تجميد الأسعار والرفع من الضرائب وتطبيق سياسة الاكتفاء الذاتي وتشجيع استهلاك المنتجات الوطنية.
- اعتمدت بعض الدول على مستعمراتها لمواجهة الأزمة، في حين اعتمدت أخرى على الصناعات العسكرية والمشاريع العمومية الكبرى.
- تبنى الرئيس الأمريكي "فرانكلين روزفلت" الخطة الجديدة سنة 1933 لمواجهة الأزمة الاقتصادية، وأعلن عن برنامجه الاقتصادي المعروف باسم "الاتفاقية الجديدة"، حيث تم تنظيم البنوك ومراقبة المؤسسات المؤسسات المالية ودعم الفلاحين مع إصلاح الصناعة بالتخفيف من المنافسة وتحديد الحد الأدنى للأجور، وفي الميدان الاجتماعي تم فتح شركات كبرى للتخفيف من البطالة مع تحسين الأجور، وكانت أيضا بداية عصر جديد في التخلي عن مبادئ آدم سميث التي كانت تنادي بعدم تدخل الدولة في الاقتصاد.

[117] دولي سعاد، شريفي مسعودة، الأزمة العالمية الراهنة وأزمة الكساد الكبير: أوجه التشابه والاختلاف، الملتقى الدولي الثاني: متطلبات التنمية في أعقاب إفرازات الأزمة المالية العالمية، جامعة بشار، 28/ 29 أفريل 2010، ص5.
[118] داودي ميمونة، مرجع سبق ذكره، ص93.

المحور الثاني عشر: النمو والتنمية الاقتصادية

تعد قضية التنمية الاقتصادية من القضايا التي هي محل اهتمام الدول المتقدمة والمتخلفة على السواء، وقد بدأ الاهتمام بالتنمية واضحا من خلال اعتبارها فرعا مستقلا من فروع علم الاقتصاد يعرف باسم "اقتصاديات التنمية"، فضلا عن اهتمام المؤسسات الدولية بها سواء من حيث مدلولها أو وضع المؤشرات اللازمة لقياسها، كما اتسمت الدراسات والتطبيقات الخاصة بها بالديناميكية، فلم تعد مقصورة على التنمية الاقتصادية. بل امتدت إلى الاهتمام بالتنمية الشاملة، والتنمية المستدامة، والتنمية البشرية، وإيلاء أهمية لجودة حياة البشر.

1. مفهوم النمو و التنمية الاقتصادية:

شاعت كلمة تنمية غداة الحرب العالمية الثانية، إشارة إلى مشكلات الدول التي أخذت تستقل تباعا والتي كانت تهدف إلى تحسين أحوالها. وسرعان ما ظهر لفظ النمو، ثم النمو الاقتصادي،[119]و قد وضح الاقتصاديون بان هناك فرقا بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي حيث تعرف التنمية الاقتصادية بأنها التغيير الجذري في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للدولة وفي نوعية المنتجات والخدمات، يصاحب النمو الاقتصادي والذي يعني الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي. ولما كانت التنمية الاقتصادية تعني تغييرا جذريا في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي لذا فهي ضرورية وللدول النامية على الوجه الخصوص لرفع مستوى معيشة أفرادها.[120]

لابد من التفرقة بين التنمية والنمو: فالنمو الاقتصادي يعرف بأنه الزيادة الحقيقية في الناتج القومي الإجمالي وفي نصيب الفرد منه، خلال فترة زمنية معينة ويمكن أن نميز بين ثلاثة أنواع من النمو هي: النمو التلقائي، النمو العابر، النمو المخطط.[121]

أ. النمو التلقائي: هو النمو الذي يحدث بشكل تلقائي بفعل القوى الذاتية التي يملكها الاقتصاد القومي دون تدخل الدولة.

ب. النمو العابر: يحدث نتيجة لظهور عوامل طارئة لمادة ما تكون خارجية.

---

[119]صبري فارس الهيتي، التنمية السكانية والاقتصادية في الوطن العربي، الطبعة الأولى، دار المناهج، الأردن، 2007،ص14.

[120]لكاص خالد، العلاقة بين التامين ومحددات التنمية الاقتصادية بالجزائر، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد:23، المجلد2، جامعة الجزائر 3، 2011، ص170.

[121]آدم مهدي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 101-102.

ت. النمو المخطط: لا يتحقق إلا بوجود عملية تخطيط شاملة للموارد الاقتصادية المتاحة ولمتطلبات المجتمع.

فالمقصود بالتنمية الاقتصادية تغير حالة المجتمع، فالتنمية الاقتصادية أوسع واشمل حيث تشتمل في مضمونها على النمو.

2. أهداف التنمية الاقتصادية: للتنمية الاقتصادية ثلاث أهداف جوهرية يمكن تلخيصها كما يلي:[122]

أ. توفير الحاجات الأساسية: يحتاج الأفراد لاستمرار الحياة إلى حاجات أساسية تتمثل في الغذاء والمسكن والصحة والحماية من مختلف الأخطار، وان التنمية الاقتصادية شرط ضروري لتحسين جودة الحياة.

ب. رفع مستوى معيشة الأفراد: ويتحقق ذلك بزيادة مداخيل الأفراد، وتوفير فرص العمل، ورفع مستوى التعليم والصحة والارتقاء بالقيم الانسانية والثقافية في المجتمع.

ج. توفير عنصر الحرية: ويقصد بالحرية تمكين الأفراد من تقرير مصيرهم بأنفسهم وتخليصهم من العبودية والاعتمادية وبتحقيق التنمية الاقتصادية تزداد حرية الأفراد وتزيد قدرة الدولة على تقرير مصيرها.

3. الاختلافات بين مفهومي النمو والتنمية:

- ✓ النمو زيادة عفوية في الناتج القومي أو في نصيب الفرد منه بينما التنمية الاقتصادية زيادة إرادية متعمدة في الناتج.
- ✓ النمو لا يؤدي إلى حدوث تبدلات سريعة وجذرية في هيكل الاقتصاد القومي بينما تؤدي التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى هدم الهياكل الاقتصادية القائمة التي تعوق عملية التنمية.
- ✓ تتغير معدلات النمو وفقا للظروف الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بينما تحقق التنمية الاقتصادية معدلات مخططة ومستمرة.

4. محددات النمو الاقتصادي: أهم تلك العوامل هي:[123]

أ. حجم ونوعية الموارد البشرية: يمكن قياس النمو الاقتصادي بواسطة تطور معدل الدخل الحقيقي للفرد حيث:

$$\text{متوسط الدخل الحقيقي للفرد} = \frac{\text{الدخل القومي الاجمالي الحقيقي}}{\text{عدد السكان}}$$

[122] جميلة معلم، تجارب التنمية في الدول المغاربية والاستراتيجيات البديلة: درسة مقارنة بين الجزائر والمغرب، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة 1، 2017/2016، ص16.

[123] أحمد جابر بدران، التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، الطبعة الأولى، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، القاهرة، 2014، ص21.

وهكذا فكلما كانت الزيادة في الدخل القومي أكبر من الزيادة في السكان، كانت الزيادة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد أكبر، وهذا يتطلب أن يكون: النمو في متوسط دخل الفرد > النمو في معدل زيادة السكان. إن زيادة عدد السكان يؤدي إلى زيادة حجم القوة العاملة، أي زيادة نسبة عدد السكان القادرين على العمل والراغبين فيه إلى إجمالي عدد السكان، أي أن:

$$\text{نسبة القوى العاملة} = \frac{\text{عدد السكان في سن العمل والقادرين عليه}}{\text{عدد السكان}}$$

وليس العبرة بنسبة القوة العاملة فقط، وإنما المهم هو كفاءة هذه القوة العاملة مما يتطلب رفع مستوى تعليمهم ومستواهم الصحي والتدريبي، والاهتمام بمستوى التنظيم والإدارة ونوعية الآلات المستخدمة في الإنتاج.

ب. حجم ونوعية الموارد الطبيعية: يعتمد الإنتاج وكذلك النمو الاقتصادي في اقتصاد ما، على كمية ونوعية موارده الطبيعية، مثل درجة خصوبة التربة ووفرة المعادن ومصادر المياه ومساحة الغابات وغير ذلك. فالإنسان يستغل الموارد الطبيعية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

ج. التراكم الرأسمالي: ونعني به الاستثمار الجديد، أي عدم استهلاك جزء من إنتاج الاقتصاد القومي وتوجيهه لبناء طاقات إنتاجية. أي بناء مشروعات البنية الأساسية كالطرق والجسور والسدود ومشروعات الري والصرف، وكذلك إقامة المصانع والمنشآت بما تحتويه من آلات ومعدات وتجهيزات فنية، كل ذلك بهدف المساهمة في النمو الاقتصادي وزيادة الدخل القومي.

د. التقدم العلمي والتكنولوجي: هذا العامل يعتبر من أهم العوامل التي تحدد حجم ومعدل النمو الاقتصادي، فالسرعة في تطوير وتطبيق المعرفة الفنية يؤدي إلى زيادة القدرات الإنتاجية. ولعل المخترعات التي حدثت في القرنين 18 و 19م في كل من إنجلترا والولايات المتحدة وما صاحبها من نمو اقتصادي لخير دليل. كما أنه في الوقت الحالي أصبح التقدم العلمي والتكنولوجي دور كبير في النمو الاقتصادي، وأصبحت الدول التي "تعرف" تحقق نموا اقتصاديا أكبر وأسرع من الدول التي "تملك" مجرد الموارد الطبيعية أو الموارد البشرية.

ه. عوامل اجتماعية ومؤسسية: فالنمو الاقتصادي يتطلب توافر مؤسسات مصرفية متطورة لتمويل الأنشطة الاقتصادية، كما يتطلب تعليما عصريا قائما على البحث والتطوير أكثر من مجرد التلقين، كما يتطلب الاستقرار السياسي والاجتماعي وتماسك نسيج المجتمع.

5. عوائق التنمية والنمو الاقتصادي: تعاني الدول النامية من العديد من العقبات والصعوبات التي تشكل قيودا على التنمية والنمو الاقتصادي من أهمها:[124]

[124] محمد أحمد الأفندي، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، جامعة العلوم والتكنولوجيا، صنعاء، 2012، ص323.

1) ضعف الادخار: إن نسبة الادخار في الدول النامية منخفضة بسبب انخفاض الدخل الفردي الذي يوجه معظمه للاستهلاك، ونحن نعلم أن الادخار يشكل المصدر الأساسي للاستثمار وتكوين رأس المال. فاذا كان الادخار ضعيف، فان الاستثمار يكون ضعيفا ، وهذا يحد من عملية النمو الاقتصادي ويجعله بطيئا وضعيفا.

2) ضعف مناخ الاستثمار: يؤدي ضعف مناخ الاستثمار إلى إبطاء حركة الاستثمارات الخاصة في البلد وضعف تدفق رأس المال من الخارج وهروب رأس المال الخاص المحلي إلى الخارج.

إضافة إلى زيادة تكاليف الإنتاج، وهذا الأمر يحد من وتيرة التنمية والنمو الاقتصادي ويضعف عملية تكوين رأس المال. ويرجع ضعف مناخ الاستثمار إلى عدد من الأسباب:

- ضعف البنية الأساسية التحتية من طرقات وموانئ ومطارات وسدود وخدمات عامة واتصالات.
- عدم الاستقرار السياسي ونشوء الصراعات المسلحة والعنيفة.
- الفساد وغياب الإدارة الاقتصادية الكفاءة والحكم الرشيد وضعف دور القضاء في حماية حقوق الملكية.
- عدم استقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية مثل الاسعار وموازين المدفوعات والموازنة العامة للدولة.

3) قلة الموارد الطبيعية أو ندرتها: عندما تعاني دولة ما من قلة الموارد الطبيعية أو تنوعها، فإن هذا يحدث من إمكانات النمو السريعة، إضافة إلى ذلك فإن الدولة قد تتخصص في إنتاج سلعة أو سلعتين وخاصة السلع الأولية أو الاستراتيجية مثل النفط: فيما يظل مستقبل النمو رهين بالتطورات الاقتصادية العالمية التي تؤثر في حركة السلع الأولية.

4) ضعف تأهيل العنصر البشري: تعاني بعض الدول النامية من انتشار الأمية وارتفاع نسبة الأمية (مثال: دول افريقيا وبعض دول الشرق الأوسط) إضافة إلى ضعف برامج التأهيل والتدريب والتعليم. وهو الأمر الذي يسبب ضعف إنتاجية عنصر العمل، وبالتالي ضعف وتيرة التنمية والنمو.

قائمة المراجع:

I. الكتب:

1. أحمد جابر بدران، التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، الطبعة الأولى، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، القاهرة، 2014.
2. أحمد فوزي ملوخية، الاقتصاد الجزئي، الطبعة الأولى، مكتبة بستان المعرفة، الاسكندرية، 2005.
3. آدم مهدي أحمد، الوجيز في الاقتصاد الجزئي والكلي، الشركة العالمية للطباعة والنشر، الخرطوم، بدون سنة.
4. أوسرير منور، بوعافية رشيد، منهجية البحث العلمي في العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال، الطبعة الأولى، المكتبة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2011.
5. بن حمود سكينة، مدخل لعلم الاقتصاد، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2009.
6. تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة، الجزائر، 2004.
7. جميل محمد خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.
8. حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
9. حسام علي داود، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دار المسيرة، عمان، 2011.
10. خالفي علي، المدخل إلى علم الاقتصاد، دار أسامة، الجزائر، 2009
11. خليل عبد القادر، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2014.
12. زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، 2002.
13. زياد محمد عبد، مبادئ علم الاقتصاد، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، 2010.
14. سامي السيد، مبادئ الاقتصاد، جامعة القاهرة، مصر، 2018.
15. صالح خصاونة، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، المكتبة الوطنية، الأردن، 2000.
16. صبري فارس الهيتي، التنمية السكانية والاقتصادية في الوطن العربي، الطبعة الأولى، دار المناهج، الأردن، 2007.
17. ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد: نقود وبنوك ودورات اقتصادية وعلاقات اقتصادية دولية، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014.
18. ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، دار الفكر، الجزائر، 1993.
19. طارق العكيلي، الاقتصاد الجزئي، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2000.

20.طارق عبد الرؤوف عامر، أسباب وأبعاد ظاهرة البطالة وانعكاساتها السلبية على الفرد والأسرة والمجتمع ودور الدولة في مواجهتها، الطبعة الثانية، دار اليازوري، الأردن، 2015.
21.عابد فضلية، رسلان خضور، التحليل الاقتصادي الجزئي، منشورات جامعة دمشق، 2008.
22.عارف حمو وآخرون، مبادئ الاقتصاد، دار ابن رشد، الأردن.
23.عبد الحليم كراجة وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2001.
24.عبد الله الطاهر، بشير الزعبي، عبد الله اليوسف، مبادئ الاقتصاد السياسي، الطبعة الأولى، دار وائل، الأردن، 2002.
25.عبد الوهاب الأمين، فريد بشير، الاقتصاد الجزئي، مركز الصرفة للاستشارات والخدمات التعليمية.
26.عزت قناوي، أساسيات في: النقود والبنوك، دار العلم للنشر والتوزيع، مصر، 2005.
27.علي لطفي، الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2009.
28.عمر محمود العبيدي، مبادئ الاقتصاد، www.academia.edu (2020/10/10).
29.قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
30.كمال شرف، هاشم أبو عراج، النقود والمصارف، منشورات جامعة دمشق، 1994.
31.لصاق حيزية، محاضرات في مدخل لعلم الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، 2018/2017.
32.محمد إبراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008.
33.محمد أحمد الأفندي، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2018.
34.محمد أحمد الأفندي، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، جامعة العلوم والتكنولوجيا، صنعاء، 2012.
35.محمد الصيرفي، إدارة المصارف، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الاسكندرية، 2007.
36.محمد علي الليثي، نعمة الله نجيب، أيمان محب زكي، إيمان عطية ناصف، النظرية الاقتصادية الجزئية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003.
37.محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، سهيل أحمد سمحان، النقود والمصارف، الطبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن، 2010.
38.محمود يونس، أحمد محمد مندور، السيد محمد أحمد السريتي، مبادئ الاقتصاد الكلي، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، 2000.

39.مروان شموط، كنجو عبود كنجو، أسس الاستثمار، الشركة العربية المتحدة، مصر، 2008.
40.مناور فريح حداد، حازم بدر الخطيب، مبادئ الاقتصاد الجزئي، دار الأمل، الأردن، 1998.
41.نجلاء محمد بكر، اقتصاديات النقود والبنوك، وزارة التعليم العالي، أكاديمية طيبة، بدون سنة.
42.هوشيار معروف، الاستثمارات والأسواق المالية، الطبعة الأولى، دار صفاء، عمان، 2003.
43.هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، دار جرير، عمان، 2006.
44.وديع طوروس، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، 2010.

II. الأطروحات والمذكرات:

45.بهية بوكروح، الأزمة المالية والاقتصادية العالمية: دراسة تحليلية للأسباب والتداعيات والحلول (2007-2010)، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011/2010.
46.جميلة معلم، تجارب التنمية في الدول المغاربية والاستراتيجيات البديلة: درسة مقارنة بين الجزائر والمغرب، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة 1، 2017/2016.
47.داودي ميمونة، ظهور الأزمات المالية: دراسة أزمة الكساد الكبير (1929-1933) والأزمة المالية (2007-2008)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، 2014/2013.
48.سليم عقون، قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة –دراسة قياسية تحليلية- حالة الجزائر، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، 2010/2009.
49.صغيري فاطيمة الزهرة، دراسة تحليلية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة 1970-2005، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008/2007.
50.علي موفق، أهمية الاستثمارات السياحية ودورها في التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2012/2011.
51.فيصل بشرول، تقدير دالة الإنفاق الاستهلاكي العائلي في الجزائر باستخدام نماذج التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2011/2010.
52.ملال محمد طارق، أثر جباية الادخار على الاستثمارات في الدول النامية – حالة الجزائر في الفترة (2003-2012)-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2014/2013.

III. المجلات والمؤتمرات:

53.خميس خليل، الأزمات الاقتصادية والمالية وآثارها على مسارات التنمية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 05، ديسمبر 2016.

54.دولي سعاد، شريفي مسعودة، الأزمة العالمية الراهنة وأزمة الكساد الكبير: أوجه التشابه والاختلاف، الملتقى الدولي الثاني: متطلبات التنمية في أعقاب إفرازات الأزمة المالية العالمية، جامعة بشار، 28/ 29 أفريل 2010.
55.رملي محمد، وسعي رابح، الأزمة الاقتصادية العالمية 1929 والأزمة المالية العالمية 2008: نظرة تحليلية لتطور الفكر الاقتصادي، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والادارة، 3(1)، 2019.
56.شيبي عبد الرحيم، شكوري محمد، معدل الاستثمار الخاص بالجزائر، المؤتمر الدولي حول دور القطاع الخاص في التنمية، بيروت، يومي 23 و 25 مارس 2009.
57.لكاص خالد، العلاقة بين التامين ومحددات التنمية الاقتصادية بالجزائر، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد:23، المجلد2، جامعة الجزائر 3، 2011.